

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية علمية فصلية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح -

عمان

الأردن

المجلد 02 العدد 13

إدارة المجلة

المشرف العام: أ/د خالد الخطيب، عمان -الأردن-

نائب المشرف العام: الدكتور صائب كامل اللالا، جامعة الأميرة نورة - السعودية -

مدير المجلة: أ/د فوزي بن دريدي جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق اهراس - الجزائر -

رئيسة التحرير: د/ نعيمة رحمانى جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر -

عنوان المجلة

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)

عمان -الأردن-

شارع وصفي عمان

الهاتف /الفاكس: 0096265153561

البريد الإلكتروني: inforemaah@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.dirassatmagazine.com

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية علمية فصلية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح-

عمان - الأردن-

لتصنيف ضمن قواعد البيانات العالمية

القاعدة الأولى

مصنفة ضمن قاعدة بيانات أسك زاد ASK ZAd

مقرها بالولايات المتحدة الأمريكية، والامارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية
والمملكة الأردنية الهاشمية

AskZad

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

القاعدة الثانية

المجلة مصنفة ضمن قاعدة بيانات دار المنظومة
Almandumah

مقرها بمدينة الرياض، المملكة السعودية.



القاعدة الثالثة

المجلة مصنفة ضمن بوابة الكتاب العلمي

مقرها بعمان - المملكة الأردنية الهاشمية



مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية علمية فصلية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح -

عمان - الأردن -

الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د/ أحمد أوصلال مدير مركز دراسات الشرق الأوسط تركيا

أ.د/ فؤاد الدراويش، جامعة طوليدو، أمريكا أ.د/ لودوفيك زاهد، معهد calem، فرنسا
أ.د/ هاني العريان، جامعة أليكانتي، اسبانيا أ.د/ حاجي دوران، جامعة جيلشيم، تركيا
أ.د/ خالد الجندي، الجامعة اللبنانية، لبنان أ.د/ سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر
أ.د/ فاضل بيات، مركز إرسيا، تركيا أ.د/ ماغي حسين عبيد، الجامعة اللبنانية، لبنان
أ.د/ يوسف قاسمي، جامعة قالمة، الجزائر أ.د/ خليف مصطفى حسن غرابية،
جامعة البلقاء، الأردن أ.د/ رحيم حلو محمد البهادلي، جامعة البصرة، العراق
أ.د/ ماجد بن عبد العزيز بن ناصر التركي، مركز الاعلام والدراسات العربي-الروسية،
الرياض، السعودية. أ.د/ شينول دورغون، جامعة جيلشيم، تركيا أ.د/ ماجد محمد
الخياط، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن أ.د/ جاسم يونس محمد الحريري، جامعة

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

بغداد، العراق. أ.د/ علي عطية شرقي سعدون الكعبي، جامعة بغداد، العراق

أ.د/ وجدان فريق عناد، مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العراق

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية علمية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن مركز
البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح -
عمان - الأردن -

الهيئة العلمية التحكيمية

د/عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الشقير، جامعة الملك سعود، السعودية
د/اسلام البوريني، جامعة الفلاح، الامارات
د/سوسن عبد اللطيف، الجامعة الامريكية، مصر
د/أفاق أحمد، جامعة عليكرة الإسلامية، الهند
د/احمد محمد احمد سلامة، جامعة سامراء، العراق
د/علي سيف سعود اليعربي، مركز شمال الشرقية سلطنة، عمان
د/سليمان موصللي، الجامعة العربية الدولية، سوريا
د/دعاء عبد الرحمن محمد مصطفى، جامعة حائل، السعودية
د/ مولاي عمر صوصي، جامعة القرويين، المغرب
د/حمادة عبد الرزاق علي حمادة، جامعة القصيم، السعودية
د/عبد الرزاق محمود إبراهيم جامعة دهوك العراق

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

د/ أحمد عبد الله محمد آدم، جامعة الجزيرة، السودان
د/ سميرة الوهازي جامعة جنـدوبة تونس
د/ رضا سلاطنية، جامعة سوق اهـراس، الجزائر
د/ أروى الجـعبري، الجامعة الأردنيـة، الاردن
د/ عبد السلام أحمد الدار، جامعة تعـز، اليمن
د/ خالد بن محمد بن احمد السعدي، جامعة الباطنة سلطنة، عمان
د/ علي سعيد المهـنكر جامعة ليبيا
د/ ولد الزين ولد الامام، جامعة نواكشـط، موريتانيا
د/ خليل عبد الله علي حسن، جامعة غرب كردفان، السودان
د/ جهاد علي فلاح السعايدة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن
د/ محمود الدريني، جامعة الازهر، مصر
د/ إلكير كالان، جامعة أنقرة تركيا
د/ محمد خالد الرهاوي، جامعة باشاك شهير، تركيا

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

د/ شاهر إسماعيل شاهر، جامعة صن يات سين، مدرسة الدراسات الدولية، الصين

د/إكرامي بسيوني عبد الحى خطاب، جامعة طنطا، مصر

د/ عبد الرؤوف أحمد بني عيسى، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن

د/ اسلام راسم البياري، جامعة الاستقلال - فلسطين

شروط النشر في المجلة

- 1- تنشر مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية الأبحاث الأصيلة ذات المنهجية العلمية الرصينة والتي تلتزم بالموضوعية، وتتوافر فيها الدقة والجديّة.
- 2- كل بحث لا يحترم شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار.
- 3- تخضع كل الأبحاث إلى التحكيم من قبل هيئة مختصة، ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يقوم الباحث بالتعديلات المقترحة.
- 4- للمجلة كل الحق في أن تطلب من الباحث أن يحدف أو يعيد صياغة بحثه، أو أي جزء منه بما يتناسب مع طبيعة المجلة.
- 5- لا يجب أن يكون البحث قد سبق نشره أو كان جزءاً من كتاب منشور.
- 6- يتعهد الباحث بعدم تقديم البحث للنشر في جهة أخرى، بعد إقرار نشره في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من مدير المجلة.
- 7- لا تتجاوز صفحات البحث المقدم 15 صفحة.
- 8- على الباحث احترام شروط الكتابة التالية:
*تحتوي الصفحة الأولى من البحث على؛ عنوان البحث، الاسم الكامل للباحث ودرجته العلمية، والجامعة التي ينتمي إليها باللغة العربية واللغة الانجليزية، البريد الالكتروني للباحث، ملخص للدراسة في حدود 150 كلمة حجم 12 بلغة المقال وبلغة أجنبية (الإنجليزية)، الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- *تقدم الأبحاث مكتوبة ببرنامج Word بخط Traditionnel Arabic حجم 14، تكتب العناوين الرئيسية والفرعية للفقرات بحجم 14 مثلها مثل النص الرئيسي لكن مع تضخيم الخط. أما الأبحاث المكتوبة باللغة اللاتينية فتكتب بخط Time new Roman، بحجم

12 وتكون الحواشي 4 سم على جوانب الصفحة الأربعة، كما تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المقال، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية أسفلها، أما الجداول ترقيمها متسلسلاً وتكتب عناوينها أعلاها والملاحظات التوضيحية أسفلها.

*يلتزم الباحث بتهميش المعلومات على طريقة **American Psychological APA Association**

*بالنسبة لعلامات الترقيم، توضع النقطة (.) بعد الكلمة مباشرة دون وجود فراغ بينهما، ويوضع فراغ واحد بين النقطة وبداية الجملة التالية. كما لا توضع النقطة (.) أبداً في العناوين، أما إذا كان العنوان يضمّ عنوانين أحدهما فرعيّ والآخر رئيسيّ فيفصل بينهما بنقطتين.

*يجب إدراك الفرق بين الفاصلة بالعربية (،) والفاصلة بالأجنبية (،) واستغلاهما في الكتابة المناسبة، كما تكتب الفاصلة بعد الكلمة مباشرة ولا يوجد فراغ بينهما.

*تكتب واو العطف ملتصقة بالكلمة التي تليها ولا يترك فراغ بينهما.

*عدم تزيين النصّ بالألوان والخطوط العريضة وتكبير الحجم، يجب احترام الشروط المعروضة سابقاً.

* ضبط اتجاه النصّ بالعربية من اليمين الى اليسار، والنصّ بالأجنبية من اليسار الى اليمين، وضبط اتجاه الجمل في التصوص إذا كانت باللغة العربية او بالأجنبية.

* عدم الإكثار من الفقرات وجمعها في نصّ سياقي واحد، واللجوء الى الفقرات عند الضرورة النصية.

9- الأفكار والآراء التي يتضمنها البحث لا تعبر عن رأي المجلة وإنما هي وجهة نظر أصحابها. كما أنّ هيئة

تحرير المجلة غير مسؤولة عن أيّ سرقة علمية تتم في البحوث المقدمة لها.

10- يرفق صاحب البحث تعريفاً مختصراً بنفسه ونشاطه العلمي والثقافي.

11- ترسل الأبحاث الى ايميل المجلة inforemaah@gmail.com

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مجلة وراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية علمية فصلية أكاديمية محكمة تعنى بدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن

مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح -

عمان - الأردن -

الفهرس

13 ص	كلمة مدير المجلة
14 ص	جمع و توثيق النص الشعري الشعبي الجزائري الواقع والآفاق (مقارنة منهجية) أ.د. شعيب مثنونيف
38 ص	تجليات بعض المفردات المقترضة من اللغة الفرنسية في المنطوق الشعبي الجزائري د. ابن ابا جي أمينة (ز. بوشناق خلادي) اشراف أ.د. شعيب مثنونيف
58 ص	مظاهر الثقافة الشعبية من منظور ولبام مارسي د. حمرة حسني
69 ص	تنظيم القُمرق (الجمارك) في الجزائر العثمانية د. بلبل رحمونة
89 ص	الأنثروبولوجيا الصحية الدكتورة سميرة بن صافي

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

ص108	الدين في تونس: دراسة سوسولوجية في أشكال التدين التونسي أ. صبرين الجلاصي
ص131	مقاربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال برنامج تعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية كابدال CapDel 2017: واقع، تحديات وآفاق. الدكتور ابرادشة فريد
ص168	إعداد المعلم وتدريبه لتطوير التعليم زين عبد اللطيف عبدالله البيشاوي
ص187	علاقة الملك عبدالعزيز بالقوى الخارجية 1317-1343هـ / 1900-1925م م. هبة بنت محمد السبيعي.
P219	Le "ON" comme marqueur de polyphonie sémantique dans le slogan publicitaire algérien d'expression française Dr. Hassi Messaouda

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

كلمة مدير المجلة

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلة دولية علمية أكاديمية محكمة وفصلية متخصصة، تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية -رماح- بالأردن، تعنى بنشر الأبحاث ذات الصلة بالعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

تسعى المجلة إلى خلق فضاء معرفي يتيح الفرصة للباحثين أساتذة وطلبة من أجل المساهمة في تطوير المعرفة في خلال عرض اسهاماتهم النظرية والميدانية التي تعبر عن آرائهم العلمية من داخل الأردن ومن خارجها. والتي تتسم بالجودة العلمية مع احترام أصول البحث العلمي وسلامة المنهجية المتعارف عليها عالميا، ومن ثم فهرسة المجلة في القواعد الدولية.

تصدر مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية باللغات العربية والفرنسية والانجليزية والاسبانية والتركية، وتنشر الأعمال الفردية أو المشتركة، وكذلك الأعمال المنجزة في إطار المشاريع البحثية، والمؤتمرات والندوات الدولية والوطنية. كما تنشر الدراسات المتخصصة، والدراسات المعرفية لمختلف العلوم الأخرى بما تقتضيه الضرورة في قسمين؛ قسم للدراسات العربية وقسم للدراسات الأجنبية. ويتم الاشراف عليها من قبل الهيئة العلمية الاستشارية والهيئة العلمية التحكيمية.

مدير المجلة

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 (العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISSN (ISSN-L):2617-9857 - ISBN :978-9957-67-204-1

جمع و توثيق النص الشعري الشعبي الجزائري الواقع والآفاق (مقارنة منهجية)

أ.د. شعيب مقنونيف

جامعة تلمسان/ الجزائر

meg_chaib@yahoo.fr

تاريخ الإيداع 2019/05/31م تاريخ التحكيم 2019/06/27م تاريخ القبول 2019/07/05م

الملخص:

دراسة الشعر الشعبي بعد جمعه و توثيقه وتحقيقه في غاية من الصعوبة إذا علمنا أن هذا الإرث، جميعه، تتداوله الألسنة وتتناقله الأجيال من طريق الرواية والحفظ. فالبحت مازال في بداية الطريق إذا قورن بالبحث الذي تناول الأدب الرسمي أو المدرسي.

لذلك فإن عملية تحقيق وتوثيق النص لا تقل أهمية وقيمة عن عملية إنتاج وتأليف النص، إن لم تفقها أهمية وقيمة، وتكلفة وجهدا. ذلك أن محقق النص يرتاد أرضا فكرية شائكة وملغمة، إن تكن محفورة، سلفا، فهي مطمورة مع ذلك بأثرية التاريخ، تبين رسومها كالأثار الدراسة أو ما أشبه. وهذا ما يجعل مهمة المحقق مهمة أركيولوجية بامتياز، بالمعنى الفوكوي لهذا المصطلح. إنه مطالب ببحث معرني للنص وحفر بنيوي في طبقاته ومستوياته، و إضاءة واعية ووافية لأسئلته وكوامنه، إنه بعبارة أخرى، مطالب بإعادة إنتاج النص وتشكيله، تحقيقا وتوثيقا وتعليقا. وهي المفاهيم والنوى الأساسية التي تنطلق وتتكون منها عملية التحقيق.

ومقالنا الموسوم بـ " توثيق و تحقيق مخطوطات الشعر الشعبي الجزائري الواقع والآفاق)

مقاربة منهجية)، والمدرجة ضمن المحور الثاني (تحقيق النصوص المخطوطة (الواقع والمنهج) ، تهدف إلى تسليط الضوء عن الآليات المنهجية المتبعة في توثيق وإخراج وتحقيق الشعر الشعبي الجزائري من مظانه المخطوطة، وأبرز الإشكالات والإكراهات التي يواجهها الباحث في هذا الميدان.

مجلة ورسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

**The collection and the redaction of popular Algerian popular poems ,
reality and future vision (methodological approach)**

ProfChaib Megnounif

University of Tlemcen / Algeria

meg_chaib@yahoo.fr

Abstract:

the study of popular poems after gathering , studying and justifying it is very difficult. If we realize that this heritage is adopted by generation tongues toward the hearing and rote learning . the research is just starting , in comparision wit h research is just starting, in comparision with researches dealing with official or scholar literature . this is why this operation is very important and has a great importance as to product the text , and perhaps more difficult , and need great efforts , because the learner has to put out informations covered by history. This is why this operation is an archeological one , by the semantic meaning of the concept , he has to make moral excavations of the text , in its levels and stratigraphy and make clear all the obscure questions , he has to make a reconstitution of the text . my work as shown in the title above , is done in order the enlight all the methodologies in the gathering of popular poems , with all the difficulties that are existing in our field .

Key-words: gathering –justifying – poems text – Algerian – reality and future vision .

أولاً- واقع وآفاق الأدب الشعبي بعامة والشعر الشعبي بخاصة

بداية، أشير إلى أن الأدب الرسمي يعرف اليوم أزمة تتجلى في تعريفه و تحديده و وظيفته و تدريسه. و الأدب الشعبي يعرف مشاكل أخرى تمس كيانه و وحدته و قدرته على الإبداع، و تتعلق بتعامله مع الواقع الذي ينميه و يكون منبعا لتحولاته و استمراره.

إن أعمال الباحثين الأجانب و المستشرقين، و لا سيما الفرنسيين منهم، أعطت القارئ الغربي و العربي صورة عن الفرد الجزائري الذي يظهر و كأنه منهمك في تقاليده و طقوسه، و أنه يعيش في زمن

دوري لا يعرف الزمن التاريخي أو الحدث. و أكثر هذه الأبحاث اتخذت البوادي و القرى موضوعات لأعمالها. و المناهج التي كانت تستعمل قائمة على دراسة أوجه التقارب و التشابه بين لغات و آداب جزائرية مع لغات و آداب شعوب أخرى، و خاصة أوروبا. اتخذت آداب أوروبا معيارا لها.

و على الرغم من نقص هذه الأبحاث و تشويهها في بعض الأحيان للواقع الجزائري، فإنها احتفظت بوثائق قابلة للتحليل. هذه الأعمال الضخمة الموجودة، هل نحن نحاورها و نحللها قصد تجاوزها؟

هل أعمال الباحث الجزائري، منذ الاستقلال إلى يومنا، غيرت مفهوم الأدب الشعبي؟ هل أدت إلى إخراج هذا الأدب من عالم السكوت إلى عالم الوجود؟

إن تغيير مفهوم الأدب و فنونه، كتابية كانت أم شفوية، متعلق بنظرة القارئ و المجتمع إليه.

يبدو لنا أن تاريخ الأدب الشعبي بالنسبة للأدب الجزائري العربي هو تاريخ رفض أو سوء تفاهم. و على الرغم من بعض الأبحاث المنجزة في الجامعات الجزائرية، يبقى مفهوم هذا الأدب غامضا. إن الأعمال المنجزة حتى الآن تأخذ جانبا معينا منه و تحلله بمناهج أكثر دقة و بمنظور جديد و سليم، و مع ذلك فإنها لم تؤد إلى إعطاء نظرة جديدة و شاملة لمفهوم الأدب، كما أنها لم تحدد مفاهيم جديدة. مثلا: كيف نفكر في مفهوم الشعب اليوم؟ هل هذا الأدب منحصر في البوادي و القرى؟ أليست هناك ثقافات متداخلة و متنوعة في المدن؟ كيف السبيل إلى تحديدها؟! هل الأدب الجزائري المكتوب، كالسير و الرحلات، خال من جوانب شفوية؟ ما علاقة الكتابي و الشفوي اليوم؟ إلخ...

ستبقى الأمور غامضة، في رأينا، ما لم يلتفت إلى الأمور التالية.

1- جمع و تدوين فنون الأدب و تكريسها في مجموعات وطنية و جهوية.

2- البحث و المقارنة بين الأدب المكرس قبل و بعد مرحلة الاستقلال.

3- البحث في طرق التحليل و المناهج التي توظف هذا الأدب لكي لا يصبح مهمشا أو موضوع

إعجاب يتأمل من بعد ولا يجرؤ على الكشف عن أسراره و خفاياه.

4- إن مفهوم الأدب يتغير بقدر ما تتغير النظرة إليه و لن يتسنى ذلك إلا إذا مورست الجدية في تناوله.

ثانيا- إشكال التعامل مع المخطوط في تحقيق وتوثيق الشعر الشعبي:

من المسلم به في تاريخ العلوم أن الممارسة العملية تسبق التنظير والتعميد، فقد تمنطق الناس قبل أرسطو، ونظموا الشعر قبل الخليل، وأعربوا الكلام قبل سيبويه، واجتهدوا واستنبطوا قبل الشافعي، وحققوا الكتب والدواوين قبل وضع "علم التحقيق" 1 (أنور، عبد الرحيم، 2005، ص وما بعدها 49) ؛ وعلى هذا، فالعلوم كلها مدينة في نشأتها إلى الخبرة العملية 2 (مهدي، فضل الله، 1993، ص 9) وما يراد من التعميد إلا توحيد التصورات والمعايير ومناهج البحث وفلسفة التقويم. وقد نشأ "علم التحقيق" في أوروبا في القرن الخامس عشر لغاية إحياء الآداب اليونانية واللاتينية. وما زال في تطور وارتقاء إلى أواسط القرن التاسع عشر حيث وضعت له أصول نقدية دقيقة، وضوابط صارمة ثابتة، وألفت فيه كتب ودراسات متعددة حذقها المستشرقون فحققوا بها كثيرا من التراث العربي والإسلامي 3، وفتحوا بذلك بابا للعلماء المسلمين ليهتموا بتراثهم تحقيقاً ودراسةً وإحياءً. و ما لبث أن ظهر محققون مسلمون كبار لا يقلون كفاءة عن المستشرقين على مستوى التنظير والتطبيق العملي من أمثال الشيخ عبد السلام هارون، ومحمد أبو الفضل، وصلاح الدين المنجد، و رمضان عبد التواب، وشوقي ضيف... هؤلاء الرواد ساهموا كثيرا في تحقيق ودراسة روائع في التراث الإسلامي، وساهموا أيضا في التنظير لعلم التحقيق بمؤلفات قيّمة لا غنى للباحثين الجدد عن النظر فيها ومحاوله تمثل مضامينها 4.

من هنا نستطيع القول إن العصر الحديث اعتنى أيما اعتناء بتحقيق النصوص التراثية، شعرية كانت أم نثرية، ونشرها، وكثر أعلامه ومحققوه في مطلع القرن العشرين، ولست بسبيل حصرهم أو حصر مدارسهم ومناهجهم بل تهدف غايتي، أو تكاد، تظهر دورهم في قراءة النص، حيث تتعدد هذه القراءة إلى أن تصل إلى العشرات من المرات، وإلى تنوع المعارف ومراعاتها، كما تتنوع لتشمل جوانب عديدة من النص؛ لغوية وغير لغوية.

و خلافا لما يتبادر إلى الأذهان، فإن عملية تحقيق وتوثيق النص لا تقل أهمية وقيمة عن عملية إنتاج وتأليف النص، إن لم نفقها أهمية وقيمة، وتكلفة وجهدا. ذلك أن محقق النص يرتاد أرضا فكرية شائكة وملغمة، إن تكن محفورة، سلفا، فهي مضمورة مع ذلك بآتربة التاريخ، تبين رسومها كالأثار الدراسة أو ما أشبه. وهذا ما يجعل مهمة المحقق مهمة أركيلوجية بامتياز، بالمعنى " الفوكوي " لهذا المصطلح. إنه مطالب بمرث معرفي للنص وحفر بنيوي في طبقاته ومستوياته، و إضاءة واعية ووافية لأسئلته وكوامنه، إنه بعبارة أخرى، مطالب بإعادة إنتاج النص وتشكيله، تحقيقا وتوثيقا وتعليقا. وهي المفاهيم والنوى الأساسية التي تنطلق وتتكون منها عملية التحقيق. وغير خاف، أن إعادة الإنتاج تضاهي في دقتها وكلفتها أحيانا فعل الإنتاج وتحقيق النص كما قراءته، كتابة ثانية له(العدواني، عبد الوهاب محمد علي، 1986، ص 17).

يمكن القول إن إخراج وتحقيق مخطوطات وكناشات الشعر الشعبي الجزائري بدأت تعرف إقبالا متزايدا من المهتمين بهذا النوع من التراث، وقد انطلقت تلك العناية على يد بعض المستعربين 5 وبعض الجزائريين والمغاربة 6.

على أن رواد البحث والتحقيق في هذا الميدان، وإن بذلوا كل ما في وسعهم بحسن ما حصل لديهم من

نسخ مخطوطة وقت التحقيق والإنجاز، فإن هناك ثغرات في أعمالهم حاول سدّها المحققون اللاحقون 7 الذين حصلوا على نسخ أخرى، وتوفرت لهم معارف جديدة لم تكن لسلفهم.

هكذا أعيد النظر في تحقيق شعر سيدي سعيد المنداسي (زريوح، 1991)، وحقق ديوان ابن التريكي (ابن التريكي، د.ت)، و نظن أنه فصل في نسبة شعر آل ابن سهلة بتحقيق ديوان أبي مدين بن سهلة (مقنونيف، 1995، و 2007)، وأيضا شعر عبد الله بن كَرِيْو (إبراهيم شعيب، 1995)، وكذا شعر الشيخ الستوي ولد البشير (قهواجي، 2001).

بطبيعة الحال، فإن النظر إلى هذه الأعمال المحققة يمكن أن يشمل جوانب عديدة في تأصيل النص، وخدمته ومدى تحكم المحقق في وسائل الخدمة. وكل هذه الجوانب تتطلب مؤهلات علمية صارت تبعد شيئا فشيئا عن قدرات الشخص الواحد، إذ يحتاج المحقق إلى معرفة التاريخ والجغرافية والانتروبولوجية واللسانيات و اللهجات وغيرها.

وإبرازا لبعض المشاكل التي تعترض سبل المحققين لمخطوطات وكناشات الشعر الشعبي الجزائري، وتلميحا لبعض المؤهلات التي يتطلبها النص تحقيقا علميا، وتديلا على ما يمكن أن يستفيدة المحقق من الدراسات الحديثة، فإنني سأأخذ، بعد حين، نقطة أساسية، تتعلق بالمحقق، موضوعا للمناقشة. وهي إشكال التعامل مع النسخ.

1 / إشكال التعامل مع النسخ المخطوطة:

و أعني بذلك ما يتعلق بتأصيل النص وإخراجه بناءً على نسخ معتمدة وأخرى مساعدة، ولكني سأجاوز سرد الطرق التقنية المتبعة في هذا الشأن لأطرح فرضية مؤداها:

- هل الناسخ و المحقق مؤلفان؟

للإجابة عن هذا السؤال الفرض، أعرض إلى العناصر التالية:

أ- المؤلف:

يكتب لمخاطبة شخص معين في مقتضيات أحوال، ومن ثمة فهو يريد أن يبلغ معارف لمستمعيه ويحاول إقناعه في آن واحد، ولهذا فهو يسلك الاستراتيجية التي تحقق أهدافه بتبني تقنية أسلوبية معنية وبالكتابة في غرض رائج، وبتكليف خطابه حسب متلقيه.

ب- الناسخ:

إن الذي يهمنا في السياق، هو الناسخ الذي نتساءل حوله أيكون دائما محايدا يبذل كل ما في وسعه لنقل النص الأصلي بأمانة؟! لا يزيد ولا ينقص إلا ما كان من سبق قلم نشأ عن سهو أو

عدم انتباه؟! إن التفكير السليم يجعل المرء يجيب عن هذا التساؤل بالإيجاب، لأن الأمانة العلمية تقتضي ذلك، ولأن الناسخ لا يمكن أن يقبل على عمله إلا إذا كان يلبي رغباته ويشبع بعض حاجات المستنسخ لهم. في هذه الحال، يطمئن المحقق والقارئ إلى أن النص هو نسخة آمنة من الأصل، وبناء عليه، فإن النسخة يمكن الاعتماد عليها في التحقيق والدراسة.

لكن الأمر ليس بهذه البساطة والنزاهة والحياد دائما، فالناسخ يقرأ نصا فيعجب به، ولكنه لا يستطيع أن يخرج للناس على ما هو عليه؛ فيحذف بعض الأشياء أو يضيف أشياء أخرى حتى يصير مستساغا مقبولا... قد يكون الناسخ معرضا يهدف إلى أن يسوء المؤلف فيصحف أو يحرف أو يضيف أو يفعلها معا لتحقيق مآربه. ربما يكون هذا الذي أشرت إليه من بين الأسباب التي تجعل فروقا مهمة بين نسخ النص الواحد 8.

ج- المحقق:

إن عمل المحقق هذا يجعلني أصنّف المحققين إلى عدّة أصناف:

- 1/ محققون يثبتون ما يرونه في النسخ الأصلية والفرعية من فروق مهما كبرت أو صغرت.
 - 2/ محققون يرجحون بعض الروايات على أخرى، ويحذفون، فيما يظهر لهم، ما لا فائدة فيه.
 - 3/ محققون يضيفون إلى النص من عندهم اعتمادا على نسخ فرعية أو مراجع ثانوية.
- إن النوع الأول محايد، والصنف الثاني يبدأ في عتبة التدخل، والضرب الثالث مساهم في تأليف النص بكيفية ما.

2- في شروط عملية تحقيق مخطوطات وكناشات الشعر الشعبي وغايته:

1.2. شروط التحقيق:

أرجع إلى ما بدأت به، وأطرح سؤالاً مكملًا مفاده: إذا كانت عملية التحقيق محفوفة بالمخاطر والمحاذير، وتقتضي تكلفة وجهدا مضاعفين، فكيف تضاعف عليها الطلب وتكاثرت من حولها الدلاء؟! أو كيف انقلب المركب الوعر إلى مطية ذلول؟!؟

أخشى، بدءاً، أن يكون تحقيق النص من قبيل المطايا الجامعية سهلة الامتطاء، و" ملجأ الكسالى" على حد تعبير جوستاف لانسون (مندور، د.ت، ص 409).

وحتى لا نصادر على المطلوب، ونرجم هذه الرسائل بالظنة والغيب، سأحاول أن أكشف عن الاستراتيجية التي تسكن ذاكرة المحقق وتقود خطاه ومسعاها. فما هي العدة النظرية و المنهجية التي تسلح بها الباحث المحقق؟! و ما هو الجهاز المفاهيمي الذي يصطنعه و يعتمده في ارتياد هذا الأفق الصعب والمجهول، على حدّ تعبير أغلب الباحثين المحققين؟!؟

إن عملية التحقيق في ظاهرها القريب نسخ لمخطوط جميل يضاف بعض التعليقات البسيطة، كما يظن الكثيرون.

و الواقع، إن التحقيق يقصد به بذل عناية خاصة حتى يصح اسم صاحبه، و يثبت نسبة المؤلف إليه، و يكون متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه (هارون، 1965، ص 39).

يرى البعض أن التحقيق العلمي للمخطوط يعني أن يظهر هذا المخطوط كما وضعه صاحبه قدر الإمكان، إذ ليس من واجب المحقق أن يحسن من أسلوب المؤلف، إذا ما كان مستفا، و لا أن يحل كلمة بدل أخرى، بدعوى أنها أصح منها، أو أوفق في مكانها، ولا أن يصحح خطأ نحوياً ارتكبه المؤلف، و لا يشرح فيما رغب المؤلف أصلاً بإيجازه (عميرة، 1988، ص 38).

وإذا كان مؤلف المخطوط قد ادّعى قواعد الخط و الإملاء التي كانت شائعة في عصره فليس مطلوباً من المحقق مراعاتها، لأن الغاية من تحقيق المخطوط و نشره، إحياءه ليفيد منه القارئ المعاصر.

2.2 غاية التحقيق

قد يتساءل القارئ عن غاية التحقيق إلى أين تنتهي؟ و ما الحدود التي عندها تقف خطوات الناشر في تحقيق النص و نقده؟ و ما هي الأهداف المتوخاة من تحقيق النص وتظهيره؟! وهل غاية المحقق أداء النص كما وضعه مؤلفه؟! أو إن وراء هذه الغاية غاية أبعد، اقتضاها تصحيح النص و توضيحه؛ بحيث يبدو العمل فيها ضرباً من التجاوز على المؤلف، أو لونا من المشاركة له في عمله؟!

لا مرأى في أن أداء النص كما وضعه صاحبه مطلب أساس للتحقيق بعامته، و هو أمر متفق عليه، صرح به الباحثون حيث يكون النص و العاملون فيه (هارون، 1965، ص 38) و (المنجد، 1970، ص 15، ص 19، ص 24). بل قد يكون المطلب الوحيد حين يكون النص المحقق أصلاً أو مرجعاً في بابه، كالأهميات في الدواوين الحديثة و المعجمات اللغوية.

3- حول صفات المحقق:

ليس التحقيق أمراً هيناً فيغدو نزهة المختلس، إنه عند المكابدة أشق على النفس من تصنيف كتاب جديد، و هو ما فرض على المشتغل في هذا المجال صفات لا بد من توفرها فيه ليستقيم له عمله. هذه الصفات بعضها علمي فكري و بعضها الآخر خلقي. لكن التوكيد على الجانب الخلقي لازم قبل كل شيء، لأن العمل العلمي في جوهره عمل أخلاقي.

وأبرز هذه الصفات:

3. 1/ الرغبة في التحقيق

لأن ذلك يجعل الباحث يقبل على تحقيق المخطوط بكل محبة و رغبة، فتسهل عليه الصعاب التي تواجهه، و يهون عليه السهر و التعب، سعياً وراء تفسير كلمة، أو تدقيق جملة (عميرة، 1988، ص 12).

3. 2/ دقة الملاحظة و الخبرة:

مما لا شك فيه، أن تحقيق مخطوط أصعب من تأليفه، و لذا فإن المحقق يحتاج إلى ملاحظة دقيقة في معرفة التصحيح و التحريف، و في تصحيح الأخطاء. كما أنه بحاجة إلى خبرة واسعة بأسماء رجال العصر وواقع الحياة في العصر الذي كتب فيه المخطوط، وكذلك بتاريخ الخط، و ظروف كتابة المخطوط إذا أمكن.

3. 3/ الصبر و الأناة وسعة الصدر:

إن المخطوطات؛ بسبب قدم عهدها، وتداولها بين الأيدي ملاك كثيرين، وتناوب أكثر من ناسخ عليها، قد تكون غالباً، مطموسة في بعض كلماتها وجمالها، أو مهترئة ممزقة في بعض أوراقها، أو ناقصة في أولها أو آخرها، أو فقدت بعض صفحاتها. وكل هذا يتطلب من المحقق، وهو بنوي أن يبعث الحياة في المخطوط شكلاً ومضموناً، التحلي بالصبر والجلد وسعة الصدر، وهو يحاول أن يجد الكلمات الضائعة، أو يسعى لتفسير عبارة مغلقة، لا يجد لها أثراً في المراجع التي يلجأ إليها، وقد يمضي وراء ذلك أياماً طويلة حتى يصل إلى مبتغاه أو قريباً منه (الخرائط، 1988، ص 20).

ومن مستلزمات الصبر أيضاً، الأناة وطول النفس، لأن العجلة تورث السهو والخطأ، والتحقيق بحاجة إلى تدقيق وإعادة التدقيق، والمقارنة و المقابلة، حتى يشعر المحقق أنه وصل إلى الكمال، أو ما هو أقرب إليه (عميرة، 1988، ص 17).

3. 4/ الأمانة:

تقتضي الأمانة في التحقيق، أن يبذل المحقق في نص المخطوط، أو يعدل فيه، أو يزيد أو ينقص من متنه، بقصد التصحيح أو التحسين، لأن نص المخطوط أمانة بين يديه أوصلها القدر إليه في غيبة مؤلفه، ولذلك عليه أن يحافظ على هذه الوديعة لأن متن الكتاب أو المخطوط حكم على المؤلف وعلى عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها وقدسيتها(هارون، 1965، ص 44).

والأمانة واجبة، لأن المؤلف وحده له الحق في تعديل أو تفسير مؤلفه، وهو إن مضى عن هذه الدنيا، فقد ترك مخطوطه أمانة في أعناق الأجيال، و هو لا يرضى بأن يبذل أحد في خلاصة فكره.

و في جميع الأحوال، إذا ما استدعى الأمر أن يقوم المحقق بتعديل أو زيادة في النص، عليه أن يشير إلى ذلك، ليميز عمله عن عمل المؤلف الأصلي(الخراط، 1988، ص 20).

3. 5/ الدراية بفن التحقيق:

لا يجوز للباحث أن يشرع في تحقيق مخطوط ما، ما لم يكن على دراية بفن تحقيق المخطوطات ومنهجية، كي يضمن إنجاز تحقيق جيد لا شائبة فيه، وكذلك يختصر الوقت والجهد، إذا ما التزم بتلك القواعد والأصول (المنجد، 1970، ص 11).

3. 6/ ثقافة المحقق:

من الضروري أن يكون المحقق على درجة عالية من الثقافة، فقد أثبتت التجارب أن المتخصصين في الدراسات التراثية، إسلامية كانت أم عربية، أم تاريخية، هم أقدر الناس على تحقيق المخطوطات، فلا بد للمحقق من أن يكون ملماً بكل جوانب الثقافة العربية الإسلامية.

و من الضروري للمحقق أن يفيد من مخطوطه ومن حياة مؤلفه، فالمخطوط يرتبط عادة بثقافة العصر، ويساعد المحقق في ذلك أمور أهمها معرفة شيوخ المؤلف، وهذا يفيد في تمثيل روح النص الموجود بين يديه. ذلك أن معرفة شيوخ المؤلف مفصل هام في مكونات العصر الثقافية؛ فكثير من الشيوخ تركوا آثارهم في ثقافة طلابهم، علما بأن هؤلاء الطلاب قد لا يكونون قد اعتنقوا المذهب الديني أو الثقافي لأساتذتهم.

ثالثا- بين العمل التحقيقي والدراسة التراثية

ليس ما أنتجه العقل العربي الإسلامي القديم من معارف و علوم وأفكار وتصورات وفلسفات مجرد "تراث" بمعنى التركة من الممتلكات التي يخالفها السابقون لمن بعدهم كأنواع الحلبي والملابس والصنائع والأسوار و المنارات والقصبات... فنكتفي بالبحث عنه وصيائه وترميمه ليبقى رمزا لحضارة مضت، وشاهادا على تاريخ ذهب، ومادة لإثارة التلذذ بنفخات المنقضي؛ بل هو ثروة فكرية ضخمة لها قيم إنسانية وعلمية عامة ذات صفات غير عابرة؛ وبذلك يمكن استغلالها وفق مقتضيات العقل النقدي لتأسيس مشروع حضاري جديد يصل الماضي بالحاضر في اتجاه المستقبل. وقد أدركت هذه الحقيقة بعض الشخصيات الثقافية العربية في النهضة فأتجهت إلى البحث عن المخطوطات الإسلامية والاستنادات التراثية لفهرستها ثم تحقيقها ودراستها على غرار ما فعله علماء أوروبا في أبحاثهم التحصيلية المتعلقة بالتراث القديم في القرن الخامس عشر وما بعده. غير أن تجربتنا في خدمة التراث اتسمت بكثير من الخلط والاعتباطية. فلم تراعى فيها قواعد المنهج الفيلولوجي ولا مقتضيات الكفاءة فجاءت أغلب الأعمال المنجزة في هذا المجال ناقصة من الناحية العلمية .

ومن تجليات هذه الاعتباطية الجمع الساذج بين عمليتي التحقيق والدراسة لمتن تراثي واحد، باجتهاد واحد، وملكة واحدة وكأن العمليتين من فرع علمي مشترك، والواقع أن تحقيق التراث ودراسته نشاطان مختلفان كل الاختلاف ، ويتوقف نجاح كل منهما على شروط موضوعية وعلمية خاصة. فالتحقيق في المجال التراثي نشاط تقني محدد يقصد به إخراج الكتاب المخطوط وفقا لقواعد النقد الفيلولوجي ليكون أقرب إلى الصورة التي تركه عليها المؤلف⁹.

إذا كانت عملية التحقيق محفوفة بالمخاطر والمخاطر، وتقتضي تكلفة وجهدا مضاعفين، فكيف تضاعف عليها الطلب وتكاثر من حولها الدلاء؟! أو كيف انقلب المركب الوعر إلى مطية ذلول؟! أخشى، براءة، أن يكون تحقيق النص من قبيل المطايا الجامعية سهلة الامتطاء، و" ملجأ الكسالى " على حد تعبير جوستاف لانسون، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وحتى لا نصادر على المطلوب، ونرجم هذه الرسائل بالظن والغيب، سأحاول أن أكشف عن الاستراتيجية التي تسكن ذاكرة المحقق وتقود خطاه ومسعاها. فما هي العدة النظرية والمنهجية التي تسلح بها الباحث المحقق؟! وما هو الجهاز المفاهيمي الذي يصطنعه و يعتمده في ارتياد هذا الأفق الصعب والمجهول، على حد تعبير أغلب الباحثين المحققين؟! قد يتساءل سائل عن غاية التحقيق إلى أين تنتهي؟ و ما الحدود التي عندها تقف خطوات الناشر في تحقيق النص و نقده؟ و ما هي الأهداف المتوخاة من تحقيق النص وتظهره؟! وهل غاية المحقق أداء النص كما وضعه مؤلفه؟! أو إن وراء هذه الغاية غاية أبعد، اقتضاها تصحيح النص و توضيحه؛ بحيث يبدو العمل فيها ضربا من التجاوز على المؤلف، أو لونا من المشاركة له في عمله؟! ليس التحقيق أمرا هينا فيغدو نزهة المختلس، إنه عند المكابدة أشق على النفس من تصنيف كتاب جديد، و هو ما فرض على المشتغل في هذا المجال صفات لا بد من توفرها فيه ليستقيم له عمله. هذه الصفات بعضها علمي فكري و بعضها الآخر خلقي. لكن التوكيد على الجانب الخلقي لازم قبل كل شيء، لأن العمل العلمي في جوهره عمل أخلاقي، وتمثل هذه الصفات والشروط في الآتي 10:

- 1- أن يكون ذا مزاج تحصيلي بحيث لا يستقل البحث والمراجعة والتفتيش ومساءلة المصادر القديمة والمراجع الحديثة.
- 2- أن تكون له قوة التحمل لمختلف الاحباطات التي تنتج عادة عن الفشل في الوصول الى الأصول التي يتوقف عليها انجاز العمل على الوجه المطلوب.
- 3- أن يكون له استعداد نفسي للعمل في المخطوطات قراءة ومقابلة وتصنيفا...
- 4- أن يكون صبورا على المثابرة والإبطاء؛ لأن العجلة في هذا المجال مصدر لأغلب الأخطاء التحقيقية. فقضاء عشر سنوات في تحقيق أفضل نص ممكن لوثيقة سقيمة، أفضل من طبع عدة مجلدات غير منشورة رديئة التصحيح في المدة نفسها، وسيضطر العلماء في المستقبل أن يعيدوا تحقيقها بتكاليف جديدة.

5- أن يكون ذا ثقافة ملائمة لهذا النوع من النشاط، لا سيما ما يتعلق بالبحث المرجعي وصناعة المخطوطات...

6- أن يكون أميناً في النقل والمقابلة والوصف، فبعض "المحققين" يعمدون إلى تكليف غريبهم بطائفة من الأعمال التحقيقية كالمقابلة بين النسخ، أو وصفها أو تخريج نصوص معينة... وهذا يتعارض مع "التحقيق العلمي" ويتأسس فيه العمل على مجرد الشك، والمطلوب من الباحث أن يباشر شخصياً جميع أعماله التحقيقية ليتحمل المسؤولية العلمية والأخلاقية لنتائج عمله...

هذا، ولقد أجمل أبو حاتم بن حبان هذه الصفات بلطف عبارة، حين ذكر شروط الاحتجاج برواية الراوي، في مقدمة المسند الصحيح، فكان منها >> الصدق في الحديث، و العقل بما يحدث، و العلم بما يحيل من معاني ما يروي << (ابن حبان، د.ت، ص 112).

هذه أهم الشروط التي تساعد في إنجاح الأعمال التحقيقية، ويلاحظ أن أغلبها ذو طابع نفسي وأخلاقي، وهي سهلة في القول، ولكن الالتزام بها والعلم على تحصيلها يحتاج إلى كثير من الجهد والرصانة...

وأما الدراسة التراثية فهي شيء آخر مخالف تماماً؛ إنها نشاط تحليلي يقوم على مناهج دقيقة كالمناهج التفكيرية والبنوي والإبستمولوجي أو أي منهج آخر مفيد يتم تحديده على ضوء الموضوع والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها.

ويتوقف هذا النشاط التحليلي على ما يلي:

- 1 امتلاك آليات النقد والتحليل والقدرة على التصرف فيها وفق متطلبات المنهج العلمي.
- 2 الإحاطة بالإنتاج العلمي الضخم في ثقافات مختلفة وفي ميادين معرفية كثيرة كاللغوية والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والنقد الأدبي والتاريخي.
- 3 الإحاطة الدقيقة والواسعة بما أنتجه العقل الإسلامي القديم من نظريات وفلسفات واصطلاحات ومناهج.

4 معرفة عدة لغات حية للاستفادة من الأبحاث التحليلية المكتوبة بلغات أجنبية، فما أكثر الدراسات المنجزة بلغات حديثة كالألمانية والانجليزية والفرنسية في جميع فروع العلم، وليس من الشطط في ظل

متغيرات هذا العصر أن نطالب الباحث بالاطلاع على ما تيسر له منها لتحقيق الأصالة والجدية للبحث التراثي.

5 معرفة لغات التراث الإسلامي الكلاسيكية، وهي - زيادة على العربية- الفارسية والتركية، "وتستمد أهميتها من كون النصوص التراثية الأساسية في الحضارة الإسلامية مكتوبة بها. وتشكل لدارس الإسلام نفس الضرورة التي تشكلها اللاتينية واليونانية لدارس التراث الكلاسيكي في الحضارة الغربية.

وكأي من باحث يوجد في وضع معرّف لا يسمح له برؤية عميقة ونقدية للنصوص التراثية لافتقاده بعض الشروط الضرورية التي أُشير إليها آنفا، ومع ذلك يقتحم المجال التحليلي بأدوات ناقصة فكان طبيعياً أن تتسم دراسته بالسطحية والسذاجة، فالدراسة التراثية تحتاج إلى عقول مبدعة ونقدية تصل بالتحليل إلى نتائج علمية مهمة يمكن استثمارها في تحريك دورتنا الحضارية والفكرية والدفع بمشروعنا النهضوي إلى الأمام، ولا نرى فائدة معتمرة في الأعمال التقريرية التي تنجز حول التراث دون رؤية نقدية في أوقات قياسية للحصول على منفعة ذاتية.

الخاتمة:

وأخيراً لا بأس من التذكير بأن الدراسة العلمية للمتّن التراثي ليست عملاً تجميعياً للمعروف على نحو الترجمة السردية للمؤلف بصورة آلية وتكديس المعارف المعلومة والحديث السطحي عن النص.. وإنما هي اكتشاف للمجهول من خلال التحليل العلمي لبنية النص التراثي؛ ولذلك لا يتقنها إلا المحنكون من النقاد والمفكرين والفلاسفة والباحثين ممن توفرت فيهم الشروط الضرورية، ويبقى التحقيق كمنشأة توثيقي وعمل تحضيري من اختصاص علماء الفيلولوجيا ومن خلفهم ممن لهم نزوع واستعداد للعمل الشاق في مجال المخطوطات.

و الخلاصة أن خدمتنا للتراث لن تكون لها فائدة معتبرة إلا إذا قامت على أساس توزيع العمل باعتبار المواهب والتخصصات والقدرات العقلية والمنهجية.

Conclusion:

Finally, it is good to recall that the scientific study of heritage support is not a collective work of the known in the way of author's automatic narrative translation, the accumulation of knowledge and the surface talk

about the text...but it is rather a discovery of the unknown from the scientific analysis of the structure of heritage text; therefore, only the wise critics, thinkers, philosophers and researchers who have the necessary conditions can do it, the investigation remains a documentary activity and preparatory work of the philologists and those before them who have a tendency and readiness to work hard in the field of manuscripts.

In sum, our service to the heritage was not be of great benefit unless it is based on the distribution of work, considering talents, disciplines, and mental and methodological capacities.

بيبلوغرافيا البحث

أولا - المصادر (المطبوعة)

- ابن التركي، أحمد. د.ت. الديوان: جمع و تحقيق: عبد الحق زويوح. نشر ابن خلدون تلمسان.
- ابن حبان. صحيح الأحاديث النبوية. د.ت، ج 1. نشر المكتبة السلفية: المدينة المنورة.
- بخوشة، محمد. (1939). كتاب الحب والمحجوب، مطبعة ابن خلدون: تلمسان.
- بخوشة ، و السقال عبد الرحمن. (1934). كتاب نفع الأزهار ووصف الأنوار وأصوات الأطيبار ونغام الأوتار. مطبعة المهديّة: تطوان، المغرب، د.ط.
- بن سهلة أبي مدين. (2007). الديوان: جمع و تحقيق وضبط وتعليق. دار الغرب للنشر والتوزيع. طبعة ثانية مزيّدة ومنقحة.
- قاضي، محمد. (1928). الكنز المكنون في الشعر الملحون. المطبعة الثعالبية: الجزائر.
- مرباط، محمد. (1982). الجواهر الحسان في نظم أولياء تلمسان. تقديم و تحقيق وتعليق عبد الحميد حاجيات. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع: الجزائر
- ابن مسايب، محمد. (1370 هـ). الديوان: نشر محمد بخوشة، مطبعة ابن خلدون: تلمسان. د.ط.
- المنداسي، سعيد. د.ت. الديوان(الشعبي): تقديم و تحقيق الأستاذ بخوشة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع: الجزائر.

ثانيا- المراجع

1- العربية

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- أنور، عبد الرحيم. (2005). علم تحقيق النصوص بين القدامى والمحدثين النشأة والتأصيل. منشورات دار التراث: بيروت، ط 01.
- بنين، أحمد شوقي. (1993). دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية: الرباط (المغرب).
- الخراط، أحمد محمد. (1988). محاضرات في تحقيق النصوص. دار المنارة للنشر و التوزيع، جدة. ط 02.
- دياب، عبد المجيد. (1983). تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره. الدار القومية للكتاب: القاهرة.
- شوقي، ضيف. (1976). البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره. دار المعارف: القاهرة. ط 02.
- الطناحي، محمود. (1984). مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي. دار الكتاب العربي: القاهرة.
- عبد التواب، رمضان. (1986). مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. دار الفكر العربي: القاهرة.
- عميرة، عبد الرحمان. (1986). أضواء على البحث والمصادر. دار بيروت للكتاب: بيروت. ط 04.
- عميرة، عبد الرحمان. (1988). منهج تحقيق المخطوطات. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث: قسم (إيران).
- عواد، بشار معروف. (1988). ضبط النص والتعليق عليه. دار الرسالة: بيروت. ط 02.
- فؤاد سركين، و عواد بشار، وشكري فيصل، و محمد مجت الأثري. (1986). أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه. معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: القاهرة.
- المنجد، صلاح الدين. (1970). قواعد تحقيق المخطوطات. دار المخطوطات، دار الكتاب الجديد: بيروت. ط 05.
- مندور، محمد. (1944). في الميزان الجديد. دار المعارف: القاهرة.
- مندور، محمد. (د.ت). النقد المنهجي عند العرب. مكتبة مصر. د.ط.
- مهدي، فضل الله. (1993). مدخل إلى علم المنطق. دار الطليعة: بيروت. ط 02.
- مهدي، فضل الله. (1993). أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق. دار البيان: بيروت.
- هارون، عبد السلام. (1965). تحقيق النصوص و نشرها. مؤسسة الحلبي: القاهرة. ط 02.

2/ المترجمة

أليكس أو سينوبوس. (د.ت). النقد التاريخي. ترجمة: عبد الرحمان بدوي. منشورات دار التراث: بيروت. د.ط.

3/ الرسائل الجامعية

إبراهيم، شعيب. (1995). "الشاعر عبد الله بن كريب بين المثالية والواقع: قراءة تفسيرية"، رسالة ماجستير غير منشورة. قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، الجزائر

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

زريوح، عبد الحق. (1991). "الخصائص الفنية للشعر الشعبي عند المنداسي"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، الجزائر.

قهاوجي، فائزة. (2001). "أحمد الستوي الشاعر الشعبي: جمع و دراسة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، الجزائر.

مقتونيف، شعيب. (1995). "صورة المرأة في شعر ابن سهلة: جمع و دراسة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، الجزائر.

ثالثا- المقالات والدوريات

ربيع، مبارك. (1993). "إشكالية التراثي والمعاصر في المصطلح السيكولوجي". مجلة المناظرة، العدد 6.

العدواني، عبد الوهاب محمد علي. (1986). "مقدمة تحقيق النصوص". مجلة آداب الرفادين. جامعة الموصل ع. 16.

ربطية، محيي الدين. (1994). "نحو منهج للتعامل مع التراث الإسلامي". مجلة الاجتهاد (المغربية). العدد 24 مندور، محمد.

(1944). "قواعد نشر النصوص الكلاسيكية". مجلة الثقافة (المصرية). العددان 277 - 280

List of references in English:

Arabic Books:

- Ibn turki, Ahmed, Al-Diwan: Collection and investigation: Abdu ElHaq Zerouh. Ibn Khaldun edition, Tlemcen. .
- Ibn Hayyan, True Prophetic Hadiths, part 1, Salafi Library edition: Medina.
- Bekhoucha Muhammed. 1939. Book of love and beloved, Ibn Khaldun edition, Tlemcen.
- Bekhoucha and Sekkal Abdu Rahman, 1934, the book of Inspiration of flowers and description of lights and voices of the pilot and the tone of tendons. Al Mahdia edition: Tetouan, Morocco.
- Ben Sehla Abi Madian. 2007. Al-Diwan: Collection, investigation, adjust and commentary. Dar Al Gharb of Publishing and Distribution. 2nd edition, augmented and refined.
- Qadi, Muhammed. 1928. The treasure in the melodic poetry. Al-Thaâlibiya edition: Algiers.

- Merabet Muhammed. 1982. Al-Djawahir Al-Hissan in the list of the righteous of Tlemcen. Presentation investigation and commentary; Abd Alhamid Hadjiyat. The national company of edition and distribution: Algiers.
- Ibn Messaib Muhammed. 1370. Al-Diwan: edited by Muhammed Bekhoucha. Ibn Khaldun edition, Tlemcen.
- Al-Mandassi, Said. Al-Diwan (popular): Presentation and investigation Muhammed Bekhoucha. The national company of edition and distribution: Algiers.
- Anouar, Abdu Rahim. 2005. The science of texts investigation between the ancients and modern, Origination and rooting. Publications of Dar Al-Turath: Beirut, 1st edition.
- Benbin, Ahmed Shawqi. 1993. Studies of Manuscripts science and bibliographical research. Publications of Literary and human sciences faculty: Rabat (Morroco).
- Al-kharat, Ahmed Muhammed. 1988. Conferences in texts investigation. Dar Al-Manara of publication and distribution. Jeddah. 2nd edition.
- Diab Abdu Al-Madjud. 1983. Investigation of Arabic Patrimony, its approach and development. Addar Alqawmiya lilkitab: Cairo.
- Shawqi, Daif. 1976. Literary research: its origin, approach, origins and sources, Dar Al-Maârif: Cairo, 2nd edition.
- Atanahi Mahmud. 1984. Introduction to the history of Arabic patrimony publishing, Dar Al-kitab Al-Arabi: Cairo.
- Abdu Tawwab, Ramadan. 1986. Approaches of investigating patrimony between the ancients and modern. Dar Al-fikr Al-Arabi: Cairo.
- Amira, Abdu Rahman. 1986. The Lights on research and references. Dar Beirut lilkitab: Beirut. 04 edition.
- Amira, Abdu Rahman. 1988. Approach of investigating manuscripts. The company of Al Al-beyt of patrimony revival: class (Iran)
- Awad, Bechar Maâruf. 1988. Text adjustment and commentary. Dar Al-Rissala: Beirut. 2nd edition.
- Fouad Sezkin, Awad Bechar, Shukri Fayçal, and Muhammed Behdjet Al-Athari. 1986. The basis of investigation of Arabic patrimony and its approaches. Institute of Arabic Manuscripts

attached to Educational, Cultural and Scientific Arabic Organization:
Cairo.

- Al-Mundji, Salah Eddine. 1970. The rules of Manuscripts investigation. Dar Al-Makhtutat, Dar Al-Kitab Al-Djadid: Beirut. 5th edition.
- Mandur Muhammed. 1944. In the new balance. Dar Al-Maârif: Cairo.
- Mandur Muhammed. Arabs methodological criticism. Egypt Library.
- Mahdi Fadl Allah. 1993. Introduction to Logic science. Dar Ataliaâ: Beirut, 2nd edition.
- Mahdi Fadl Allah. 1993. The origins of research writing and the rules of investigation. Dar Al-Bayan: Beirut.
- Harun Abdessalam. 1965. Texts investigation and publication. The company of Hulay: Cairo. 2nd edition.

Foreign References:

- Alexe Ousinoubous. Historical criticism. Translated by Abdu Rahmane Bedoui. Publications of Dar Atturath; Beirut. House of edition.

Thesis:

- Ibrahim Chouaib. 1995. The poet Abu Allah Ben Kriou between Idealism and Reality: Explanatory reading, Magister thesis non published. Department of popular culture, Tlemcen university, Algeria.
- Abdu ElHaq Zeriouh. 1991. Artistic characteristics of popular poetry of Al Mandasi, Magister thesis non published. Department of popular culture, Tlemcen university, Algeria.
- Kahouadji Faiza. 2001. The popular poet Ahmed Assettoui: Collection and study, Magister thesis non published. Department of popular culture, Tlemcen university, Algeria.

- Megnounif Chouaib. 1995. The woman image in Bensahla poetry: Collection and study. Magister thesis non published. Department of popular culture, Tlemcen university, Algeria.

Magazines:

- Rabie Mebarek. 1993. The problematic of heritage and contemporary in the psychological term. Review of debate (Al-Munadara). N°6.
- Al-Adwani, Abdelwahab Muhammed Ali. 1986. Introduction to the realization of texts. Review of Mesopotamia Literature. Mosul university. N° 16.
- Atiya Mahy eddine. 1994. Towards a methodology for dealing with Islamic heritage. Review of perseverance (Al-Ijtihad) (morrocan). N° 24.
- Mandur Muhammed. 1944. Classical text publishing rules. Review of culture (Egyptian). N° 277 and 280.

إحالات و هوامش:

1- إذا قارنا مثلا بين ما صنعه اليوناني (المتوفى 701 للهجرة) في تحقيق روايات صحيح البخاري، والبغدادي (المتوفى 1093 للهجرة) في شرح شواهد شرح الكافية للإستربادي، والبكري الأندلسي (المتوفى 487 للهجرة) في شرح أمالي القاضي وغيرهم.. بما ينادي به علماء التحقيق في العصر الحديث ستجد أن علماء المسلمين القدامى كانوا محققين من الطراز الأول قبل التنظير لعلم التحقيق. (أنور، عبد الرحيم، 2005، ص وما بعدها 49)

2- لقد ذهب برغسون Bergson إلى القول بأن الإنسان العارف Homo Sapiens ما هو إلا امتداد للإنسان العامل Homo Faber. (مهدي، فضل الله، 1993، ص 9).

3- تتميز تحقيقات بعض المستشرقين في طابعها العام بالجدية والإتقان و الصرامة في تطبيق قواعد المنهج. ومع ذلك لا تخلو أعمالهم من مزالق تتعلق في الغالب بالجانب المعرفي؛ وعليه، فالاستفادة منهم تكون أعظم في الجوانب التقنية والفنية والمنهجية.

4- و من أهمها:

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- 1- كتاب " تحقيق النصوص ونشرها " للعلامة المرحوم عبد السلام هارون، والكتاب مؤسس على محاضرات في فن التحقيق ألقاها المؤلف على طلبة الماجستير بكلية دار العلوم في الجامعة المصرية. و لعل هذا الكتاب هو أول ما ظهر في هذا الموضوع مطبوعا باللغة العربية حيث خرجت أولى طبعاته بالقاهرة سنة 1954.
 - 2- كتاب " البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره"، للبحاثة شوقي ضيف، ومع أن الكتاب يتناول في عمومه قضايا البحث الأدبي، فقد تضمن قواعد علمية ومنهجية تتعلق بفن تحقيق النصوص صدرت طبعته الثانية 1976، عن دار المعارف بالقاهرة.
 - 3- كتاب " تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره " للدكتور عبد المجيد دياب، صدر بالقاهرة سنة 1983.
 - 4- كتاب " في الميزان الجديد" للدكتور محمد مندور، صدر سنة 1944. وبهم المحقق منه على وجه الخصوص مقالان سبق للمؤلف أنه نشرها في قواعد نشر النصوص الكلاسيكية في مجلة "الثقافة" المصرية؛ العددان 277-280، السنة 1944.
 - 5- كتاب " أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه"، وهو كتيب في ثلاثين صفحة صدر عن معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1986 م. وهو نص التقرير الذي وضعت له لجنة خبراء التحقيق في بغداد بعضوية كل من الأساتذة فؤاد سركين، وبشار عواد، وشكري فيصل، ومحمد مجت الأثري، وذلك إثر اجتماع خاص لدراسة مناهج التحقيق في الوطن العربي، نظمه معهد المخطوطات بتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالعراق في التاريخ الممتد ما بين 20 و 29/5/1980. وقد ضم الكتيب عددا من الأسس التي يبني عليها التحقيق العلمي.
 - 6- كتاب " مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي" للدكتور محمود الطناحي، صدر بالقاهرة سنة 1984.
 - 7- كتاب " أضواء على البحث والمصادر"، للدكتور عبد الرحمن عميرة. صدرت طبعته الرابعة سنة 1986 ببيروت.
 - 8- كتاب " ضبط النص والتعليق عليه": للأستاذ الخبير بشار عواد معروف، الأستاذ بجامعة بغداد سابقا في "عدة النقد" التي أثارها كثيرا من الجدل بين المحققين. صدرت الطبعة الثانية للكتيب ببيروت سنة 1988.
 - 9- كتاب " مناهج تحقيق التراث بين القديم والمحدثين"، للدكتور رمضان عبد التواب، عالِم فيه مشكلات التحقيق بأسلوب تصحيحي اضطره إلى الإكثار من شواهد الأعمال التحقيقية الناقصة، صدر بالقاهرة سنة 1986.
 - 10- كتاب "دراسات في علم المخطوطات والبحث البيبليو غرافي"، للأستاذ أحمد شوقي بنين، والكتاب عبارة عن مجموعة من أبحاث في تقنيات التحقيق والعمل في المخطوطات ومشكلات البحث المصدري. صدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1993 م.
 - 11- كتاب " أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق"، للدكتور مهدي فضل الله أستاذ المنطق ومنهجية البحث العلمي بكلية الآداب، قسم الفلسفة بالجامعة اللبنانية. صدر الكتاب ببيروت سنة 1993.
- ومما يفيد في إغناء الجانب النظري للمحققين الجدد، زيادة على دراسة الكتب المنظرة التي سبق سردها، كثرة الاطلاع على الكتب التراثية التي حققها الخبراء الرواد من عرب ومستشرقين للتشبه بهم، ومحاولة السير على نهجهم في أعمالهم التحقيقية.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

5- ومنهم: المستشرقان: الألماني هانس ستوم (hans stume)، و الفرنسي صونك (sonnek).

6- ومنهم:

- محمد مرابط صاحب " الجواهر الحسان في نظم أولياء تلمسان ".

- قاضي محمد صاحب " الكنز المكنون في الشعر الملحون".

- الجامع أحمد الستوني ولد البشير صاحب " الكناش الضخم لشعراء جزائريين ومغاربة ".

- شيوخ الطرب والآلة كالشيخ العربي بن صاري وكناشه، والشيخ عبد الكريم دالي وكناشه، و الشيخ الصادق البيجاوي وكناشه، ومحمد غفور والطاهر الفرقاني كذلك.

- الأستاذ محمد بخوشة المحقق لبعض دواوين الشعر الشعبي، و الجامع للمختارات الشعرية ومنها: ديوان المنداسي الملحون، وديوان سيدي لخضر بن خلوف، وديوان ابن مسايب، فضلا عن كتاب " الحب والمحبوب " وهو عبارة عن مختارات لشعراء من تلمسان وفاس ومكناس. - الأستاذ عبد الرحمن السقالم الشاعر و الجامع أيضا، وقد اشترك مع محمد بخوشة في كتاب " نفتح الأزهار ووصف الأنوار وأصوات الأطيبار ونغام الأوتار" ..

- الأستاذ عبد الحميد حميدو والأستاذ عبد الرحمن المحجوب والأستاذ الحاج محمد رمضان شاوش. بالإضافة إلى الدارسين الأكاديميين وأذكر منهم: الأستاذ محمد الفاسي، صاحب " معلمة الملحون"، والأستاذ سعد الدين بن شنب والدكتور عبد القادر عزة والأستاذ عباس المراري و الدكتور محمد بلحفاوي، رحمهم الله جميعا، و الأستاذ عبد الحميد حاجيات و الدكتور أحمد الطاهر و الأستاذ التلي بن الشيخ و الدكتور العربي دحو، و الأستاذ حفناوي أمقران و سفي أسماء والأستاذ بن عمرو الزهوني، و الأستاذ مراد بلس شاوش.

7- وهم الجيل الجديد خاصة خريجي قسم الثقافة الشعبية بجامعة تلمسان. أخص منهم بالذكر: الأساتذة: زريوح

عبد الحق، و إبراهيم شعيب، و فائزة قهواجي. والعبد الفقير إلى ربه، كاتب هذه الأسطر.

8- حول ذلك ينظر: ديوان أبي مدين بن سهلة..، ص ص 54-68، و كذا عند إحالة على كل مطلع قصيدة في الديوان.

9- إن عملية التحقيق في ظاهرها القريب نسخ لمخطوط جميل يضاف بعض التعليقات البسيطة، كما يظن الكثيرون. و الواقع، إن التحقيق يقصد به بذل عناية خاصة حتى يصح اسم صاحبه، و يثبت نسبة المؤلف إليه، و يكون متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه (هارون، 1965، ص39).

10- طالعها في:

- منهج تحقيق المخطوطات..، ص 12، و ص 17 .

- محاضرات في تحقيق النصوص...، ص20.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- تحقيق النصوص ونشرها...، ص 44 .
- قواعد تحقيق المخطوطات...، ص 11.
- أليكس أو سينوبوس، النقد التاريخي، ترجمة: عبد الرحمان بدوي. منشورات دار التراث: بيروت، د.ت، د.ط، ص 98.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

تجليات بعض المفردات المقترضة من اللغة الفرنسية في المنطوق الشعبي الجزائري

د. ابن ابا جي أمينة (ز. بوشناق خلادي)

مركز الدراسات الأندلسية التابع للمركز الوطني للبحوث في عصور

ما قبل التاريخ علم الانسان والتاريخ - C.N.R.P.A.H / تلمسان

bouchenakamina@yahoo.fr

أ.د. شعيب مقنونيف

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

meg_chaib@yahoo.fr

تاريخ الإيداع 2019/06/26م تاريخ التحكيم 2019/07/19م تاريخ القبول 2019/07/23م

ملخص:

إن الحديث عن المنطوق الشعبي الجزائري و مميزاته لا يمكن فصله عن موضوع الاقتراض اللغوي، والذي يُعتَبَر من أبرز ملامح هذا المنطوق. وهذا ما يوضّحه هذا المقال و الموسوم ب " تجليات بعض المفردات المقترضة من اللغة الفرنسية في المنطوق الشعبي الجزائري"، حيث قدم اللغويون عدة تعريفات للاقتراض اللغوي وقسموه إلى مختلف الأنواع والنماذج. كما اختلفوا في بعض التفاصيل، ولكن جلهم اتفقوا على أن الاقتراض اللغوي هو لفظ أُخِذَ من لغة المصدر لِيُسْتَعْمَلَ في اللغة الأساسية، أي اللغة الأم. فالمنطوق الجزائري يحتوي على ألفاظ مقترضة من عدة لغات: أمازيغية، إسبانية، تركية، فرنسية، وهي الأكثر انتشارا. تنقسم هذه الألفاظ إلى عدة أنواع، كما أن هناك ألفاظ تُستعمل كما هي في لغتها الأصلية وأخرى تطرأ عليها تغييرات لتتلاءم مع الألفاظ العربية للمنطوق الجزائري. ويكون هذا التغيير خاصة على المستوى الوظيفي، المورفولوجي، والدلالي أيضا.

الكلمات المفتاحية: الاقتراض اللغوي، المنطوق الشعبي الجزائري، اللغة الفرنسية، المستوى الوظيفي، المستوى المورفولوجي، المستوى الدلالي.

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

**Forms of Some Borrowed Vocabulary from French language into
Algerian Popular Speech**

Dr. Abenabagi Amina (Bouchnak Khalidi)

**Center for Andalusian Studies of the National Research Center in the
ages Prehistory Human Sciences and History C.N.R.P.A.H- / Tlemcen**

bouchenakamina@yahoo.fr

Prof. Chaib Megnounif

University of Tlemcen

meg_chaib@yahoo.fr

Abstract :

Talking about the Algerian popular speech and its characteristics can not be separated from the topic of linguistic borrowing, which is considered as the most prominent aspect of this speech. This is illustrated in the present article entitled; “Forms of Some Borrowed Vocabulary from French language into Algerian Popular Speech.”, where linguists introduced several definitions of linguistic borrowing and divided it into different types and models. They differed in some details, but most agreed that linguistic borrowing is a word taken from the source language to be used in the recipient language, The Algerian speech contains words borrowed from several languages: Amazigh, Spanish, Turkish, and French, which are the most widespread. These words are divided into many types. There are words used as in their original language and others that are adapted to the Arabic words used in the Algerian speech. This change is especially at the level of morphology, phonology, and semantics.

Key words: Linguistic borrowing, Algerian popular speech, French language, Phonological level, Morphological level, Semantic level.

مقدمة:

إن اللغة ظاهرة اجتماعية تتطور مثل الظواهر الأخرى حسب تطور المجتمع وتغييره، ويرجع سبب هذا التطور إلى عوامل تاريخية، ثقافية واجتماعية. فقد تظهر ألفاظ وعبارات جديدة، وتندثر ألفاظ أخرى، كما تطرأ تغييرات دلالية، لفظية، أو فونولوجية على اللفظ. ونظرا لتمازج المجتمعات والثقافات، فكل

اللغات تتأثر وتتأثر في بعضها البعض، ولذا من الصعب وجود لغة مُجرّدة من ألفاظ أجنبية مُقترضة، لقد انصب اهتمام اللغويين بموضوع الاقتراض اللغوي، وعالجوه من شتى الجوانب، حيث جاؤوا بمختلف التعريفات، وقسموه إلى عدة أنواع. تتم عملية الاقتراض اللغوي من اللغة المصدر أو ما تعرف بالانجليزية ب *source language /donnor language* وبالفرنسية *langue source* أي *source/langue donneuse* أو *langue receveuse/ preneuse* بالفرنسية.

والمنطوق الشعبي الجزائري من بين اللغات التي تتميز بكثرة المفردات المقترضة. وهذا نضرا لما مرت به الجزائر من احتلال، مما جعل منطوقها يحتوي على ألفاظ أسبانية، تركية، وفرنسية، وهي الأكثر انشارا. فالبعض منها تستعمل كما هي في لغتها الأصلية والبعض الآخر تطرأ عليها تغيرات، فما هي أنواع المفردات المقترضة من اللغة الفرنسية الموجودة في المنطوق الجزائري؟ كيف تتلاءم مع قواعد المنطوق الجزائري، وعلى أي مستوى تظهر هذه التغيرات؟

1- مفهوم الاقتراض اللغوي:

يعتبر الاقتراض اللغوي، مصطلحا حديثا، وهو ما يعرف عند اللغويين القدامى بالدخيل أو المعرب. وهو عملية أخذ ألفاظ أو عبارة من لغة لاستعمالها في لغة أخرى. حيث تتضمن هذه العملية ثلاث عناصر: الألفاظ المقترضة، اللغة الأساسية أو اللغة الأم، وهي اللغة التي تستقبل الألفاظ من اللغة الأخرى والمعروفة باللغة المصدر.

يرى ابن جني أن الاقتراض اللغوي له جانب إيجابي حيث أكد أنه موضع شريف، والمنفعة به عامة، والتساند إليه مقومجد (ابن جني، (د.ت)، ص 357).

يعتبر إبراهيم أنيس اللفظ 'إقتراض' مجاز، فهو لا يعني اقتراض بمعناه الحقيقي، لأن اللغة الأساسية لا تمنع اللغة المصدر من استعمال الألفاظ التي تقترضها كما أنها غير مطالبة باسترجاع هذه الألفاظ. (إبراهيم، أنيس، 1966، ص 102).

وهذا ما أكده أيضا اللغوي Haugen، حيث يُعدُّ المرجع الرئيسي في موضوع الاقتراض اللغوي، فدراسته تمثل تلخيص للدراسات السابقة ومبدأً أساسياً للدراسات اللاحقة. وهو يُعرِّف الاقتراض اللغوي كالتالي: "محاولة استنساخ، في لغة ما، نماذج موجودة سابقاً في لغة أخرى." (Mebarek Mebarek, 1995.p 2016)

"The attempted reproduction in one language of patterns previously found in another"

(. Haugen, 1950, pp: 201-231)

بينما عالج Haugen موضوع الاقتراض اللغوي في سياق التناوب اللغوي code switching، درس Weinreich موضوع الاقتراض اللغوي في سياق ازدواج اللغوي bilingualism واستعمل مصطلح التداخل interference وعرفه ب: "تلك النماذج التي تنحرف من معايير لأي لغة كانت، والتي تحدث عندما يكون المتكلم الثنائي اللغة يُجيد أكثر من لغة."

"Those instances of deviation from the norms of either language which occur in the speech of bilinguals as a result of their familiarity with more than one language." (Weinreich Uriel, 1953. P. 1).

وهو يُضيف أن الكلمات تُفرض أكثر من العناصر البنيوية. (Weinreich, 1953, p.59). فهو لم يُناقش الاقتراض اللغوي أو التداخل اللغوي، كما عرّفه، من الناحية المعجمية فحسب، بل اهتمَّ بالجانب التركيبي والفونولوجي، كما أنه أسس علاقة مع علم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفساني في عصره. رغم أن هذه الدراسة لم تُعدَّ جُذْ رئيسية، غير أن التصنيف الذي قدّمه هو و Haugen يُعتبران مرجعين رئيسيين وَا يكثر استعمالهما.. (Weinreich Uriel, 1953. P. 59).

إن الدراسات التي قام بها Thomason & Kaufman كانت مرجعاً أساسياً في السنوات

الماضية، فهما يعرّفان الاقتراض اللغوي ب:

" اندماج ميزات خارجية في اللغة الأصلية لمجموعة من المتكلمين لهذه اللغة: اللغة الأصلية تُحفظُ ولكن تُعَيَّرُ بإضافة الميزات المُندمجة."

"Borrowing is the incorporation of foreign features into a group's native language by speakers of that language: the native language is maintained but is changed by the addition of the incorporated features." (Thomason, S.G. & T. Kaufman, 198..p 37)

في نظر (Ibid) Thomason & Kaufman ، ونظر معظم اللغويين، إن الكلمات هي الأولى التي تُفرض، ولكن عندما تكون ازدواجية اللغة جُذ منتشرة وعندما يكون تأثير اللغة المصدر على اللغة الأساسية كبير، فالسمات البنوية بإمكانها أن تُفرض أيضا، نذكر منها: الفونولوجية، الصوتية، والبنوية، الخ. تعتبر Treffers-Daller هذا التعريف جُذ محدود، فهو يقتصر على بعض السمات فقط التي يُمكنها أن تُفرض، دون أخرى.

لقد أكد Haugen أن الاقتراض اللغوي عُرِفَ كعملية ولا كوضعية، ولكن معظم الألفاظ التي تُستعمل في هذا السياق فهي تصف نتائج الاقتراض بدلا من وصف العملية نفسها. وهو يُضيف أن كثيرا من اللغويين طبقوا أصناف الاقتراض اللغوي إلا على نتائجه. وهذا يعني أنهم لم يتركوا إلى الآلية أو العملية السايكولوجية التي مرَّ بها الاقتراض اللغوي وهذه العملية هي التي مكنتهم من تصنيف الاقتراض والحصول على نتائجه.. (Mayers-Scotton Carol. 2002. P. 234)

لقد تطرقت Myers-Scotton إلى موضوع الاقتراض اللغوي، وبالأخص الاقتراض اللغوي الأساس core borrowing وتعرّفه ب: "...الألفاظ التي تُكرّر العناصر التي تحتويها اللغة المتلقية سابقا في مخزنها اللغوي... فلماذا إذن، تُفرض هذه الألفاظ؟ جواب من بين الأجوبة هو الضغط الثقافي..."

"Core borrowings are words that duplicate elements that the recipient language already has in its word store...Then why are they borrowed? One answer is cultural pressure..." (Myers-Scotton. 2006. P 215)

ففي هذه الحال تملك اللغة الأساسية اللفظ التي تُقرضه من اللغة المصدر. (Abderrahim, F.2011. p. 09)

يكون الاقتراض اللغوي الأساسي في حالتين هما: الاستبدال replacement، عندما يستبدل اللفظ المقترض لفظا سابقا يحمل نفس المعنى ولكنه يُهمل من قبل أصحابه أو يأخذ معنى آخر. ثانيا: حالة التعايش coexistence، أي عندما يتعايش اللفظ المقترض مع اللفظ الأصلي. (Martin Haspelmath & Uri Tadmor. 2009. P 48) مثال: دُكَّانة 1 لفظ أصيل في اللهجة الجزائرية أصله باللغة

العربية دُكَّان، عُوَّضَ بالبوطاجي وهو لفظ اقترض من اللغة الفرنسية وأصله potager يعرف David Crystal الاقتراض اللغوي كمصطلح يُستعمل في علم اللغة المقارن وعلم اللغة التاريخي للدلالة على شكل لغوي أُخذ من لغة أو من لهجة إلى أخرى؛ يُطلق على هذا الاقتراض "الكلمات

المستعارة"، مثال: restaurant, bonhomie, chagrin. نُقِلت هذه الألفاظ من الإنجليزية إلى الفرنسية. والأمثلة عديدة. أقل شيوعاً، الأصوات والتراكيب النحوية أيضاً بإمكانها أن تُفْتَرَض، كُنُطِق الأمثلة السابقة بنطق فرنسي، أو تأثير قواعد اللغة الإنجليزية، الموجود غالباً في اللغات الأوربية، مثل استعمال حرف s للدلالة على الجمع في الألفاظ التالية :

drinks, ski-lifts, goals, girls. (David Crystal. 2008. P 58) .

2- أنواع الاقتراض اللغوي:

قسم اللغويون العرب الاقتراض اللغوي إلى نوعين رئيسيين، وهما؛ الدخيل وهو اللفظ الذي لم يطرأ عليه تغيير، أما المغرب، يُطْلَق على الألفاظ الأعجمية التي غيرها العرب. (حسين، نصار، 1956، ج 1، ص 71) يُعَرَّف حسن ظاها المعرَّب ب: "لفظ استعارته العرب الخُلَّص في عصر الاحتجاج باللغة من أمة أخرى، واستعملوه في لسانهم." (حسن، ظاها، 2002، ص. 79) . "المغرب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها" (السيوطي، جلال الدين، د.ت، ج1، ص 268) ، قال الجوهري في الصحاح: "تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها، تقول: عربته العرب، وأعربته أيضاً." (السيوطي، جلال الدين، د.ت، ج1، ص 268).

تتم عملية الاقتراض اللغوي على شكلين استيراد import و استبدال substitution أما الاستراد هو لفظ يُستعمل كما يُستعمل في اللغة الأصلية، والاستبدال هو نُسخة مختلفة عن النسخة الأصلية للفظ. (Haugen Einar, 1950.pp 210-230).

زيادة عن لفظ اقتراض، استعمال ابراهيم أنيس لفظ واستعارة، واقتباس (ابراهيم، أنيس، 1978، ص 118).

يتكون الاقتراض اللغوي عند Haugen من عدة أنماط أبرزها:

- الألفاظ المقترضة Loanwords : وهي تمثل الاقتراض الكلي للفظ، دون استبدال، مثلاً: استعمال اللفظ الفرنسي bonjour في اللهجة الجزائرية كما هو مُستعمل عند الفرنسيين، دون أيّ تغيير.

- الألفاظ المقترضة الممزوجة Loanblends: وهي تمثل استبدال مورفيمي واقتراض، مثلا: يستعمل الجزائريون، في بعض الأحيان اللفظ vista، مكان اللفظ الفرنسي la veste.
- الألفاظ المقترضة المتغيرة Loanshifts: وهي استبدال مورفيمي، بدون اقتراض، فاللغة الأصلية لا تأخذ عن اللغة المصدر إلا المعنى، مثلا: اللفظ الإنجليزي skyscraper، يصبح بالفرنسية gratte-ciel، وبالإسبانية rascacielos. (Haugen Einar, 1950, pp 210-230).

لقد استعمل Weinreich تقريبا نفس التقسيم الذي جاء به Haugen، للألفاظ المقترضة عرّفها ب Loanwords أيضا، أما الألفاظ المقترضة الممزوجة أطلق عليها مصطلح Hybrid compound، والألفاظ المتغيرة أطلق عليها مصطلح Semantic extension. (Weinreich, Uriel. 1968. P 60).

لقد استعمل كثير من اللغويين بعد H augen و Weinreich نفس التقسيم مثل Romaine Hockett ونفس لمصطلحات أيضا. (Hockett, Charles F. 1958. P 53) ويواصل هذا التقسيم إلى يومنا الحالي، مثلما قدمته Christiane Loubier

- الاقتراض الكلي Emprunt intégral: أي أن اللفظ المقترض يُؤخذ من حيث الشكل والمعنى بدون أو مع انسجام خطي أو توظيفي قليل، مثل: shopping bag, lobby, artéfact, démotion، فكل هذه الألفاظ أصلها إنجليزي ولكنها مقترضة في المعجم الفرنسي.
- الاقتراض الممزوج Emprunt Hybride: أي أن اللفظ يُؤخذ من حيث المعنى، أما الشكل فهو مزوج بمقطع أصلي للفظ المقترض ومقطع من اللغة الأصلية، مثال: dopage, focusser، coach de vie، فإذا أخذنا اللفظ dopage، نجد أن dop لفظ إنجليزي الأصل أُضيف له age الفرنسية، نفس الشيء بالنسبة ل focusser، أصل اللفظ هو focus من أصل إنجليزي، أُضيف له ser الفرنسية، ونفس الشيء أيضا بالنسبة ل coach de vie اللفظ coach إنجليزي الأصل، أُضيف له اللفظان الفرنسيان de vie
- الاقتراض الخاطئ le faux emprunt: وهو يشبه الاقتراض الكلي غير أنه يتكون من أعضاء موجودة في اللغة التي أُخذَ منها اللفظ، ولكنها ليست على شكل وحدة، كما هو الحال في اللغة التي أخذت اللفظ، بل هي متفرقة، ففي اللغة الفرنسية، مثلا يُمكن أن نجد لفظ يتكون من

عنصرين موجودين في اللغة الإنجليزية على شكل لفظين متفرقين، عكس الفرنسية أين نجد اللفظين مُجمعين ليشكلان وحدة لغوية، مثال: tennisman لفظ تكوّن في الفرنسية من خلال لفظين مأخوذان من الإنجليزية؛ tennis و man فاللفظ tennisman لا نجده في اللغة الإنجليزية، ومرادفه هو tennisplayer، نفس الشيء بالنسبة للفظ brushing المتكون من اللفظين الإنجليزيين brush و ing ولكن الوحدة brushing اختُرِع في اللغة الفرنسية، أما مرادفه باللغة الفرنسية هو blow-drying، واللفظ relooker إختراعه الفرنسيين من اللفظ look وأظافوا له re الذي يدل على الإعادة، و er الإنجليزية التي تدل على الفاعل.

في بعض الأحيان، نجد الاقتراض الخاطيء يتوقف عند الشكل، أي نجد نفس اللفظ في اللغتين بمعنى مختلف، مثل: pin's الذي يُستعمل في الفرنسية والإنجليزية بمعنيين مختلفين. (Christiane Loubier. P.14).

أخذت اللغة الفرنسية كثيرا من الألفاظ المقترضة من اللغة الإنجليزية، وهذا لأن، كما نعلم، كانت الإمبراطورية البريطانية هي أقوى إمبراطورية عرفها العالم، أما بالنسبة للألفاظ الفرنسية المقترضة في اللغة الإنجليزية، يرجع إلى احتلال النورماندي normands لبريطانيا.

اللغويون الأجانب				اللغويون	أمثلة للمفردات المقترضة من اللغة الفرنسية في المنطوق الجزائري
Haugen	Weinreich	Hockett	Christiane Loubier	ن العرب	
loanword	Loanword	loanword	Emprunt intégral	اقتراض لغوي / دخيل	Bonjour, la robe, la cuisine
loanblend	Hybrid Compound	loanblend	Emprunt hybride	معرّب	Vista (http://www.wordreference.com/fr/French-Pronunciation.aspx) (veste) , ferfīta (https://en.wikipedia.org/wiki/Help:IPA_for_Arabic) (fourchette), mnervī (énervé)

loanshift	Sementi c extantio n	loanshift			
		loantranslation		مغرب	Camérer (filmer), dégoûtage (dégoût)
			Faux emprunt		

جدول الاقتراض اللغوي عند اللغويين العرب والأجانب

3-التغيرات اللغوية للمفردات المقترضة من اللغة الفرنسية في المنطوق الشعبي الجزائري:

لقد أكد بعض اللغويين مثل Weinreich و Thomason & Kaufman أنه عندما تكون اللغة المصدر جد منتشرة، فيمكن للعناصر البنيوية أن تُفرضَ أيضاً، ولكن فيما يخص المنطوق الجزائري، فالألفاظ الفرنسية هي التي تُفرض دون العناصر البنيوية، وهي التي تُغير بنيتها وفقاً لمعايير اللغة العربية. تتغير بعض المفردات المقترضة على المستوى الصوتي، الوظيفي، المورفولوجي والدلالي، لتتلاءم مع الألفاظ العربية في المنطوق الجزائري. وظهر لها التبديل منذ القدم في الألفاظ الأعجمية، كما أكد ذلك الخفاجي في قوله؛ "...قد يغيرون الكلمة الأعجمية كما سيأتي، والتغيير أكثر من عدمه، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجاً،.... فيبدلون حرفاً بآخر، ويغيرون حركته، ويسكنونه، ويرفعونه وينقصونه، وي زيدون..." (الخفاجي، 1998، ص ص 4،5).

3-1- التغيرات على المستوى الوظيفي:

قد تتغير بعض المفردات الفرنسية، فتُبدَّل حروفها، خاصة الحروف الغير موجودة في اللغة العربية، وتحل مكانها حروف اللغة العربية، مثل الصوت /p/ في الكلمات؛ appartement (شُقَّة) lampe (مصباح)، place (مكان)، والذي يُبدَّلُ بالباء /b/ فتصبح الألفاظ كالتالي؛ /bertmān/، /llāmba/، /blasa/، أو /blas/. نفس الشيء بالنسبة للصوت /v/ حيث يُبدَّلُ بالفاء /f/ في بعض الكلمات مثل؛ valise (حقيبة)، télévision (تلفاز)، فَتَنْطَقُ /faliza/ و /ttelefizjō/.

قد تُبدَّل بعض الحروف الفرنسية رغم وجودها في اللغة العربية، فاللفظ 'casserole'، غالباً ما يُنطق /kasrona/ حيث يُبدل حرف /l/ بـ /n/، أو اللفظ foulard والذي قد يُنطق /lfurara/، أي يُقلَّب /l/ إلى /r/، وهذا رغم وجود حرف اللام /l/ في اللغة العربية.

هناك تغيير آخر على المستوى الوظيفي والذي يتكرر في معظم الكلمات، وهو إضافة الألف واللام (ال) وهذا ما أشار إليه ابن جني (ابن جني، (د.ت)، ص 357) وتكون هذه الإضافة قبل الألفاظ التي تبدأ بحروف تُقابل الحروف العربية القمرية، مثل في؛ /lbyro/ (المكتب)، /lmafina/ (آلة)، /lkuzina/ (المطبخ)، فكل هذه الألفاظ تبدأ بحروف تُعادل الحروف العربية القمرية؛ /b/ ب، /m/ م، /k/ ك. paléographie ottomane

أما في حالة ما إذا تكون الأصوات الفرنسية تتطابق مع الحروف العربية الشمسية، فيضعف الحرف الأول، مثل /sspor/، /ttablo/، /ffokola/ وأصلها sport، tableau، chocolat، فالصوت /s/ يعادل حرف السين (س)، والصوت /t/ يعادل حرف الطاء (ط)، والصوت /ʃ/ يعادل حرف الشين (ش) وكلها حروف شمسية.

لتسهيل النطق، قد يُحذف المقطع اللفظي بأكمله في بعض الحالات، مثل /lkartab/، /lkab/، /lportab/ حيث يُحذف المقطع الصوتي /le/ من الألفاظ الأصلية؛ cartable (محفظة)، cable (سلك)، portable (هاتف نقال).

3-2- التغيرات على المستوى المورفولوجي :

يغير المتكلمون ألفاظ اللغة الأساسية لتتلاءم مع النظام المورفولوجي للغة العربية، ويظهر هذا التغيير في ثلاث أنواع؛

1 نماذج الاشتقاق؛ بعد أن أصبح اللفظ الفرنسي مندجاً في اللغة العربية، تنحدر منه عدة كلمات مُشتقَّة، مثل الفعل؛ charger (يحمل)، يُشتقُّ منه عدة نماذج منها /mfarʒi/ (محمول)، وأصل اللفظ chargé و هو صفة أو في صيغة الماضي، ويُضاف له /m/ التي تمثِّل 'م' التي تسبق اسم مفعول. في اللفظ /ʒfarʒi/ (يحمِّل)، il charge، يُمثل الصوت /ʒ/ في بداية الكلمة ياء الفعل المضارع لضمير الغائب

(يُحْمَلُ)، وفي الماضي /farʒat/ (حَمَلَتْ) elle a chargé، يُبَدَّل الصوت 'é' والذي يُمثل الكسرة في اللغة العربية، ب 'a' الذي يمثل الفتحة للفعل الماضي وتُضاف تاء التانيث التي تمثل /t/.

- التصريف

-التأنيث والتذكير: الميزة الخاصة في هذا المجال هي فتحة التأنيث والمتمثلة في /a/ التي تسبق تاء التأنيث، والتي تُضاف في آخر الكلمات الفرنسية المؤنثة، مثل؛ /ttabla/ (طاولة)، /lmaʒina/ (آلة)، /lkuppa/ (قصة شعر) وأصلها 'table'، 'machine'، 'coupe' تُعَرَّب هذه الكلمات وتأخذ شكل الألفاظ العربية المؤنثة. ولكن هناك بعض الاستثناءات فيما يخص بعض الألفاظ العربية والتي لا تنتهي بتاء التأنيث رغم أنها مؤنثة، مثل؛ الدَّار، الأرض، السماء... وكذلك تتبعها الألفاظ الفرنسية التي تتكون من مقطع لفظي واحد مثل؛ 'la mer' فلا تُضاف علامة التأنيث عندما تُستعمل في المنطوق الجزائري.

في بعض الأحيان قد تُأث الألفاظ الفرنسية المذكورة مثل الكلمة 'le foulard' والتي تصبح في بعض الأحيان la foulard أو /fūlara/

- الجمع

إضافة إلى التغيرات التي تطرأ على الألفاظ المفردة، فهناك عدة تغيرات في المفردات الفرنسية في صيغة الجمع، فالألفاظ الفرنسية المؤنثة والمذكورة أيضا تأخذ نفس النهاية التي تأخذها الألفاظ العربية المؤنثة، حيث تنتهي بالألف (ا) و التاء (ت)، مثل؛ /lkokotāt/ (طنجرة الضغط)، وأصلها la cocotte في المفرد، وجمعها les cocottes، /lburuyāt/ (المكاتب)،

أصلها le bureau، وفي الجمع les bureaux، /ttelifunāt/ (الهواتف)، أصلها le téléphone، في الجمع

les téléphones

قد تخضع المفردات الفرنسية في بعض الحالات إلى جمع المؤنث وإلى جمع التكسير، مثل؛ /ddosijāt/ أو /ddwassa/ (الملفات)، وأصلها dossier وفي الجمع dossiers، /lfwater/ أو /lfaturāt/، وأصلها factures، وجمعها factures

3-3- التغيرات على المستوى الدلالي:

تُستعمل المفردات المقترضة في معناها الحقيقي كما هي في لغتها الأصلية، كما أنها قد تُستعمل في معاني أخرى، أي تكون لها دلالات مختلفة. وهذه الظاهرة انتشرت مع الألفاظ العربية نفسها. حيث عندما يتكرر الاستعمال اليومي لهذه الألفاظ، تتزحزح عن أصلها (الحناش، محمد، 1980، ص 374)، وهذا ما يحدث في لمفردات اللغة الفرنسية في المنطوق الجزائري عندما يكثر استعمالها، فقد تأخذ دلالات أخرى زيادة عن استعمالها الأصلي، قد يكون في شكل اتفاق مجموعة فرعية ذات ثقافة مختلفة على استخدام ألفاظ معينة، وهذا يؤدي إلى نشوء لغة خاصة *jargon* (أحمد مختار عمر، 1998، ص 239) تنقل الدلالة في مثل هذا الحال من الاستعمال العام إلى الاستعمال الخاص. (Steven Olman. 1997. P 191). وقد يكون في شكل استمرار استخدام اللفظ ذي المدلول القديم وإطلاقه على مدلول حديث باختلاف الشكل. (أحمد مختار عمر، 1998، ص 239) لقد تمكنا من خلال بحثنا، من استخراج عدة مفردات مقترضة وفيما يلي، البعض منها بمختلف دلالاتها.

- affaire

*المعنى المعجمي: معناه أمر، شأن، قضية، مسألة، تجارة وأعمال، وعرض، مثال: عندما يكون الشخص يُحْتَطُّ لعملية شراء أو بيع، ليستفيد، مثال:

تَعْرِفُ دِرَّ les affaires. (أنت خبير في عملية الشراء والبيع).

*التغير الدلالي: ويستعمل اللفظ للدلالة على خطة مفيدة، لا يجب تضييع الفرصة، مثال: هَدْ la proposition, affaire مَتَرَطَهْشْ. 2 (هذا اقتراح مفيد، لا تُضَيِّعُهُ).

- danger

*المعنى المعجمي: معناه حَظَرٌ.

*التغير الدلالي: ويُستعمل في موقفين:

- للدلالة على شيء خطير، وهو معناه الأصلي، مثال: هَدَاكْ بِنَادَمْ danger 3. أي ذلك الشخص خطير. بمعنى يُسبب كثيرا من المشاكل.

- للدلالة على شيء جميل جدا 4، مثال: عَنْدُ وَاحِدِ اللُّوطُو danger. أي يملك سيارة جميلة جدا.

Déconnecté -

*المعنى المعجمي: يُستعمل هذا اللفظ في مجال الحاسوب، عندما لا يكون هناك اتصال بشبكة الانترنت.

*التغير الدلالي: تُستعمل العبارة عندما يكون الشخص لا يتتبع الأحداث، أو يكون لا يُشارك في الحديث لأنه يُفكر في شيء آخر، مثال:

-أ: حطّ dossier تاعك؟ (أ: هل قدّمت مِلَقك؟)

-ب: بدّوا l'inscription؟ (ب: هل شرّعوا في التسجيل؟)

-أ: ركّ كامل déconnecté. (أ: أنت لا تدرّ ماذا يحدث تماما. أي لا تتبّع الأحداث.)

أو عندما يدور حوارا بين شخصين أو أكثر، فواحد منهم لا يُشارك، أو لا يُركّز في الحديث، فيقال له: ركّ déconnecté.

كما تُستعمل عندما يكون شخصا ما تعبًا، فيقول على نفسه: ران déconnecté. أي أنا جدُّ مُتعبًا.

film -

*المعنى المعجمي: معناه فيلم أو شريط سينمائي.

*التغير الدلالي: يُستعمل عندما يُريد المتكلم أن يعبر على شيء جميل جدا، وهذا الاستعمال لا نجده في اللغة الفرنسية، مثال: شرّخ la moto film. أي اشترى دراجة نارية جميلة جدا.

Flexy -

*المعنى المعجمي: يُستعمل اللفظ في المجال الالكتروني، في الهاتف النقال، ومعناه التعبئة باللغة العربية، أي عندما يُريد الشخص أن يُشجّر هاتفه بالنقود ليمكّن من الاتصال بالآخرين. يُقال أن أصل الكلمة flexy جاءت من اللفظ الفرنسي flexible والذي يعني سهل، مرن، أو لين، فنرّعوا ible ووضعوا في

مكانها y المأخوذة من Djezzy

(<http://algerietour.forumactif.org/t59-le-mot-flexy>)

*التغير الدلالي: وله دلالات أخرى، فهو يُستعمل عندما يُريد الشخص أن يعرف بعض المعلومات، مثال: flexy لي شويّ تاع الأخبار. (أخبرني ببعض المعلومات.) وغالبا ما تكون هذه المعلومات تُخصّص

الآخرين، أي يُريدُ الشخص أن يتجسَّسَ على الآخرين. كما يُستعملُ اللفظ في أي شيء يُريده شخصٌ من شخصٍ آخر، مثال: flexy لي شويّ حُبز. (أعطني قليلا من الخبز).

Grave -

*المعنى المعجمي: معناه خطير.

*التغير الدلالي: ويُستعملُ في عدة مجالات لبدلَ على شيء غير جميل، أو على شخص له أخلاق غير لائقة، مثال: عنْدُ عَقْلِيَّةِ grave، كما يُستعمل اللفظ في مجال آخر للدلالة على شيء جميل، مثال: هَذَا le manteau جاك grāv. (هذا المعطف يليق بك كثيرا).

Hors champs -

*المعنى المعجمي: معناه خارج مجال التغطية. تُستعمل هذه العبارة في المجال الإلكتروني، عندما يكون الهاتف النقال خارج مجال التغطية.

*التغير الدلالي: تُستعملُ العبارة أيضا عندما يدور حوار بين شخصين أو أكثر، فيخرج أحدهم عن الموضوع لعدم تركيزه، أو عدم فهمه مقصود المتكلم، أو لا يُشارك في الحديث. كما تُستعمل العبارة أيضا للدلالة على شخص جد تعباً.

Naviguer -

*المعنى المعجمي: أي التنقل عبر الجو أو البحر.

*التغير الدلالي: قد يُستعملُ اللفظ للدلالة على شخص لا يُجِبُّ إلاّ مصلحته مثال: فلان يُجِبُّ نِي naviguer

أو يُستعمل للدلالة على شخص يبحث عن عمل مؤقت لربح قوته، مثال: naviga حَالِحْدَمَة فَنِي cyber. (وَجَدَ عملا في cyber)

Scanner -

*المعنى المعجمي: يدل على جهاز يُستعملُ في الطب، وهو يُعطي صورة عضو في جسم الإنسان.

كما يُستعمل في المجال الإلكتروني، لنسخ صورة أو ورقة مُطابقة للأصل، وبنفس الألوان.

*التغير الدلالي: يُطلق اللفظ على شخص يَنْظُرُ إلى آخر من الأعلى إلى الأسفل أو إلى شيء ما بدقة، فهو يُشَبَّهُ بجهاز scanner حيثُ يقوم بنفس العملية في ميدان مختلف، مثال: skanatnī. (نَظَرَتِ إلَيَا بدقَّة.)

Supprimer -

*المعنى المعجمي: معناه يُلغى، يُرِيل، يمحُو.

*التغير الدلالي: يُطلق على أحد عندما يُريد أن يَقْطع علاقته مع آخر، سواء عبر الانترنت، الهاتف أو حتى في الحياة اليومية، مثال: عَمَلْتُ لِي بَرَّاف مَشَاكِل، دُكْ 5 nsupprīmītha من خِيَاتِي. (لَقَدْ تَسَبَّبَتْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَشَاكِلِ، سَوْفَ أَقْطَعُ الْعِلَاقَاتِ مَعَهَا.)

Vrais-

*المعنى المعجمي: معناه حقيقي، أو صحيح.

*التغير الدلالي: ويُستعمل للدلالة على شيء رائع وجميل، مثال: صَبَّاطُكْ vrais. أي حذاؤك جميل جدًا.

خاتمة:

إن الاقتراض اللغوي من المواضيع التي أثارت اهتمام اللغويين، بمأن كل اللغات تأخذ مفردات من لغات أخرى ولا يُمكن لأي لغة أن تكون خالية من المفردات المقترضة. رغم بعض الاختلافات في التسمية و تقسيم الاقتراض اللغوي، غير أن معظم اللغويين اتفقوا على أهم النقاط في هذا الموضوع كعملية الاقتراض التي تتم من اللغة المصدر إلى اللغة الأساسية. يتميز المنطوق الجزائري بألفاظ من عدة لغات، اسبانية، تركية، أمازيغية، أما الفرنسية هي التي تُستعمل بكثرة. فقد تكون كما هي في لغتها الأصلية، كما أنها قد تُعَيَّرُ لتندمج في المنطوق الجزائري، بينت هذه الدراسة أن المفردات المقترضة من اللغة الفرنسية تنقسم إلى نوعين الاقتراض اللغوي والألفاظ المعربة، فبالنسبة لاقتراض اللغوي يقابله emprunt integral و loanword، أما فيما يخص الألفاظ المعربة فهي تضم emprunt hybride، أو loanblend, hybrid compound وتضم faux emprunt.

الألفاظ المعربة، كما ذكر سابقاً، هي التي تطرأ عليها تغيرات؛ فثبَدَل الحروف الفرنسية الغير الموجودة في اللغة العربية بحروف عربية، يُضاف الألف و اللام في بداية الكلمات التي تبدأ بالحروف التي تقابل الحروف القمرية، كما تُثبَدَد الحروف الفرنسية التي تقابل الحروف الشمسية في بداية الكلمة، وهناك تغيرات عديدة تمر بها المفردات المقترضة من اللغة الفرنسية لتندمج في المنطوق الشعبي الجزائري. وهذه التغيرات تكون على المستوى الوظيفي، والفونولوجي والمستوى الدلالي. إن مجال الاقتراض اللغوي واسع جداً، ويحتوي على عدة ميادين لم تُدرس بعد. فقد تكون دراسات فونولوجية أو دلالية حول ألفاظ اسبانية أو تركية مثلاً، في المنطوق الجزائري ذو أهمية كبيرة.

Conclusion

Language borrowing is one of the topics that has attracted the attention of linguists, since all languages use vocabulary from other languages and no language can be freed from borrowed vocabulary. Despite some differences in the name and distribution of borrowing, most linguists have agreed on the most important points on the subject, such as the borrowing process which takes place from the source language to the base language. The Algerian popular language is characterized by borrowing from several languages, Spanish, Turkish, Amazigh, yet French is the most extended one. It can be used as it is in its original language, and it can be modified to integrate the Algerian spoken language. This study showed that the borrowed words from French language are two types; borrowing and Arabized words. Borrowing refers to loanwords and emprunt integral (in French), Arabized words, on the other hand, include loanblend, hybrid compound, emprunt hybride and faux emprunt (in French).

As it was already mentioned, Arabized words are those which undergo modification, some French phonemes which do not exist in Arabic are changed to Arabic phonemes, the definite Arabic article is added at the beginning of French words which start with phonemes corresponding to lunar letters. Whereas the first phoneme of French words is doubled, when this phoneme corresponds to a solar letter. French borrowed words undergo several alterations to be adapted to the Algerian popular language. These adaptations are at the level of phonology, morphology and semantics.

The topic of borrowing is very large, and it comprises many fields which have not been studied yet. So phonological or semantic studies of Spanish or Turkish borrowed words in the Algerian popular language, will be of great importance.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر

ابن جني، د.ت. الخصائص، ج 1. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي للطبع والنشر: بيروت، د.ط.

الخفاجي، أحمد. 1988. شفاء الغليل في كلام العرب من الدخيل. ط 1. تحقيق: محمد كشاش. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية: بيروت لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (د.ت). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ج 1. تحقيق: محمد أحمد جاد الدين بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، دار التراث: القاهرة. ط 3.

ثانياً- المراجع

1/ باللغة العربية

إبراهيم، أنيس. 1966. من أسرار اللغة. ط 3، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

إبراهيم، أنيس. 1978. من أسرار العربية. ط 6. مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

أحمد، مختار عمر. 1998. علم الدلالة. ط 5. عالم الكتب: القاهرة.

حسن، ظاذا. 2002. كلام العرب من قضايا اللغة العربية. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

حسين، نصار. 1956. المعجم العربي نشأته وتطوره. ج 1. دار مصر للطباعة.

الحناش، محمد. 1980. البنوية في اللسانيات. دار إفريقيا للنشر: الدار البيضاء .

عبد الرحيم (ف). 2011. معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها. دار صادر للنشر والتوزيع: بيروت. ط 1.

2/ المترجمة

أولمن ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ت. كمال بشر، مكتبة الشباب، ص 191.

Haugen Einar, 1950, The analysis of linguistic borrowing. Language, vol. 26 .

Weinreich Uriel, 1953, Languages in Contact. The Hague: Mouton & CoDaller, 2007. -Jeanine Treffers¹.

Thomason, S.G. & T. Kaufman 1988, Language contact, creolization and genetic linguistics. University of California Press.

Mayers-Scotton Carol, 2002, Contact Linguistics : Bilingual Encounters and Grammatical Outcomes, Oxford University Press.

Myers-Scotton, 2006, Multiple voices: an introduction to bilingualism. Malden, MA: Blackwell.

Martin Haspelmath & Uri Tadmor, 2009, Loanwords in the World's Languages, A Comparative Handbook, core borrowing, De Gruyter Mouton.

David Crystal, 2008, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, 6th Edition, Blackwell Publishing.

Weinreich, Uriel. 1968 [1953]. Languages in contact: Findings and problems. Paris: Mouton. In Craig Hiltz 2003, From Taxonomy to Typology: the Features of Lexical Contact Phenomena in A tepec Zapotec-Spanish Linguistic Contact.

Hockett, Charles F. (1958) A Course in Modern Linguistics. New York: MacMillan Company. In Bates L. Hoffer (2005), Intercultural Communication Studies XIV: 2. Language Borrowing and the Indices of Adaptability and Receptivity.

Christiane Loubier., De l'usage de l'Emprunt Linguistique.

ثانيا- المقالات ومواقع الانترنت

هادي، نحر. 1990 "تاريخ الكلمة العربية وتطورها في الدرس اللغوي عند العرب مع دراسة وصفية تطبيقية من خلال لسان العرب لابن منظور". مجلة المعجمية(التونسية). تونس.

<http://www.wordreference.com/fr/French-Pronunciation.aspx>

https://en.wikipedia.org/wiki/Help:IPA_for_Arabic

<http://algerietour.forumactif.org/t59-le-mot-flexy>.

List of references in English:

- Ibn Jhinni, Characteristics, part 1, the house of Arabic book, Beirut.
- Ibrahim Anis, , 1966. Secrets of Language, 3rd edition, The Anglo-Egyptian Library.
- Mebarek Mebarek.. 1995.Glossary of Linguistic Terms, French, English, Arabic, 1st edition, Lebanese Thought House, Beirut.
- Haugen Einar, 1950, The analysis of linguistic borrowing. Language, vol. 26.
- Weinreich Uriel, 1953, Languages in Contact. The Hague: Mouton & Co.
- Jeanine Treffers-Daller, 2007.
- Thomason, S.G. & T. Kaufman. 1988. Language contact, creolization and genetic linguistics. University of California Press. .
- Mayers-Scotton Carol. 2002. Contact Linguistics : Bilingual Encounters and Grammatical Outcomes, Oxford University Press.
- Myers-Scotton, 2006, Multiple voices: an introduction to bilingualism. Malden, MA: Blackwell.
- Abderrahim, F. 2011. Dictionary of Dakhil in Modern Arabic Language and its dialects, 1st edition. .
- Martin Haspelmath & Uri Tadmor, 2009, Loanwords in the World's Languages, A Comparative Handbook, core borrowing, De Gruyter Mouton.
- David Crystal. 2008. A Dictionary of Linguistics and Phonetics, 6th edition, Blackwell Publishing.
- Hocine Nassar. 1956. Arabic Dictionary its origin and its development, , part 1. Egypt House of Edition.
- Hassen Dadda. 2002 .Arabs Conversations from Arabic Language Issues, Arabic Renaissance House for printing publishing and distributing.
- Abdu Arrahmane Jalal Eddine Al-Suyuti, Al-Muzhir in Language Sciences and Types, part 1,implemented by Mouhammed Ahmed Jad Eddine Bek, Mouhamed Abu Al Fadl Ibrahim, Ali Mouhamed Al Bejaoui, Heritage House, Cairo, 3rd Edition.
- Ibrahim Anis, 1978. Secrets of Language, 6th edition, The Anglo-Egyptian Library.
- Weinreich, Uriel. 1968 [1953]. Languages in contact: Findings and problems. Paris: Mouton. In Craig Hilts 2003, From Taxonomy to

Typology: the Features of Lexical Contact Phenomena in A tepec Zapotec-Spanish Linguistic Contact.

Hockett, Charles F. (1958) A Course in Modern Linguistics. New York: MacMillan Company. In Bates L. Hoffer (2005), Intercultural Communication Studies XIV: 2. Language Borrowing and the Indices of Adaptability and Receptivity.

Christiane Loubier., De l'usage de l'Emprunt Linguistique.

<http://www.wordreference.com/fr/French-Pronunciation.aspx>

https://en.wikipedia.org/wiki/Help:IPA_for_Arabic

Ahmed Ben Mouhemmed Ben Omar Al-Khafadji, 1998. Healing the glorified in Arabs Language from the Intruder, implemented by Mohammed Kachach, Mohammed Ali Baydoune Publishing, Scientific House of Book, Beirut, 1st edition.

Mohammed Al-Hannach, Dar Al-Baydah, 1980, p.374. Cited in Hadi Nahr, the history of the Arabic word and its development in linguistic course for Arabs with a descriptive and practical study through Arabic Tongue of Ibn Mandour, review of lexicology, Tunisia, 1990.

Ahmed Moukhtar Omar. 1998. the science of semantics, world of books, 5th edition.

Steven Olman, 1997. the role of the word in language, translation of Kamel Bichr, Youth Library.

إحالات وهوامش:

1 و هي طاولة مبنية في المطبخ نستعملها لشتى أشغال المطبخ، ويُستعمل اللفظ خاصة في منطقة تلمسان.

2 هو لفظ مقترض أيضا، ذو أصل فرنسي، بمعنى؛ *ne rate pas*

3 من المفروض أن يُستعمل النعت *dangereux*، عوض الاسم *danger*.

4 لا تُستعمل هذه العبارة في هذا الموقف في اللغة الفرنسية.

5 عندما يكون دور الكلمة في الجملة فعلاً، في منطوق تلمسان، فيسبق حرف *n* الفعل عندما يكون في ضمير المتكلم وهو يدل على الضمير أنا. أما للدلالة على ضمير المخاطب أو الغائب المؤنث، فيسبق حرف *t* الفعل للدلالة على أنت، أو هي، وحرف *y* للدلالة على ضمير الغائب المذكور هو.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857□

مظاهر الثقافة الشعبية من منظور وليام مارسي

د. حمزة حسني

جامعة زيان عاشور - الجلفة / الجزائر

تاريخ الإيداع 2019/05/31م تاريخ التحكيم 2019/06/02م تاريخ القبول 2019/06/09م

الملخص:

استقرت الدراسات الإنسانية المعاصرة على اعتبار مفردة " ثقافة " مُصطلحاً يدل على منظومة من الخبرات التي حصلتها جماعة من الجماعات البشرية، تتجلى فيها طريقة هذه الجماعة في الحياة، وتحدد أنساقها القيمية والمعتقدية والمعرفية والجمالية، التي تُعبر عن نظرتها للوجود الاجتماعي والطبيعي. وحددت الموضوعات التي يشملها المصطلح بأنها: القيم والمعارف والتصورات والعادات والأعراف والتنظيمات، والتعبيرات الفنية، وأساليب العمل والإنتاج وأدواته وعلاقاته، وأي قدرات أخرى يكتسبها الفرد بوصفه عضواً في المجتمع.

وهذه " الثقافة الشعبية " يجرى تداولها عن طريق " المشافهة ".

والشفهية هنا لا تعني مجرد " التلغظ بالكلام "، وإنما مقصود بها " التواصل الشخصي المباشر " في كل صورة. فالمهنيون والمزارعون والرعاة والصيداؤون، مثلاً، ينقلون جانباً كبيراً من خبرتهم المهنية ومعرفتهم المركبة إلى أبنائهم ومتدربهم عن طريق التدرج في احتذاء ممارسات " المعلم " أو " الشيخ "، على المستوى الحركي والأدائي في المقام الأول، وبأبي بعده التوجيه اللفظي. وحقيقة الأمر، أن التناقل هنا وظيفة أدائية للحالة الشفهية، التي هي حالة ذهنية شاملة تتعلق بطريقة التفكير والإنشاء والإنتاج بداية.

ومقالى المعنون بـ " مظاهر الثقافة الشعبية من منظور وليام مارسي " هو محاولة تتبع الفكر الاستشراقي، بعامة، والفرنسي على وجه الخصوص، ممثلاً في أحد أقطابه " ويليام مارسي " في مقارنته للثقافة الشعبية في الجزائر والخلفية التي جعلتها يهتم بها أهتمام.

الكلمات المفتاحية:

الثقافة / الشعبية / الخلفية / الاستشراق / الفرنسي / وليام مارسي

مجلة ورسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857□

**Manifestations of popular culture from the perspective of
William Marçais
Dr. Hamra Housny
University Djelfa / Algeria**

Abstract:

Contemporary human studies have settled on considering the term 'culture' as a word indicating a system of experiences gained by a set of human groups, reflecting the way of this group in life, their valued, belief, cognitive, and aesthetic formats are determined, which reflect its view of social and natural existence. The topics covered by the term were identified as: values, knowledge, perceptions, customs, norms, regulations, and artistic expressions, methods of work, production, its tools and relations, and any other abilities acquired by the individual as a member of society.

This "popular culture" is being traded through "orality". In this context, the latter doesn't simply mean 'talking', but, rather, 'direct personal communication' in each aspect. So professionals, farmers, herders and fishermen, for instance, transfer much of their professional experience and knowledge to their children and trainees by gradually following 'trainer' or 'cheikh' practices, at the motor and performance level in the first place, followed by verbal guidance. In fact, rotation, here, is a functional frame of the oral state, which is a general state of mind related to the way of thinking creating and producing at first.

Our work entitled 'Manifestations of popular culture from the perspective of William Marçais' is an attempt to trace orientalist thought, in general and French one in particular, 'William Marçais' is represented in one of its posts, by his approach to popular culture in Algeria and the background that arouse his interests.

Key words :

Culture/popular/background/orientalism/french/William Marçais

إن الثقافة الشعبية هي مجموع العناصر التي تشكل ثقافة المجتمع المسيطرة في أي بلد أو منطقة جغرافية محدودة، مستعينة في الغالب طرقا إعلامية شعبية تنتج ثقافة من التفاعلات اليومية بين عناصر المجتمع إضافة لحاجاته ورغباته التي تشكل الحياة اليومية للقطاع الغالب من المجتمع.

وعندما نتحدث عن الثقافة فإن أذهاننا تنصرف إلى الثقافة الرسمية أو ثقافة الصفوة الرفيعة والجامعات، وأهل العطاء الفكري والفني، فالثقافة تشمل عادات وتقاليد المجتمع وطرقه المعيشية، وتشمل كذلك التراث الفكري الشعبي الذي لا يرتبط بالضرورة بانتشار التعليم والجامعات والمفكرين، ويظل موازياً مجاوراً للثقافة الرسمية وفكر الصفوة.

والحديث عن الأدب الشعبي ضرورة ماسة فرضتها إشكالية البحث في القيم الثقافية والظواهر الفكرية للشخصية الوطنية، إذ يعد ثمار الثقافة الشعبية وأحد أهم الركائز الثقافية الوطنية، والبحث في بحره الواسع يعد بحثاً أصيلاً مرتبطاً بالكيان الثقافي لأية أمة من الأمم البشرية (سعيد محمد، 1989، ص 02).

لقد تم في بداية الاستقلال استبعاد الأثنولوجيا والأنثروبولوجيا ودراسة اللهجات من جامعة الجزائر باعتبارها علوماً من مخلفات المرحلة الاستعمارية، وتم في منتصف السبعينيات إدراج مادة الأدب الشعبي في منهج الدراسات الأدبية، وظلت بعض مظاهر الثقافة الشعبية تدرس في مواد علم الاجتماع الثقافي، غير أن هذه العناية كانت محدودة جداً ولا ترقى لمستوى التكفل بمكونات الثقافة الشعبية الجزائرية، بغد النظر عن التحولات السياسية التي حصلت منذ منتصف الثمانينيات فقد تم العناية بالثقافة الشعبية مطلباً من بين مطالب بعض الأحزاب السياسية وأدرجت في الميثاق الوطني بعد تعديله، وتم فتح معهد الثقافة الشعبية في تلمسان في بداية الثمانينيات، كما تم فتح معهدي تيزيوزو وبجاية الذين يهتمان بالتراث الثقافي الأمازيغي، وهو جزء من التراث الشعبي الجزائري، كما شهدت أقسام اللغة العربية في الجزائر وقسنطينة وعنابة وتيزيوزو ثم بعض المراكز الجامعية مثل مركز خنشلة وتبسة إقبال أعداد متزايدة من طلبة الدراسات العليا على دراسة الثقافة الشعبية وأشكالها التعبيرية، كما أنجزت بعض الرسائل الجامعية في علم الاجتماع وعلوم الاتصال تتناول بالبحث بعض مواد هذه الثقافة، غير أن مثل هذه العناية المتزايدة تظل محدودة بالنظر إلى زخم المادة الثقافية وتنوعها.

وكتيراً ما يتردد على ألسنة الخطباء، وفي الصحف والمجلات، وفي الكتب كلمة استشراق، وبخاصة عندما يكون الحديث عن الغزو الفكري أو الثقافي وآثاره السيئة، والاستشراق جهد علمي لدراسة الشرق، وبخاصة بعض الذين تتلمذوا على أيدي بعض المستشرقين حيث يرون فيهم المثال في المنهجية

والإخلاص والدقة وغير ذلك من النعوت المادحة.

والحقيقة إن الاستشراق قد شغل حيزاً كبيراً في الكتابات العربية، وذلك لأن الحضارة الغربية التي نشأ فيها الاستشراق هي الحضارة الغالبة في العصر الحاضر، فقد كتب المستشرقون في شتى القضايا الإسلامية ابتداءً من القرآن الكريم وتفسيره والكتابة حول السنة النبوية والتاريخ الإسلامي إلى الكتابة في اللغة العربية وآدابها وشتى القضايا في الإسلام وحياة المسلمين اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ومما أضاف إلى أهمية الاستشراق أن البعثات العلمية إلى ديار الغرب بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر في عهد محمد علي الكبير، وبعض الحكام المعاصرين له في العالم الإسلامي، وقد تلقى كثير من أبناء المسلمين العلوم الإسلامية على أيدي المستشرقين، ولم يتوقف الأمر عند هذا فقد استضافت بعض الجامعات العربية والإسلامية عدداً من هؤلاء للتدريس فيها، كما حدث في الجامعة الجزائرية حين استضافت بعض المستشرقين لتدريس آداب اللغة العربية، ومن هؤلاء المستشرق الفرنسي وليام مارسي الذي يمثل حالة خاصة في ارتباطه الوثيق بالأدب الشعبي والثقافة الشعبية، فقد تحدث عن سر ارتباطه بهذه الثقافة، وجهود تدوين التراث الشفوي الجزائري خاصة التلمساني منه، والحفاظ عليه، كما تناول مميزات التراث الشعبي الجزائري عن التراث العربي، والمناهج العلمية لمقاربة النصوص الحديثة والنصوص التراثية، ووضعيات التراث الشفوي التلمساني في مقررات الجامعة الجزائرية، وتأثير المعطى السياسي منذ الاستقلال إلى اليوم على وتيرة دراسات الثقافة الشعبية، فهو يرى أن الثقافة الشعبية هي التي ينتجها العامة، ثم تكتسب صفتها هذه نتيجة أن عامة الشعب هم الذين ينتجونها ويستهلكونها، لأن إنجازاتها هي إبداع جماعي ينتمي إلى جموع هؤلاء العامة ولا ينسب إلى أفراد بذواتهم.

والثقافة الشعبية في نظر وليام مارسي تمثل جزءاً من كيان الأمة، لأننا نتشربها منذ نعومة أظافرننا، فهي الرصيد المشترك الذي نتلقاه في محيطنا الأسري، ثم في نطاق الحي، وفي محيط القرية أو المدينة التي نشأ فيها، حيث أن كل واحد منا تلقى منذ صغره الحكايات والأمثال الشعبية والأقوال المأثورة والألغاز في المحيط الذي تربى فيه (طلال حرب، 1994، ص63)، حيث كانت التنشئة الاجتماعية ذات طابع تقليدي، وخاصة في الأوساط الريفية، ولم يكن هناك تأثير كبير لوسائل الإعلام الحديثة ولا للمؤسسة التعليمية، إلا في نطاق محدود جداً، فهذه الثقافة هي التي شكلت مخيلة المرء وتصوره للكون وللعلاقات

الإنسانية، وقد عرف مارسي أن هذه الثقافة جديرة بالبحث والدراسة سواء في حقل العلوم الاجتماعية أو في حقل الدراسات الأدبية، لتأخذ مكانتها في المؤسسة التعليمية، خاصة الجامعية منها وبالتحديد مجال البحث العلمي (التلي بن الشيخ، 1983، 61).

ويلاحظ مارسي أن الأدب الشعبي جزء من الثقافة الشعبية ولون من ألوان إبداعاتها، كان وما زال أكثر حظاً في الانتفات إليه من كثير من أنواع الثقافة الشعبية وألوان إبداعها، فقد حظي باهتمام نسبي من الدوائر المثقفة، ومن الدارسين، ومن أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية (William,Marçais, 1902, p 152)، وخصصت له أكثر من جامعة أستاذية أو مقررًا دراسيًا، ولكن هل كان هذا الاهتمام الإحيائي مفيداً دائماً للثقافة الشعبية؟ أم أن الانتقاء والتجديد والاقتباس قد شوه هذه الثقافة ووضع مدلولاتها في إطار مختلف؟.

فتمة شكوى دائمة من هذا التشويه والتلاعب بالتراث الشعبي والأصالة الموروثة، وقد تقع الثقافة الشعبية ضحية لبعض المسؤولين الرسميين الذين يترفعون عليها ولا يقدرّون جوانب الجمال فيها بل ربما يعادونها! فالثقافة الشعبية لبعض هؤلاء " لا ثقافة "، ومن ثم فإن أصحابها يعانون فراغاً ثقافياً، ومن ثم وجوب شغل هذا الفراغ واحتلاله بثقافة أرفع من كل هذا أثراً، فأصحاب الثقافة الشعبية أخذوا يتشربون هذه المفاهيم، ويقتنعون بها، ويستشعرون دونية ثقافتهم إزاء الثقافات الأخرى، بل ويصلون في غير حالة إلى إنكارها، أو التنكر لها لدرء التوهم أن هذا قد يصفهم بالتخلف أو الانحطاط الاجتماعي والفكري.

على أية حال، يدخل التفاعل أو الصراع بين الثقافة الرفيعة الفصحى ومعها الأدب العربي شعراً ونثراً من جانب، والثقافة الشعبية العامية ومعها آدابها الشعرية والغنائية والدرامية وأمثالها وغير ذلك من جانب آخر، في مرحلة شاملة جديدة اليوم بسبب هذا التقدم المذهل في وسائل الاتصال العامة المهيمنة اليوم على جماهير كل الدنيا، ومن غير المعقول أن يعتقد أي منا أن الثقافة الشعبية تقتبس دائماً من أختها الرسمية أو الرفيعة، فلا شك أن الثقافة الشعبية، كلاماً وفناً وشعراً ودراما، تؤثر بشدة في الحياة الثقافية العامة وحتى في الثقافة العربية الرفيعة السائدة، وما تنافس العامية بل وطغياها على الفصحى في الجامعات والإعلام، كما يشتكي بعض كبار المثقفين العرب، إلا صورة من هذا الواقع (رشدي صالح، 1971، ص 14).

ومن المعروف أن الثقافة الشعبية تعتمد على بعض السمات كانتقالها شفاهاً، وعدم تدوين كل تفاصيلها، بل ربما لا يمكن تدوين كل ما تتضمن، وذلك لأسباب مختلفة، وهنا يلاحظ الباحث مارسي انتعاش الشفوية من جديد في الثقافة الشعبية وتقهر الكتائبة أو تراجعها للخلفية نسبياً (حسين نصار، 1980، ص 11).

وقد تساءل (وليم مارسي) عما يمكن أن تكون قد وجدته اللغة العربية من صراع مع بقايا الفينيقية واللاتينية بإفريقية والمغرب، فعرض للافتراض القائل بأن الفينيقية يسرت انتشار العربية في بلاد البربر لاشتراكهما في الأصل السامي، ورَدَّ هذا القول لخطئه وعدم قيامه على حجج ثابتة، وتحدث عن اللاتينية التي نوه بها كلغة حضارة ودين، واعتبر أن سلطانها كان في هذه البلاد عظيمًا، فبلاد المغرب أعطت لروما إمبراطورًا كبيرًا هو سبتيم سيفير (SEPTIME SEVERE)، وكاتبًا فائقًا هو أبولي (APULEE)، كما أخرجت للمسيحية قديسين عظيمين هما ترتوليان (TERTULIEN) و أوجستين (AUGUSTIN)، ولكن ذلك لم يمنعه من الاعتراف بأن اللاتينية زالت واطمحلّت من ربوع إفريقية والمغرب بهجوم الوندال، فلم تبق إلا في النقوش، وما تكشف عنه الحفريات، وأنها أخذت في التقلص والفناء من منتصف القرن الخامس المسيحي، ورغم شهادة الرحالة " الإدريسي " في القرن الثاني عشر بوجود اللاتينية بالجنوب التونسي، وأنها كانت مستعملة بقفصة، فإن مما لا شك فيه أن هذه اللاتينية البربرية كانت ضعيفة محرفة لا تنتسب إلى لغة أوفيد (OVIDE) وفرجيل (VIRGILE) وسيسارون (CICERON) وأوجوستين (AUGUSTIN)، فهي لم تعد ولم تبق لغة حضارية تستطيع أن تثبت أو تصمد أمام لغة الغزاة العرب التي تحمل معها أدبًا وفكرًا وحضارة ودينًا، وما إن تم فتح إفريقية والمغرب ودخل الناس في دين الله أفواجًا حتى قطع البربر كل صلة لهم بأمم غرب البحر الأبيض المتوسط، وولّوا وجوههم شطر الشعوب الشرقية العربية بمكة والمدينة ودمشق، وبغداد، وقد كان هذا التحول رائعًا وقويًا سرعان ما شمل إفريقيا، وما وراءها من المغربين الأوسط والأقصى وبلاد الأندلس، وامتزج العرب بالبربر وأورثوهم لغتهم ولقنوهم عقيدتهم وأشركوهم في حضارتهم، ومن يعد إلى المصادر التاريخية يلاحظ أن تعريب إفريقية تم على مرحلتين: الأولى ابتداء من زمن الفتح في القرن الأول للهجرة، والثانية في المائة الخامسة عند زحف بني هلال وسليم.

ولم يكن التوطن والاستقرار للعرب الفاتحين في المرحلة الأولى بغير المدن القديمة التي وجدوها

بإفريقية أو بالمدن المستحدثة التي بنوها لأنفسهم مثل القيروان التي قال بشأنها مؤسسها عقبة بن نافع: << مدينة تكون للمسلمين قيرواناً وعزراً للأبد >> (ابن عذاري المراكشي، 1947، ص153)، وهكذا فإن الجنود التي قدمت من الشام ومصر إلى شمالي إفريقيا في عهد الأمويين وأوائل دولة بني العباس، والتي لم يكن عددها يقل عن مائة وخمسين ألف نفر مع من يتبعهم من نساء وأطفال وموظفين ودعاة استقرت كلها في المدائن، كما لاحظ ذلك ابن خلدون حين قال: << لأن الملك الذي حصل لهم بمنعهم عن سكنى الضاحية ويعدل بهم إلى المدن، والأمصار >> (عبد المؤمن العيادي، 2006، ص 145). وبالطبع، أصبحت هذه المدائن أهلة بمن دخلها من مضرين وقيسين ويمنيين، ومن وفد عليها من مختلف القبائل اليمينية إلى جانب القرشيين والأنصار وعدد من جند خراسان. وعلى مدى قرن ونصف انتشر العرب في مراكز إفريقية التي اتسعت فشملت من الجنوب نصف طرابلس، ومن الغرب ثلث قسنطينة، وتحولت المدن البيزنطية في شمال إفريقيا مثل باجة ومدينة تونس وحتى قابس في الجنوب إلى مدن عربية، وباتت هذه وأمثالها خاضعة لحركة تعريب جماعي امتد إلى المراكز الحساسة المتصلة بها والتي تحكم البلاد سياسياً واقتصادياً وتوجهها اجتماعياً (أبو عبيد البكري، 1958، ص 66)، وأصبحت العربية بها جميعاً لغة الحوار وأساس الحضارة وأداة التعبير عن كل المشاعر والأفكار، وراع البربر الذين اختلطوا بالعرب إلى حد الامتزاج ما بلغة الضاد من روائع وما في القرآن من إعجاز، واتخذوا من نماذج الأدب الإسلامي والجاهلي أمثلة وصورًا يحاكونها ويتأدبون بها، وبهرهم الإنتاج الأدبي والعلمي واعتدوا به تراثاً فخماً، وحملهم التقدير للعرب والرغبة في الانتساب إليهم ولاءً إلى تعلم العربية والتخرج على طرائقها وحذقها، ثم التزامها وسيلة أداء، والتزام ما يرتبط بها من مجموع الأذواق الجمالية والاتجاهات الشعورية والعادات وأساليب التفكير، يقول الباحث الفرنسي مارسلي في هذا الشأن: << من السهل جداً تعلم أصول اللغة العربية، فقواعدها التي تظهر معقدة لأول نظرة هي قياسية و مضبوطة بشكل عجيب لا يكاد يُصدق، فذو الذهن المتوسط يستطيع تحصيلها بأشهر قليلة و بجهد معتدل >> (عارف النكددي، 1969، ص 46). وقد توصل وليام مارسلي بعد دراسة أقامها حول نسبة الناطقين بالبربرية، فوجد أنه 23% في ليبيا، و1% في تونس، و27% في مقاطعة وهران، وقد تجاوزت هذه النسبة 40% في المغرب الأقصى، لكن الأمر لا يعدو الفروق اللغوية، فليس هناك خطأ أعظم من الاعتقاد، كما فعله البعض في كثير من

الأحيان، في أن التقسيم بين الناطقين بالعربية والناطقين بالبربرية يعكس تقابلاً بين جنس عربي وجنس بربري، إن الأمر لا يدل إلا على أن اللهجات البربرية استقرت في جهات جبلية أصعب منالاً على الغزاة، بينما استسلمت في جهات أخرى إلى لغة أكثر مسايرة للضرورات الاجتماعية، وقد تبين له أن أكثر من 40 مليون نسمة يتحدثون بالأمازيغية (محمود آغا التارجي ، 1968، ص 89) وهي لغة وطنية في النيجر والجزائر، بيد أن المغرب وتونس لم يعترفا بما بعد (محمد زنيبر، 1982، ص 207)، ولم يخضعاها للدسترة القانونية والشرعية الرسمية، لكنها ممنوعة في ليبيا بشكل مطلق وبصيغة تعسفية.

ونهاية يمكننا القول إن التراث الشعبي كما فهمه مارسي بالنسبة إلى الشعوب، كالهواء والماء بالنسبة إلى الإنسان، فالعادات والتقاليد التي نتابعها من خلال هذا التراث، ومن خلال الواقع، أرضية نرسم عليها صوراً من التكامل والاعتراف بالآخر وبالتعددية والتنوع الذي يعرفه التراث وحاملوه، وبذلك وحده نضع أسساً أولية للخروج من دائرة التشابه والتماثل وفق قول فرحان صالح.

أعطت العادات والتقاليد الشعبية للإنسان بعضاً من الأمان، ومن خلالها يتم رسم الكثير من السلوكيات ذات القيم الأخلاقية المتحوّلة والمركبة التي تتكيف مع العصر ومع حاجات الإنسان، وأثبت مارسي أن الحكاية الشعبية لم تنزل تعد دوراً مهماً في تكوين الذاكرة، سواء من الناحية التاريخية، أو العقائدية، أو على صعيد التقليد والسلوك.

والأدب الشعبي وفق مفهوم مارسي هو الوعاء الذي يحتضن وجدان الأمة وشخصيتها، ولا يمكن الإحاطة بثقافة الشعب إلا من خلال إبداعاته القولية، فهي الطريق الموصل إلى الفهم الصحيح، والاستيعاب الشامل لهذه الثقافة، ففي أدبنا الشعبي رسداً دقيقاً وتقوياً شاملاً لتاريخنا الاجتماعي والثقافي.

Conclusion :

As a conclusion, we can say that popular heritage as considered by Marçais in relation to the peoples, is such as air and water for humans, so the customs and traditions that we follow through this heritage, and through reality, are platform on which we draw images of integration, recognition of the other, pluralism and diversity which is known to heritage and its holders, and relying on it, only, we lay the foundations for the first out of the circle of similarity and symmetry, according to Farhan Saleh.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857□

The popular customs and traditions of man gave some safety, through which many behaviors with transformative and complex moral values that adapt to the times and with the needs of man, Marçais proved that the popular tale still plays an important role in the formation of memory, Whether historically, ideologically, or in imitation and behavior.

Popular literature according to the Marcy concept is the container that embraces the nation's character and personality, the culture of the people can be informed only by its oral creations, it is the path to proper understanding, and the overall comprehension of this culture, in our popular literature, a precised monitoring and a comprehensive evaluation of our social and cultural history.

ائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر

البكري (أبو عبيد). (1958). المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب. مكتبة المثنى بغداد، مطبعة الحكومة .

المراكشي (ابن عذاري أبو عبد الله محمد). (1947). البيان المغرب في أخبار المغرب. ج1. مطبعة المناهل: بيروت.

ثانياً- المراجع

1/ العربية:

أحمد رشدي صالح. الأدب الشعبي. مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1971 ص 14. التلي، بن الشيخ. (1983). دور الشعر الشعبي الجزائري في الثورة 1830-1945. الشركة الوطنية للنشرو التوزيع: الجزائر.

حسين نصار الشعر الشعبي العربي، منشورات إقرأ ط2 بيروت 1980 ص 11. سعدي، محمد. (1989). الأدب الشعبي بين النظرية والتطبيق. ديوان المطبوعات الجامعية:الجزائر

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857□

طلال، حرب. (1996). أولية النص: نظرات في النص والقصة والأسطورة والأدب الشعبي. ط01. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. العيادي، عبد المؤمن. (2006). نظرات في تاريخ ابن خلدون. ط 2. دار إفريقيا للنشر والتوزيع: الدار البيضاء- عمان. محمود آغا التارجي. (1978). نظرات في آراء الاستشراق الفرنسي حول التاريخ اللغوي لعرب شمال إفريقيا. ط 02. دار الكتاب العربي: بيروت .

2/ باللغة الأجنبية

Marcais (w). (1902). le dialecte arabe parlé a Tlemcen Grammaire, texte et glossaire. Publications de la Faculté des Lettres d'Alger, t. XXVI, in-8°, Paris

ثالثا- المقالات والدوريات

عارف، النكدي. (1969). مجلة مجمع اللغة العربية (دمشق) المجلد 44. محمد، زنيبر. (1982). " سبنة مدينة رائدة في تاريخ الثقافة المغربية". مجلة المناهل (المغربية). عدد 22. السنة التاسعة، يناير. 204 - 2017.

List of references in English:

Arabic Books:

- Al-bakri Abu Abid. 1958. Morroco in mentioning Africa and Maghreb. The library of Al-Mathni, Beghdad. Government library.
- Al-Merrakchi Ibn Adari Abu Abd Allah Muhammed. 1947. Statement of Maghreb in the news of Maghreb. Part 1. Library of Al-Manahil : Beirut.
- Ahmed Rachdi Salah. Popular literature. Library of Egyptian renaissance, Cairo 1971, p.14

- Atelli, Ben Chikh. 1983. The role of Algerian popular poetry in the revolution 1830-1945. National company of publication and distribution; Algiers.
- Hocine Nassar. Arabic popular poetry. Publications of Iqraa, 2nd edition, Beirut. 1980. P.11.
- Saidi Muhammed. 1989. Popular literature between theory and practice. Diwan of University Publications; Algiers.
- Talal, Harb. 1996. Text initial; views in text, story, myth and popular literature. 1st edition. University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
- Al-Ayadi Abdulmuman. 2006. Views in Ibn Khaldun history. 2nd edition. Dar Ifriqia of publication and distribution; Casablanca. Amman
- Mahmud Agha Attarikhi. 1978. Views in Orientalist opinions on the linguistic history of North African Arabs. 2nd edition. Dar Al-kitab Al-Arabi, Beirut.
- Arif Al-Nakdi. 1969. Review of Arabic Language group (Damascus). Folder 44.
- Muhammed Zubir. 1982. Ceuta is a leading city in the history of Moroccan culture. Review of Al-Manahil (Morrocan). N° 22. 9th year. January 2017. 204.

Foreign References:

- Marçais (W). 1902. Arabic dialect spoken in Tlemcen, Grammar, texts and glossary. Publications of Literary department of Algiers. T. XXVI. In 8. Paris.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

تنظيم القُمرق (الجمارك) في الجزائر العثمانية

الدكتورة بليل رحمونة

جامعة معسكر/ الجزائر

تاريخ الإيداع: 2019/05/31م تاريخ التحكيم: 2019/06/20م تاريخ القبول: 2019/06/25م

الملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة تناول مسألة القمرق السائدة في إيالة الجزائر خلال الفترة العثمانية و التي عرفت تنظيما جمركيا وإن كان بسيطا في قوانينه لا يهتم بمقدار الحمولة بغرض حماية التجارة من خلال الرسوم المفروضة على الصادرات و الواردات و التي تحكمت فيها الظرفية السياسية على الصعيدين المحلي و الدولي باستفادة بعض الدول من الامتيازاتو التسهيلات كتخفيض الرسوم المفروضة، لا سيما بعد انتشار ظاهرة التهريب، وتناولنا في ثنايا هذا البحث أهم موظفي هذه المؤسسة، كما تعد المداخيل الجمركية أيضا مصدرا لا يستهان به و كونها من مصادر دخل خزينة الإيالة الجزائرية و المساهمة في الكثير من أوجه الإنفاق.

الكلمات المفتاحية: الجمارك- الجزائر - الرسوم - اللزمة - التجارة - التهريب - الصادرات - الواردات - الموانئ - اوربا - ليفورن

Organization of the customs in Algeria in the Ottoman era

Dr. Bellil Rahmouna

University of Mascara - Algeria

Summary :

During the Ottoman period 1519-1830, regency of Algeria was known as a customs organization. Although it was simple in its laws, it did not care about the amount of cargo to protect trade through the duties imposed on exports and imports, which controlled the political situation and the benefit of some countries from privileges such as the reduction of fees imposed, It is also a significant source of income from the Algerian treasury and contributes to many aspects of expenditure

Key word: regency, Algiers, Livourne, taxes, ports.

يحتل " القُمرق " أو بالمصطلح المعاصر "الجمارك" مكانة هامة في التجارة الخارجية لإيالة الجزائر خلال الفترة العثمانية، فهذا النظام يسهل عملية المراقبة للحركة التجارية الخارجية و محاربة التهريب، وفي ذات الوقت هي مورد من موارد الإيالة ومدخيلها المالية المصنفة ضمن الضرائب الإدارية، فكان قسطا من لزماتها يمول لصيانة المرافئ و قسطا آخر يدفع كمربيات للانكشارية و موظفي الدولة، و يتجسد التنظيم الجمركي في ما يلي:

1- تنظيم الجمارك: إن موقع الجزائر الجغرافي وسط البحر الأبيض المتوسط جعل موانئها التي توفر فيها مراقبة جمركية مفتوحة أمام السفن الأجنبية، وذلك مقابل دفع مستحقات الرسوم الجمركية المتفق عليها في المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأوروبية، وحتى الدول التي لم تكن تربطها معاهدة أو كانت في حالة حرب مع الإيالة بإمكانها الإرساء مقابل دفع رسم مزدوج أو مضاعف. كانت مصالح الجمارك منظمة متبعة لما يفرغ أن يشحن من بضائع في الموانئ، وتفرض أقصى العقوبات على من يضبط في حالة أبحار دون دفع للرسوم **1 (Klein,1912,p.27)**. هذا، وكان المزورون يعاقبون بشدة وقسوة.

وكانت الدولة تتقاضى قسطا معنيا يذهب لبيت المال وذلك ما سيوضح لاحقا، وقد سخر لجباية لزمة القمرق أو حقوق الجمارك مجموعة من الموظفين يتقاضونها لصالح الدولة وهم كالآتي:

- **وكيل الخرج:** وهو الوزير البحرية، يهتم بأمور التجارة الخارجية (Devoulx,1865,p.73). ففي

1756 عقد اجتماع مجموعة من التجار الفرنسيين المقيمين بالجزائر عند تعيين عمر رايس وكييل الخرج.

- **قائد المرسى قبطان الميناء:** المكلف بحراسة ومراقبة الميناء وزيارة السفن الحربي والتجاري على السواء،

تحت إمرته قبطانين للسفن و كاتب خاص يلقب بخوجة قائد المرسى، ومجموعة أخرى من الموظفين، في

1750 كان قائد المرسى إسماعيل رايس (Belhamissi(1986,p.227) وفي 1812 القائد علي ويقوم

هذا الموظف بزيارة السفن قبل إرسائها وأخذ كل المعلومات التي يحتاجها، وبعدها يتوجه إلى الداي

لإعطاء التعليمات للقبطان، كما يراقب كل السفن قبل مغادرتها والتأكد من عدم تهريبها للأسرى (.

(Dr, Shaw, (S.D),p.173

-خوجة القمرق: يوظف لمدة سنتين (Venture de Paradis,1983,p.139). وهو مكلف بقبض حقوق الجمارك على البضائع الواردة من البلاد الإسلامية، بينما البضائع الواردة من الدول الأوروبية تدفع هذه الرسوم في القصر بين يدي الخزانجي (Venture de Paradis, 1983,p. 21) وعليه بإرجاع مفاتيح مقر كل مساء للقصر، ويساعده مجموعة من الموظفين كخوجة الوزان وهو مسؤول عن الوزان، وتدفع الحصيلة كل شهرين، أما خوجة الغنائم فمكلف ببيعه الغنائم وتوزيعها حسب ذوي الحقوق (Ibid).

إلى جانب هؤلاء الموظفين عمال آخريين منهم البسكريين، الدلالين، الحراس، ويتقاضون ما بين 4 و6 موزونات يومياً (1) (Genty du Bussy, 1939, p.77). وهؤلاء الحراس يكلفون بمراقبة وحماية البضائع في المخازن أو في السفن... وتتجلى أهمية جهاز الجمارك في اختيار موظفي الميناء، فمنصب قائد المرسى ذو أهمية بالغة ولا يمكن الوصول إليه عن طريق الأقدمية على حد قول شاو (Shaw, D, op cit, P 172).

وإنما بإرادة ورغبة من الداوي الذي يختار شخصية نزيهة ومتمرنة في البحرية. ولكل منصب حق حسب البضائع الموردة أو الخارجة من خلال الإرساء، البيع وشراء الأسرى...

إن النظام الجمركي، وإن كان بسيطاً في قوانينه ولا يهتم بمقدار حجم الحمولات حسب ما ذهب إليه سعيدوني "فكل سفينة محملة مهما كان حجمها يترتب عليها مقابل نشاطها التجاري مع الجزائر 23 ريال بوجو، وإن كانت السفينة فارغة فهي ملزمة بدفع 16 ريال..." (سعيدوني و البوعبدلي، 1984، ص 78). فهذا النظام يعطي أهمية وألوية للحماية الجمركية، كما أن هذا النظام كان عرضة للتغييرات والتعديلات التي عملت على إحداثها الدول الأجنبية، وذلك للتخلص من رسوم الواردات المرتفعة حتى يسهل عليها غزو الأسواق الجزائرية (سعيدوني، 1985، ص 109)

لقد تمكن الانجليز من الحصول على تخفيض على الرسوم الجمركية بعد استرجاع وهران لأول مرة 1708 (Paul Bernard,1925,p.141)، إذ أصبحت لا تدفع سوى 5 على الواردات و2.5 على الصادرات (Tassy, L ,1992,p.175). وقد تحصل الفرنسيون على امتياز مماثل بعد تعديل وتجديد

معاهدة السلام في 26 جانفي 1718 من طرف الكونت Dusquene (Ibid). كما حصلت شركتها المتمركزة بحصن فرنسا (الشركة الإفريقية) على الإعفاء من دفع رسوم سفينتين كل سنة، وربما كان هذا الإعفاء هو الذي دفع بالداي حسن في 1825 إلى فرض رسم 10% ليضمن مراقب دفع المبالغ المالية التي كانت تقدمها فرنسا مقابل امتيازاتها التجارية بالشرق الجزائري والتي بلغت حسب تقرير شالر 214000 فرنك (سعيدوني، 1985)، ص 110). إن النظام الجمركي قديم و لا يعود فقط إلى القرن 18م كما يوضح في وثيقة خط همايون :

>>... عن تجار اوجاقات جزائر الغرب، كانوا إذا أرادوا حمل بضاعة إلى أطراف ومناطق أخرى بواسطة سفن مأمونة أو مستأجرة من تجار آخرين كانوا ملزمين بإتباع الأنظمة لأصلية... الموجبة من قديم الزمان وهي أنه كان يوضح حارس على السفينة التي يضعون فيها بضاعة التجارة من طرف الإدارة الجمركية إذا لم يوجد فيها أشياء ممنوعة جمركيا يعطي لهم رخصة الخروج...<< (خط همايون (المراسلات السلطانية) : رقم 8370، تاريخ 1204) .

2- الرسوم الجمركية:

يشكل نظام رسوم الجمارك احد المداخل الأساسية للإيالة، ويمكن تقسيم المعالم (حقوق الديوانة) التي تفرض على البضائع المصدرة، أو المستوردة التي تختلف قيمتها من مرسى لآخر ومن فترة لأخرى.

بالنسبة لرسوم المرسى يمكن اتخاذها كمعالم قارة، وقد تشكل رسوم القمرق احد دعائم نظام الضرائب في الدولة العثمانية خلال القرن 18م ويتجلى فيس إشراف السلطات العليا على نظامها واستخلاصها، دفع الرسوم في قصر الداى بالنسبة للبضائع القادمة من الدول الأجنبية (Paradis, V, op cit, p139). وقد وجدنا صعوبة في تصنيفها، إذ هناك القارة منها والبعض الآخر عبارة عن بقشيش ويدخل كجزء من الرسوم تدفع بصورة إلزامية.

فالمعالم القارة تتمثل في حقوق الإرساء دخول المرسى، فالدول التي تربطها بالإيالة معاهدة سلام

وعلاقات سياسي يتوجب عليها دفع 40 بياستر (قرش). بينما الدول المعادية وفي حالة حرب ونزاع

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

فإمكانها الإرساء في احد موانئ الإيالة مقابل رسم مضاعف يقر بـ80 بياسترة أما رسوم الإرساء الجزائرية والعثمانية قد حددت بـ: 20 بياستر (Tassy, L, 1992,p.174) و (Primaudaie, 1961,p.191). وقد عرفت هذه الرسوم تطورا خلال القرن 18م فتلك 40 بياسترة التي كانت تدفع للخزينة والتي قدرها ديفولكس بـ15 ريال ما يعادل 9 فرنك، كانت إجراءات قديمة لتتغير مع 1760 فتصبح 30 ريال (18 فرنك) وفي عهد علي باشا أضيف $\frac{1}{2}$ سلطاني (2 فرنك و70 سنتيم) لأجل الاسترشاد بالفنار، وذلك في شوال 1174 هـ (Devoulx et Tachrifat , 1853, p.48).

وستزيد قيمة رسم الفنار مع أواخر القرن 18م إلى 12 فرنك (سعيدوني،(1985)، ص 108) و (سليماني، 1994، ص 45) على كل سفينة، والقيمة المضاعفة بالنسبة لسفن المعادية فتدفع 35 ريال (187 ف و60 سم)، وفي شهر الربيع الأول 1227هـ (1812)، أصدر حاج علي باشا بمساعدة قائد المرسى علي تعديلا على رسوم الإرساء فإذا كانت سفينة محملة تدفع 23 ريال (19 فرنك و20 سم) وفارغة 16 ريال (9 فرنك و60 سم) 2 (Paradis, V, Opcit, P 139).
ولفهم دواليب المراقبة التجارية والأرباح المحصل عليها في إطار متابعة المبادلات التجارية لابد من تناول ما بقي من الأنواع مفروضة على المواد المستوردة أو المصدرة، وتعرف بحقوق الديوانة، والتي تختلف عن ميناء الآخر وهي كالآتي:

تفرض على الواردات 12.5 (سعيدوني،(1985)، ص 107) و (Tassy, opcit, p. 174) و الذي يتضح في دفتر التشريعات 10 للبايلك، 1.5 للأمين، 1 لباب البحرية 3 (Devoulx et) . Tachrifat, opcit, p.49

وقد تختلف هذه الرسوم من منطقة لأخرى إذ نجد الرسم المفروض في موانئ بايلك الغرب 10 على جميع المواد وتدفع للباي (Paradis, V, opcit,p.129) فبميناء أرزيو كان يستوجب على السفن التي ترغب في الشحن أن تدفع 25 سُكِين جزائري ودفع 1% لقبطان الميناء كحقوق للإرساء.

والرسم المتمثل في 12.5 غير ثابت، يتغير بتأثير من الظروف السياسية، فبعد توقيع معاهدة 7 ديسمبر 1719 خفض هذا الرسم، حيث نقرأ في البند رقم 2 إن الفرنسيين لن يدفعوا منذ الآن سوى خمسة بالمائة على السلع التي تدخل إلى الجزائر واثنين ونصف من السلع التي تخرج منها، ولن يطلب منهم أي رسم إضافي فوق ذلك (جمال قنان، د.ت، الصفحات: 179، 151، 329) و (بوعزيز يحيى، 1993، ص 40) كما تحصل الإنجليز على نفس الامتياز كما ذكرنا سابقا 4. ويضاف إلى هذه الرسوم مبالغ أخرى عبر عنها بالآلاف من الإجراءات المكدرة والمعقدة (Primaudai, opcit,p.191). إلى جانب دفع رسوم الاسترشاد بالفنار (12 فرنك). كما يجب دفع 10 سكات لكل من المترجمين الذين يلتحقون بالسفن الراحية (Paradis, V, opcit, P.246) وللرياس المستأجرين لمصاحبة السفن العاملة بين المراسي، وكل السفن الأجنبية مجبرة على دفع 3 بياستر قروش لصيانة ومساعدة المستشفى الإسباني (Tassy, 5) (Henri Klein, 1912,p.45) و L,opcit,pp.173-174).

إلى جانب الهدية الإلزامية التي يحصل عليها قائد المرسى عند زيارته للسفن والتي تعرف بحق البشماق (Deloulx, A. Tachrifat, opcit,p.48). وما يدل على أهمية حقوق الجمارك، وما يمكن أن تدره من أرباح، وهو ما يتحصل عليه كبار الموظفين في جهاز الدولة بنسب متفاوتة كهدايا إلزامية، وقد جاء في دفتر التشريعات 6 توزيع الهدايا بالنسبة لميناء عنابة (Ibid,p.62) و (Archives Bouche du Rhône, série, C 2458) على النحو التالي:

-قائد عنابة (الآغا): 3 ريال وربع وتحفظ له معاهدة 1714 حق 50 قرش على السفن الكبيرة و25 قرش للصغيرة (Masson Paul , 1930, p 466). الكاهية 2 ريال وربع، الشاوش 2 ريال وربع، الخوجة 3 ريال، و8/3 اليولداشي 2 ريال وربع هناك أيضا ما كانت تدفعه المؤسسات التجارية في الشرق إلى جانب حقوق الديوانة على البضائع:

- ميناء القل: 2 بياستر على قفيز القمح، ربع بياستر على قنطار الشمع، و11.5 بياستر على الخل (Ibid,p.459).

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- ميناء ستورة 7 (Ibid) : لشحن سفينة بالقمح يتوجب منح كل الأعيان 60 بياسترة Tassy, L, op cit, P. 174) ومنح الترجمان 30 بياسترة.

إلى جانب الرسوم العادية يتوجب 2 بياسترة عن كل قفيز ودفن 50 كحق للإرساء والملفت للانتباه هو الرسم المفروض على النقود الواردة إلى الجزائر، تفرض عليها 5. أما تلك الخاصة بافتداء الأسرى 3 أو 3 ريال، وإن لم تدفع تبقى مجمدة (Devoulx, A . Tachrifat , opcit,p.49). وزيادة في التوضيح يمكن الرجوع إلى ما كتبه حول الرسوم المفروضة الخاصة ببعض البضائع (Tassy, L . op cit, P 174.) :

البضائع	الرسم
المعدات الحربية (حبال، حديد، خشب...)	معفاة من التخليص الجمركي
ريش النعام	2 من السعر و10 موزونات
التبغ والملح	1 بطاك شيك على كل حمولة
المرجان	صندوقين كل سنة
الخل والخمر	4 بياسترة حسب Tassy (Tassy, L . op cit, P 174.)

وإذا كانت النسب المفروضة على الواردات مرتفعة إذ تتراوح ما بين 10 و12^{°\} حتى بالنسبة لسكان البلاد (Bergaud, Léo,1950, p.290) ، لكن المتفق عليه أن النسب تستقر حول 12.5 Cohen (B et ayoun , 1982, p.p. 80,81)

هذه النسب لا يتم احترامها في كل الأحوال، فاليهود لم يكونوا يدفعون حقيقة سوى 4 % بدلا من 12.5% لأن سعر البضائع المصرح به لم يكن يساوي سوى ربع قيمتها الحقيقية. أما الأوربيون والأهالي فلم يكونوا يدفعون سوى 1 % بدلا من 5% (Paradis, V : op cit, P 138).

فيما نجد الرسوم الخاصة بالصادرات بإجماع المؤرخين تستقر حول 2.5% (Lespes R, 1925, p.61) ، وقد سمح ذلك لبعض التجار بتحقيق أرباحا تقدر بـ 400% خاصة منهم لليهود (فوزي سعد الله، 1996، ص 171). وفي الحقيقة إن الرسوم المفروضة عليهم وإن تبدوا مرتفعة فهي قليلة، بسبب تحايلهم على المؤسسات الضريبية وإهمال الكتابة بقصد التهرب من الرسوم. كما أن سياسة الإيالة تعتمد إلى تخفيض الرسوم على الصادرات تشجيعا لمبيعات الإيالة من المواد الأولية (لبشمع، لبصوف، الجلود...).

إلى جانب هذه الإجراءات نجد أنه لم يكن مرخصا لعملية التصدير دون الحصول على الرخصة المسماة "بالتذكرة" بختم من الداى، فهي ضرورية لعملية التصدير نحو الخار (Picard Ernest, 1930, p 33). و هذه التذكرة أو الرخصة 8 لا تقتصر فقط على ميناء الجزائر، بل على الموانئ المهيأة للمبادلات التجارية الخارجية (Paradis, v, op cit, P 246). وهذا يدل على المراقبة التجارية لهذا النشاط ولهذا الغرض وضعت مراكز احتكارية تمنع تصدير بعض المواد إلا مقابل دفع حقوق اللزمة.

3-اللزمة 9 الجمركية:

كانت لزمة الجمارك (Esquer, G, 1927, p.141) الواجبة دفعها على البضائع التي يقصد تصديرها نحو الموانئ الأوربية خلال القرن 18 ملكا للداى الذي يؤجرها لبايات البايلكات، أو لكبار الدولة أو بعض الشركات الأجنبية، كما تدخل هذه العملية في احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتظهر اللزمات على بعض بضائع الإيالة (جلد، الشمع...). وكأما لزامات فرعية لنظام القمرق واستحواذ فئة معينة على هذه اللزمة تعكس أهمية هذا المورد.

لقد قننت الإدارة التركية عملية التصدير خاصة الموجهة للاستهلاك لتفادي المجاعات ونقص المؤونة، فقد تصل أرباح الاستفادة من هذه اللامزمات ما بين 50 إلى 60%، فقد أورد أن الداى هو التاجر الأول في مقاطعاته. (Raynal A ,1926,p.57). وهو الذي يبيع امتياز الاحتكارات ولذلك قد نذهب إلا ما ذهب إليه بوتان في تقريره أن البايات أيضا كانوا اللزامين في مقاطعاتهم ويقومون بعملية التجارة بأنفسهم (Esquer Gabriel,1927, p 79). إذ نجد أن باي وهران يدفع للحكومة المركزية مبلغ 15000 دولار سنويا مقابل احتكار حق تصدير المواد التي تنتجها ولايته (شارل ويليام، 1982، ص 101).

وبعض الموظفين الكبار في بايلكه كقائد المرسى الذي اشترى هذا الامتياز (بالنسبة للقمح والشعير) مقابل 10000 سلطاني ذهبي ما يعادل 837000 ف (Lapene, 1841-1842,p). فتجارة المواد الأساسية التي تعتمد الدولة في صادراتها للخارج من شمع وصوف، يتم بيع احتكارها في مزايمة علانية ويرسو المزداد على من يدفع أكثر (شارل ويليام، 1982، ص 101). استفاد مقدم اليهود من تصدير الأصواف مقابل حق الخروج 2%. ويضيف إلى 2% من سعر الشراء 10 مزونات أما لزمة الجلود فكانت لصالح وكل الخرج، والحبوب من اختصاص الداى (Paradis, V, op cit, p 135)، كما استفادت المؤسسات الأجنبية الفرنسية من حق تصدير بعض المواد في الموانئ الشرقية مقابل 30000 دولار سنويا، إلى جانب تجار يهود، جعلت المعاملات التجارية في غير صالح الإيالة، لأن جل التجارة الخارجية بيد الأجانب الذين شكلوا الأداة الضرورية والوساطة بين الجزائر وأوروبا، كما نتج عنه انخفاض في أسعار المواد الأولية. كما تحررت تجارة بعض المواد كالمالح في عهد محمد باشا في 1788، مما هذه اللزما ت مصدرا من مصادر دخل الإيالة.

4-الإشارات:

عند تفحص وثائق الغرفة التجارية بمرسيليا ومحفوظات الأرشيف الوطني بالجزائر لفت انتباهنا وجود بعض الإشارات في السجلات التجارية وكان قد ورد ذكرها عند محمد أمين (Amine Med,1994, pp 194-198). فما هي مجالات استعمالها وأهميتها؟

عند القيام بعملية المبادلات التجارية من الجزائر إلى الموانئ بأوروبا أو العكس بضائع ونقود فربما يكون ذلك ضمن الإجراءات الجمركية عند مراقبة البضائع المصدرة والمستوردة، تسهيلا لمعرفة صاحبها وتفاديا لخلط.

وتظهر تلك السجلات الحركة التجارية فنجد الإشارة عند اسم التاجر المرسل إليه. فإذا كان محمد لأمين يراها مجرد إشارات ربما تكون أختاما لأنها تتماثل في الشكل والحجم، وتتكرر في السجلات دون اختلاف وذلك ما يجعلنا نرجح بأنها أختاما تجارية أو توقيعات فعلى سبيل المثال يمكن ذكر: M.F- حمولة مشحونة من مرسيليا إلى الجزائر بتاريخ 29 سبتمبر 1775 والمتمثل في فراشين من الريش لصالح حاجي عمر.

☆ البضائع المشحونة على متن السفينة الثقة 13 فيفري 1820: في الحمولة التي شحنها أرون سرور لصالح أنجي موز سرور برمبل من ملح الأمنيك وصندوق من الزجاج والمناديل.

J.C.S- شحن أرون سرور لصالح جاكوب كوهي سولال صندوقين من الأسلحة الفاخرة.
L.F- شحن جيمون وأولاده لصالح الإخوة لابورتوري من مرسيليا 208 طرد من الصوف المغزولة، 79 كيس طرد صغير من ريش النعام، 5 ساعات... (A.C.C.M ; Série J. art 1884) .
و من مذكرة البضائع المصدرة من تجار المدينة الجزائر على المركب la farma volonté باتجاه طولون بدون تاريخ لكنها ضمن حزمة الأرشيف بالغرفة التجارية قبل 1755:

S.P.F- أيدين وشركة لصالح أب سلاف وأبنائه 100 سكين جزاري و 248 نصف سكين.
وكانت هذه الرموز الموجودة على الطرود، الصناديق والأكياس للتعريف بأصحاب البضاعة أو المرسل إليه، الملفت للانتباه أن لتجار الجزائريين يختارون رموزا مجردة، بينما التجار اليهود والأوروبيون نجد أن معظمهم يستعمل الحروف اللاتينية للدلالة على الحروف الأولى ، وهذا لا يمنع من أن بعض اليهود استعملوا الرموز بدلا من الحروف. كالنجمة السداسية وهذا لم يمنع من حدوث بعض الأخطاء كما حدث للتاجر اليهودي من الجزائر الذي كان ينتظر طردا من ليفورن يحمل رمز. إلا أن أخطأ حدث وتواجد

طردان يحملان نفس الرمز، وقد يبين ذلك تطور نظام الجمارك نوعا ما، كما يدل على أن هناك إشارات تفاهم تقنية بين الموانئ الجزائرية ومثيلاتها في مرسيليا وليفون.

5- التهريب:

تعتبر عملية التهريب وما ينجر عنها عادة من نشاط تجاري موازي في الأسواق السوداء من النشاطات التجارية وإن كانت بطريقة غير شرعية ذات الانعكاس الإيجابي والسليبي وذات مرودية كبيرة رغم مخاطرها العديدة، ولا تقتصر فقط على القرن الثامن عشر بل وجدت حتى في القرن السابع عشر، وإن كان هذا النشاط يتجلى خاصة في مجال الأسلحة والمعدات الحربية¹⁰ التي كانت تجارها محظورة على الجزائر من بعض الدول الأوربية⁽⁷³⁾ (Belhamissi , M ,1990,p.73) . مع ذلك كانت الجزائر تتحصل دائما عليها لأنها كانت تشكل نشاطا حيويا بالنسبة للبلد (Ibid.).. وهو ما وجد في اليهود دائما مجالا للربح، فقد كان يهود مرسيليا همزة وصل بين الجزائر وهولندا في تهريب الأسلحة (سليمان، 1994، ص 74). فكان هؤلاء الوسيط الذي من خلاله يمكن الحصول على المواد المحظورة في أسواق أوروبا كما أنهم عملوا كعملاء مزدوجين يقدمون أفضل الخدمات لمن يدفع أكثر في حالات الحصار أو المقاطعة العسكرية (فوزي سعد الله، 1996، ص 176)، في نهاية القرن 18 اشترى اليهودي صامويل مواتي تاجر بالجزائر من مرسيليا بضائع محظورة تصديرها بموجب قانون 12 بلفيوس العام III (Belhamissi, M, 1984, p.153). الموافق ليناير 1794 والتي كان الداى حسن بحاجة إليها.

كانت ليفون أحد المراكز الأساسية لهذا النشاط ليس فقط بالنسبة للبضائع المحظورة بل حتى فيما يخص الجوازات بتزوير الوثائق والأسماء والرايات، فالكثير من الوثائق الليفورنية تعلمنا أن العديد من السفن البندقية محملة بقمح الشرق كانت تحمل وثائق ليفورنية ثم تتجه نحو لشبونة أو برشلونة. (Belhamissi,1986,p.626). للعلم فإن إسبانيا والبرتغال كانتا في حالة حرب مع الإيالة لقد أعاقت هذه العملية نشاط التجارة الجزائرية في الحصول على غنائم مريحة أو الاستفادة من تخفيض الرسوم الجمركية 11، وقد ورد عن القنصل الإنجليزي أنه تم منح 500 جواز، الأمر الذي أدى إلى استياء الداى Sir (Geodfrey Fisher,1991, p.442). واستفاد الميوريون من ذلك في بيع الجوازات وتحقيق الأرباح الطائلة. وقد ذكر بلحميسي أن الجوازات الليفورنية كانت تباع علنيا في هولندا

(Belhamissi(1986,p.625)، كما جاء في كتاب فيثو أيضا شكوى القنصل البريطاني في طرابلس من زميله بجنوه الذي كان يبيع الجوازات 12 بـ 30 دولار (Fisher G ; op cit, P 443) و(وعزيز يحي، 1993، ص 115).

وكانت مسألة الجوازات تحتل أهمية بالغة بالنسبة للحكومة الجزائرية، غدت تسمح للبحارة معرفة الدول الصديقة من المعادية، وما يدل على انتشار حركة التهريب في حوض البحر الأبيض المتوسط هو انه عند احتلال فرنسا لحسن سان فيليب بمارقة وجدت العديد من الجوازات البيضاء (Belhamissi(1986,p.627). قصد استعمالها في حوض المتوسط احتفاء برايات القوى الأوروبية.

إن تزايد عمليات التهريب دفع كل من الجزائر وفرنسا إلى عقد معاهدة لضبط العملية وتشيدها على المهربين مع السلطات الجزائرية في 29 مارس 1790 وتشديدا على المهربين بعثت السلطات الجزائرية رسالة للغرفة التجارية بمرسيليا في 20 أبريل 1790 تلح فيها على التعهد الرسمي بعدم منح (Belhamissi , M ,1990,p.73) الجوازات الفرنسية للسفن الأجنبية، وعرف هذا النشاط ازدهارا وحركة متنامية، فكانت مرسيليا إحدى المناطق التي نشطت فيها حركة تهريب الأسلحة والمواد الاستراتيجية (Belhamissi , M ,1990,p.73). باتجاه دول شمال إفريقيا وخاصة باتجاه الجزائر التي كانت من أهم أسواقها وكان من ورائها تشجيع سلطات الإيالة ويتجلى ذلك من خلال ما وقعته الجزائر مع الدانمارك في رجب 1159 الموافق لـ أوت 1746 (Ibid, P 75.). فالمادة الثانية تنص على أن: " المواد المجلوبة من الدانمارك لا بما بضائع التهرب من بارود، رصاص، كبريت، الزفت، الخشب لصناعة السفن معفية من دفع أي رسوم...". وفي سياق المعاهدة نفسها و الموقعة مع البندقية في 1117 الموافق لـ 1763 (Ibid) . كذلك تعفي المواد المجلوبة عن طريق التهريب.

بالإضافة إلى أن تجارة الأسلحة مع موانئ أوروبا كانت تواجهها مشاكل النقل وسلامة وصولها إلى الجزائر، لذا كان اللجوء دائما إلى سفن الدول المحايدة تجنبا لوقوعها في يد القراصنة الأوربيين). (A. bouche du Rhône C 2471- 73- Série de lettres de Masson, Op cit, P.517. و (1785- 1787، لم يقتصر التهريب على ما تستورده الجزائر من مواد محظورة، إذ شمل بعض منتجات الإيالة الأساسية مثل المرجان، خاصة من قبل الصيادين الكورسيكيين في مناطق الشركة الفرنسية.

في ختام هذا البحث يمكننا التأكيد على أن تزايد عمليات التهريب دفع كل من الجزائر وفرنسا إلى عقد معاهدة لضبط العملية وتشديدها على المهربين مع السلطات الجزائرية في 29 مارس 1790 وتشديدا على المهربين بعثت السلطات الجزائرية رسالة للغرفة التجارية بمرسيليا في 20 أبريل 1790 تلح فيها على التعهد الرسمي بعدم منح الجوازات الفرنسية للسفن الأجنبية، وعرف هذا النشاط ازدهارا وحركة متنامية، فكانت مرسيليا إحدى المناطق التي نشطت فيها حركة تهريب الأسلحة والمواد الاستراتيجية باتجاه دول شمال إفريقيا وخاصة باتجاه الجزائر التي كانت من أهم أسواقها وكان من ورائها تشجيع سلطات الإيالة ويتجلى ذلك من خلال ما وقعته الجزائر مع الدانمارك في رجب 1159 الموافق لأوت 1746 . بالإضافة إلى أن تجارة الأسلحة مع موانئ أوروبا كانت تواجهها مشاكل النقل وسلامة وصولها إلى الجزائر، لذا كان اللجوء دائما إلى سفن الدول المحايدة تجنبا لوقوعها في يد القراصنة الأوربيين . و لم يقتصر التهريب على ما تستورده الجزائر من مواد محظورة، إذ شمل بعض منتجات الإيالة الأساسية مثل المرجان، خاصة من قبل الصيادين الكورسيكيين في مناطق الشركة الفرنسية.

Conclusion:

At the conclusion of this research we can emphasize that increased smuggling led Algeria and France to conclude a treaty to control the process and tighten the smugglers with the Algerian authorities on the 29th March 1790 and stressing the smugglers, the Algerian authorities sent a letter to the Chamber of Commerce in Marseille on the 20th April 1790 Insisting on the solemn pledge not to grant French passports to foreign vessels, this activity was known as a flourishing and growing movement. Marseille was one of the areas where the movement of smuggling arms and strategic materials in the direction of North African countries, especially towards Algeria Which was one of the most important markets and was behind the encouragement of the authorities of the Nile and reflected this through what Algeria signed with Denmark on Rajab 1159 (august 1746)

In addition, the arms trade with the ports of Europe was facing the problems of transport and safety of its arrival in Algeria. So the resort was always to the ships of the neutral countries to avoid falling into the hands of European pirates.

The smuggling was not limited to what Algeria imports from banned substances, it included some of the basic Ayala products such as coral. Especially by the Corsican fishermen in the areas of the French company.

الإحالات والهوامش:

- 1 وكان المزورون يعاقبون بشدة وقسوة...
- 2 في الجزائر كل سفينة تدخل فارغة تدفع نصف حقوق معالم الإرساء...
- 3 البضائع الآتية من ليفرون فرنسا وكل المدن التجالية تدفع الحقوق حسب المعاملات القديمة.
- 4 يظهر تحكم الظرفية السياسية والأنوات الجمركية من خلال ما ورد في معاهدة بين الجزائر وإسبانيا 1786 من خلال بنودها التالية:
البند السادس: إذا أشرف مركب الإسباني على الغرق قرب السواحل الجزائرية أو لاحقه أعداء... لا يطالب بدفع مكس أو اتاوة على السلع التي أفرغت إلا إذا بيعت أو كان قصد بيعها في المملكة.
البند السابع: يتمتع التجار الجزائريون بنفس الحقوق في الموانئ الخاضعة للسيادة الإسبانية وإذا أنزل التجار المذكورون سلعهم بقصد الإيداع فقط من حقهم شحنها دون أن يدفعوا عليها أية ضريبة، ويدفع الجزائريون بإسبانيا وإسبانيا بالجزائر نفس الرسوم الجمركية التي يدفعها الفرنسيون...
- 5 كان هذا المستشفى يتلقى سنويا مساعدة تقدر بـ 2000 قرش (10000 فرنك) زيادة على 3 قرش عند إرساء اسفن المسيحية بميناء الجزائر، و 3 ريال التي يقدمها كل اسير مسيحي عند مغادرته الجزائر:
في 1552 بنى القس سيان دي بور وأعيد بناءه من قبل القساوسة بارناردو مونري، جون أكيللا، جون دي بلايووالخ بيار كاريدو، ليديره في 1688 القس انطوان ديسبينوزا
- 6 تبين الوثيقة الخاصة بالشركة الملكية الإفريقية توزيع ما تدفعه من أموال:
- يتحصل يخ المعزول 1791 بياسترة 9455 ف.
- قبيلة النادي 2167 بياسترة 10835 ف.
- شيخ بني مرداس 1000 بياسترة 5000 ف
- 7 يتم منحهم 20 رطل من البارود، الصابون المقسم إلى قطع، سكاكين، أمشاط...

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

8 إن السفن التي تذهب إلى أرزيو أو أي مكان آخر للشحن، مجبرة على الذهاب إلى الجزائر لأخذ التذكرة، وكذلك قبطان الذي يتقاضى 10 سكين جزائري...".

9 اللزمة: هي ضريبة خاصة بحق الانتفاع وعلى حد تعبير تانفيل القنصل الفرنسي: عقود احتكار لبعض المواد أو للتجارة في أحد الموانئ لصالح الخواص مقابل مبلغ محدد.

10 عن البراءة الحبرية البابوية والمراسيم الملكية المادة 711 من البراءة تعاقب كل من يبيع للمسلمين أسلحة ومعدات حربية.

11 في 1796 يكتب السير جون جارفيز إلى القنصل الجديد بخصوص شكاوى الداوي، فيضيف هذا التعليق، إن قضية الجوازات بالنسبة للجزائر أو لأغلبية القنصليات بالشغف الأوربية أو بالنسبة للساحر الإفريقي أفقدت الحكمة البريطانية كل تصور أو حضور.

12 يبدو أن ظاهرة الجوازات كانت منشورة في حوض البحر المتوسط وكانت نحل انشغال الحكام والملوك، إذ جاء في رسالة الوزير الإسباني الداوي حسن المؤرخة في 10 ديسمبر 1791 يخبره فيها انه: "ثم القبض على مركب جنوي يحمل علما إسبانيا في سواحل ويركبه جينوبون، يمارسون التجارة السوداء وليس من حقهم حمل العلم الإسباني ولا جوازات سفر إسبانية".

بيبلوغرافيا البحث

أولا - المراجع

1/ العربية:

بوعزيز، يحيى. (1993). المراسلات الجزائرية- الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780-

1798. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

سعيدوني، ناصر الدين. والبوعبدلي، لمهدي. (1984). الجزائر في العهد العثماني. ج4. المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر.

سعيدوني، ناصر الدين. (1985) النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-

1830). المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر.

مجلة ورسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

سليمانى، احمد. (1994). النظام السياسى الجزائى 1518-1830- فى العهد العثمانى. مطبعة
دحلب :الجزائر.

فوزى، سعد الله. (1996). يهود الجزائر، هؤلاء المجهولون. شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع:
الجزائر.

قنان، جمال. (د.ت). معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830. المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر.

2/ المترجمة

شالر، ويليام. (1982). مذكرات قنصل أمريكا بالجزائر (1816-1824). تعريب: إسماعيل العربي
(، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع: الجزائر.

3/ باللغة الأجنبية

Klein , H. (1912). Feuillet d'Eldjezair, Le Viel Alger et sa banlieue. Lettre et écrit divers Alger, Paris : A, Jordan.

Devoulx, A . (1865). Les Archives du consulat de France à Alger. Alger : Bastide .

Shaw,D. Voyage dans la régence d'Alger, traduit par Mac Chathy J, Ed, Bouslama : Tunis

De Paradis, V. Et Tachrifat . (1983). Alger au VIIIe e siècle. Ed, Sindbad/ Paris.

Genty du Bussy, M.P. (1939) . De l'établissement des Français dans la régence d'Alger. T I. II, 2é edition .Paris.

Paul, B. (1925). Les anciens impôts de l'Afrique du Nord.(Ed, des tablettes : Pari .

Tassy, L . (1992). Histoire du Royaume d'Alger. Ed Loysel :Paris .

Devoulx, A Et. Tachrifat. (1853). recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d' Alger. Alger.

Masson, P. (1930) . Histoire des établissements du commerce dans l'Afrique Barbaresque 1560- 1793. Hachette : Paris .

Bergaud, L. (1950). Boutin agent secret de Napoléon 1^{er} et précurseur de l'Algérie Française. Paris.

Cohen, B. et ayoun . (1982). Les juifs d'Algérie 200 ans d'existence, Ed, Claude Lattés : Paris.

Lespes, R. (1925). Alger, Esquisse de Géographie urbaine. Alger.

Picard, E. (1930). La monnaie et le crédit en Algérie, depuis 1830. Alger et Paris.

Esquer, G,et Boutin De Quercy, Thainville. (1927). Reconnaisances des villes , ports, et batteries d'Alger(1791-1809)., Mémoire de Thainville. Paris.

Raynal, A . (1926) Histoire philosophique et politique des établissements du commerce Européen en Afrique. T III Paris.

Lapene, M. (1841- 1842). Tableau Historique de la province d'Oran depuis le départ des espagnoles en 1792 jusqu'à l'élévation d'Abdelkader en 1831. Extrait des mémoires de l'académie Royale de Metz .

Belhamissi, M, (1984). Alger l'Europe et la guerre secrète 1518- 1830- . Ed : France empire : Paris.

Belhamissi , M. (1990). Alger la ville au 1000 Canons. E.N.L : Alger .

Geodfrey, F. (1991). La légende barbaresque guerre, commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830. OPU :Alger .

4/ الأطاريح:

Belhamissi, M. (1986). Marine et Marin, d'Alger à l'époque ottomane (1518-1830), Thèse de doctorat d'Etat. (non publier. Université d'alger.

5/الدوريات باللغة الأجنبية:

Amine, M. (1994). «Moyens et Aspect techniques de l'activité commercial à Alger », Revue d'Histoire Maghrebine (zeghouane, Tunisie), n° 75-76 , PP : 194 – 198.

6 /الأرشيف والوثائق الرسمية

-A.C.C.M ; Série J. art 1884- objet : commerce e Barbarie Alger 1761- 1786

--A.C.C M Série J art 1875- objet commerce de Barbarie.

-Bouche du Rhône, C 2471- 73- Série de lettres de 1785- 1787

-Archives Bouche du Rhône, série, C 2458

References :

- Klein , H.** (1912). Feuillet d'Eldjezair, Le Viel Alger et sa banlieue. Lettre et écrit divers Alger, Paris : A, Jordan.
- Devoux, A .** (1865). Les Archives du consulat de France à Alger. Alger : Bastide .
- Shaw,D.** Voyage dans la régence d'Alger, traduit par Mac Chathy J, Ed, Bouslama : Tunis
- De Paradis, V. Et Tachrifat .** (1983). Alger au VIIIe e siècle. Ed, Sindbad/ Paris.
- Genty du Bussy, M.P.** (1939) . De l'établissement des Français dans la régence d'Alger. T I. II, 2é edition .Paris.
- Paul, B.** (1925). Les anciens impôts de l'Afrique du Nord.(Ed, des tablettes : Pari .
- Tassy, L .** (1992). Histoire du Royaume d'Alger. Ed Loysel :Paris .
- Devoux, A Et. Tachrifat.** (1853). , recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d' Alger. Alger.
- Masson, P.** (1930) . Histoire des établissements du commerce dans l'Afrique Barbaresque 1560- 1793. Hachette : Paris .
- Bergaud, L.** (1950). Boutin agent secret de Napoléon 1 er et précurseur de l'Algérie Française. Paris.
- Cohen, B. et ayoun .** (1982). Les juifs d'Algérie 200 ans d'existence, Ed, Claude Lattés : Paris.
- Lespes, R.** (1925). Alger, Esquisse de Géographie urbaine. Alger.
- Picard, E.** (1930). La monnaie et le crédit en Algérie, depuis 1830. Alger et Paris.
- Esquer, G,et Boutin De Quercy, Thainville.** (1927). Reconnaitances des villes , ports, et batteries d'Alger(1791-1809)., Mémoire de Thainville. Paris.
- Raynal, A .** (1926) Histoire philosophique et politique des établissements du commerce Européen en Afrique. T III Paris.

Lapene, M. (1841- 1842). Tableau Historique de la province d'Oran depuis le départ des espagnoles en 1792 jusqu'à l'élévation d'Abdelkader en 1831. Extrait des mémoires de l'académie Royale de Metz .

Belhamissi, M. (1984). Alger l'Europe et la guerre secrète 1518- 1830- . Ed : France empire : Paris.

Belhamissi , M. (1990). Alger la ville au 1000 Canons. E.N.L : Alger .

Geodfrey, F. (1991). La légende barbaresque guerre, commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830. OPU :Alger .

Stories :

Belhamissi, M. (1986). Marine et Marin, d'Alger à l'époque ottomane (1518-1830), Thèse de doctorat d'Etat. (non publier. Université d'alger.

Amine, M. (1994). «Moyens et Aspect techniques de l'activité commercial à Alger », Revue d'Histoire Maghrebine (zeghouane, Tunisie), n° 75-76 , PP : 194 – 198.

Archives

-A.C.C.M ; Série J. art 1884- objet : commerce e Barbarie Alger 1761- 1786

--A.C.C M Série J art 1875- objet commerce de Barbarie.

-Bouche du Rhône, C 2471- 73- Série de lettres de 1785- 1787

-Archives Bouche du Rhône, série, C 2458

List of references in English:

Arabic Books:

— Buziz Yahya. 1993. Algerian-Spanish correspondence in the archives of the national history of Madrid 1780-1798. Diwan of university publishing; Algiers.

— Saiduni Nacer enddine and Al-Buabdelli Mehdi. 1984. Algeria during Ottoman empire. Part 4. National company of the book (Al-kitab): Algiers.

— Saiduni Nacer enddine. 1985. The financial system of Algeria in the late Ottoman period (1830-1792). National company of the book (Al-kitab): Algiers.

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- Slimani Ahmed. 1994. political system of Algerians 1518-1830 during the ottoman period. Library of Dahlab; Algiers.
- Fawzi Saad Allah. 1996. Jewish of Algeria, those unknown. The company of Dar Al-Umma of publication and distribution; Algeria.
- Qannan Djamel. Algerian Treaties with France 1619-1830. National company of the book (Al-kitab); Algiers.

Foreign References:

- Charles William. 1982. Memoirs of the Consul of America in Algeria. Arabization; Ismail Al-Arabi. National company of the book (Al-kitab); Algiers.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 13/07/2019م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

الأنثروبولوجيا الصحية

الدكتورة سميرة بن صافي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

anthropostlemcen13@gmail.com

تاريخ الإيداع 2019/05/26م تاريخ التحكيم 2019/06/30م تاريخ القبول 2019/07/06م

الملخص:

تعتبر الأنثروبولوجية الصحية دراسة كلية مقارنة للثقافة ومدى تأثيرها على المرض والرعاية الصحية، وقد تزايد الاهتمام بهذا العلم نظرا لتزايد الوعي بدور الثقافة في القضايا الصحية مثل تطور المرض وتوزيعه الجغرافي والوسائل والأساليب التي تعتمد عليها المجتمعات في مواجهته، والطرق المثلى لتحسين الطب الحديث، وتطويره في المجتمعات التقليدية، وعليه نحاول من خلال هذا المقال التعريف بهذا الحقل العلمي معرجين على أهم مفاهيمه، ومجالات اهتمامه، وكذا مناهجه البحثية. الكلمات المفتاحية: أنثروبولوجيا الصحة، الثقافة، الصحة، المرض.

Health Anthropology

Dr.Samira Bensafi

University kadi merbah ouargla, Algeria

anthropostlemcen13@gmail.com

Abstract :

The anthropology of health is seen as a comparative study of culture and its impact on diseases and health care, which is gaining increasing interest as a result of the growing awareness of its role in health care. health issues such as disease development, geographical distribution, methods used by societies and the best ways to improve and develop modern medicine. We therefore attempt, through this article, to introduce this scientific field by citing the most important concepts, areas of interest and research methods.

Keywords: Anthropology of Health, Culture, Health, Disease.

1- تمهيد:

ظهرت الأنثروبولوجية الصحية كأحد أهم المجالات الحيوية للبحوث النظرية والتطبيقية في الدراسات الأنثروبولوجية، حيث اجتذبت العديد من الموضوعات المتعلقة بالحياة والموت كدراسة الصحة والمرض عبر الزمان والمكان وتراوحت من وقائع وأحداث مرض معين إلى بناء الجسم الإنساني وأمراضه إلى مقارنات للنظم الطبية المتنوعة داخل الثقافات إلى الخبرات النفسية والجسمية للمعاناة البشرية، فالأنثروبولوجيا الصحية هي الطريقة أو الأسلوب الذي يفسر به الناس الموجودين في جماعات اجتماعية وثقافية مختلفة أسباب المرض وأنواع المداواة وأتماط العلاج التي يعتقدون فيها ومن هم المعالجون الذين سيلجئون إليهم، كما تعني أيضا بدراسة كيف ترتبط هذه المعتقدات والممارسات بالتغيرات البيولوجية في الكائنات البشرية في حالي الصحة والمرض. تزايد الاهتمام بالأنثروبولوجية الصحية بتزايد الوعي بدور الثقافة في قضايا الصحة، فقد أشار الأنثروبولوجيين الذين درسوا الهدف الاجتماعي - الثقافي لهذا الجانب إلى أنّ المعتقدات والممارسات المتعلقة بالصحة والمرض في كل المجتمعات تعد ملمحا رئيسيا لثقافة هذه المجتمعات وغالبا ما ترتبط بمعتقدات تتصل بمصدر وسبب سلسلة كبيرة من الحوادث السيئة التي تشتمل على المصائب والصراعات الشخصية بين الأفراد، والكوارث الطبيعية، وتلف المحاصيل أو سرقتها أو فقدها والتي يعتبر المرض هو الشكل الوحيد لها، وقد يلقي بمسئولية كل هذه المصائب في بعض المجتمعات على القوى فوق الطبيعية أو العقاب الإلهي أو على أحقاد السحرة والمشعوذين، كما تعد القيم والعادات المرتبطة بالمرض جزءا من ثقافة أوسع ولا يمكن دراستها في الواقع بمعزل عن هذه الثقافة، كما لا يمكن فهم الطريقة التي يتفاعل بها الناس مع المرض أو الموت أو أشكال المصائب الأخرى دون أن يفهموا نمط الثقافة التي نشئوا فيها أو الثقافة التي اكتسبوها بمعنى أنّها عدسة العين التي يدركون ويفسرون العالم بواسطتها. (نجلاء عاطف خليل، 2006، ص 138)

2- لمحة تاريخية حول الأنثروبولوجيا الصحية:

يرجع تاريخ الأنثروبولوجية الصحية كمجال فرعي من الدراسات الأنثروبولوجية إلى خمسينات القرن الماضي وذلك على الرغم من أن تاريخ العلاقة التبادلية بين الطب والأنثروبولوجيا يرجع إلى القرن التاسع عشر من خلال الإرهاصات الأولى للعالم الأنثروبولوجي فيرشو Virchow المعروف باهتماماته في مجال الطب

الاجتماعي، مع أن رؤيته النظرية المميزة لم تبلغ مكانتها داخل النظرية الأنثروبولوجية- الطبية إلا في بداية السبعينات في القرن الماضي؛ وقد كانت الأعمال المبكرة جدًا والتي يمكن اعتبارها بحوثًا طبية أنثروبولوجية من تأليف كتاب كانوا يركزون في الواقع على شيء آخر، وحينما تعرضوا لوصف الثقافات التقليدية التي قابلتهم أعطوا بعض الاهتمام لنظم العلاج (نجلاء عاطف خليل، 2006، ص 140). مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة حينما أسهمت في دراسة المشكلات الطبية وتمثل دراسة كاوديل Caudill سنة 1953 عن الأنثروبولوجيا التطبيقية في مجال الطب، نقطة البداية في هذا الازدهار، إلا أنّ هناك محاولات سبقت كاوديل، تناولت وصف المفاهيم الاتيولوجية والمعتقدات المرتبطة بالصحة والمرض، والممارسات الطبية في المجتمعات البسيطة، وشكلت محاور أساسية في الدراسات الاثنوغرافية ومنها دراسة ايفانز بريتشارد Pritchard سنة 1937 وجيلين Gillin عام 1948 وريفز Rivers سنة 1924 وكليمنتس Clements سنة 1932 (علي محمد المكاوي، 2007، ص 215).

3- تعريفات الأنثروبولوجية الصحية:

عرّفت الانثروبولوجيا الصحية من قبل عدد من الباحثين والتعريفات الآتية هي الأكثر شيوعا واستخداما:

تعريف فوستر وأندرسون Foster and Anderson الأنثروبولوجيا الصحية هي فرع بيوثقافي يهتم بالجانبين البيولوجي والثقافي من السلوك البشري، وبالطرق التي يتفاعل بها هذان الجانبان والتي تفاعلا بها خلال التاريخ الإنساني للتأثير في الصحة والمرض (George Foster، 1997، ص 8). وعرفها ليبيان Leiban أنّها تتضمن دراسة الظواهر الطبية في تأثيرها بالجوانب الاجتماعية والثقافية، وكذلك الظواهر الاجتماعية والثقافية في تأثيرها بالجوانب الطبية (Richard W. Leiban، 1977). أما لاندي Landy فقد ذهب إلى أنّها دراسة المواجهات البشرية مع المرض والإعياء والترتيبات التكيفية (الأدوية والنظم الطبية) التي تصنعها الجماعات البشرية للتعامل مع هذه الأخطار الدائمة والتي تصيب البشر (Ethel Nurge، 1977، ص 138).

كما عرفها هيلمان Helman أنها تهتم بكيفية تفسير الناس في مختلف الثقافات والجماعات الاجتماعية لأسباب المرض، وأنواع العلاجات التي يعتقدون فيها، وإلى من يرجعون إذا مرضوا، وهي تدرس كيفية ارتباط هذه المعتقدات والممارسات بالتغيرات البيولوجية والفسولوجية التي تحدث في الكائن البشري في حالة الصحة والمرض (مصطفى عوض إبراهيم، هندومة محمد أنور، 2008، ص 14) من خلال التعريفات السابقة يتضح أنه لا يوجد تعريف واحد يحظى بالقبول العام لدى علماء الأنثروبولوجيا الصحية ولكن هناك خيط واحد يربط بين كل تلك التعريفات وهو أنّ الأنثروبولوجيا الصحية تهتم بتحليل الاجتماعي والثقافي والبيولوجي لظواهر الصحة والمرض والطرق التي تتبعها مختلف الشعوب للتعامل مع هذه الظواهر؛ وقد أشار علماء الأنثروبولوجيا الذين يدرسون الجوانب السوسيوثقافية لهذه الظواهر إلى المعتقدات والممارسات المرتبطة بالمرض تعدّ سمة أساسية لأية ثقافة إنسانية، وأنّ القيم والأعراف المرتبطة بالمرض تعدّ جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الأوسع، ولا يمكن دراستها بمعزل عنها، فالباحث لا يستطيع أن يفهم كيف يتفاعل الناس مع المرض، أو غيره من المصائب دون أن يفهم نمط الثقافة التي نشئوا فيها أو اكتسبوها، وهذه الثقافة تمثل العدسة التي من خلالها يرون عالمهم ويفسرونه. بالإضافة إلى دراسة الثقافة فمن الضروري أيضاً بحث التنظيم الاجتماعي للصحة والمرض في هذا المجتمع أي نظام الرعاية الصحية، وهو يشمل الطرق التي بواسطتها يتم الاعتراف بالناس كمرضى، والوسائل التي يظهرون بها مرضهم للناس الآخرين، وخصائص أولئك الذين يظهرون مرضهم، والطرق التي يتم التعامل بها مع المرض (مصطفى عوض إبراهيم، هندومة محمد أنور، 2008، ص 14).

4- مجالات الأنثروبولوجيا الصحية:

تعرف مجالات البحث في الأنثروبولوجيا الصحية نفس مشكلة التعريف حيث نلاحظ هنا أيضاً عدم وجود اتفاق بين العلماء، فهناك عدد من الاقتراحات لهذه المجالات فقد اقترح لبيان وجود أربعة مجالات رئيسية هي كالآتي:

أولاً- الايكولوجيا وعلم الأوبئة: تظهر الأهمية الفائقة للعوامل الثقافية ومغزاها، حينما ندرس الجوانب الطبية لتكيف الجماعات البشرية مع بيئاتها أو سوء تكيفها، إن حدود المرض والاختلافات الثقافية، وعلاقة الإنسان بالبيئة لها دور كبير في وجود أو عدم وجود المرض، (علي محمد المكاوي، 2005، ص41)، ولعل تأثير الثقافة على المرض في الأنساق الايكولوجية تتجلى في الكثير من مظاهر السلوك التي توجهه الثقافة السائدة. فالمدخل الايكولوجي يهتم بالنظرة الشاملة للعلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية وبين بيئتها وهذا ما دفع علمي الطب والصحة العامة للاهتمام بتعدد الأسباب وكذلك يهتم هذا المدخل اهتماما خاصا بالآثار المتعددة للأفعال الإنسانية، التي تغير العلاقة بين الناس وبين بيئتهم وبالنتائج الطبية المصاحبة وتلك قضية جوهرية في المجتمعات الصناعية، التي أدخلت العديد من التعديلات على البيئة بشكل يهدد الصحة ذاتها وكذلك يلعب هذا المدخل دوره في تقييم القيمة الكلية لمشروعات النمو الاقتصادي في المجتمعات النامية (علي محمد المكاوي، 2007، ص 218).

ثانياً- الطب الشعبي: الممارسات الطبية الشعبية ويدخل فيها تصنيف مختلف الأمراض وطرق العلاج التقليدية وطرق الوقاية التقليدية.

ثالثاً- الجوانب الطبية للأنساق الاجتماعية: إن المرض ينظر إليه على أنه عقوبة اجتماعية أساسية في كثير من الثقافات، وكثير من الناس يفهمونه على انه عقوبة (فوق طبيعية) للشر، وعلى ذلك، فصحة المجموعة السكانية هي اختبار مهم للكفاءة التي يعمل بها المجتمع.

رابعاً- الطب والتغير الثقافي: إن انتشار الطب الحديث ووفرتة يعد أحد التغيرات الرئيسية التي حدثت في أغلب بلدان العالم، ومع ذلك نلاحظ وجود تعددية طبية في كل المجتمعات، وعلى ذلك يعد الطب الحديث اختيارا آخر يمكن إضافته للمصادر العلاجية الأخرى، ومن المعروف أنّ الصحة تتأثر كثيرا بالتفاوت الاجتماعي، وتطبيق المعارف الطبية في منع المرض وعلاجه تحدده بالضرورة عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى.

وفي تصنيف فوستر وأندرسون فقد اقترحا أنّ الأنثروبولوجية الصحية المعاصرة يمكن اقتفاء أثارها في أربعة فروع مختلفة وهي: (مصطفى عوض إبراهيم، هندومة محمد أنور، 2008، ص 18)

أولاً- الأثنروبولوجية الفيزيائية: كان اهتمام الأثنروبولوجيا الفيزيائية منصبا على موضوعات التغذية، والنمو، والعلاقة بين بنية الجسم والأنواع العديدة من الأمراض، وتأثيرات التطور البشري، ودراسة الوراثة والتركيبة السكاني والأصول الفيزيائية للبشر، وتنوع النوع البشري؛ وقد شملت الأثنروبولوجيا الفيزيائية أيضا ما يسمى بالأثنروبولوجيا البيولوجية أو البيولوجيا البشرية والأثنروبومتريا أو قياس النمو والتطور البشري، وكثير من هذه الموضوعات تشترك في دراستها الأثنروبولوجيا الصحية.

ثانيا- الطب الشعبي: ويقصد به الدراسات الأثنروبولوجية للنظم الطبية غير الغربية، والمثال المبكر على ذلك دراسة ريفرز عن الطب والسحر والدين فيها يؤكد ريفرز أنّ النظم الطبية الوطنية هي نظم اجتماعية وأنّ الممارسات الطبية الوطنية هي أفعال رشيدة عندما ينظر إليها في ضوء المعتقدات السائدة عن أسباب المرض.

ثالثا- دراسات الثقافة والشخصية: كان التركيز في هذه الدراسات ينصب على العلاقة بين شخصية البالغ والبيئة الاجتماعية والثقافية التي ظهرت فيها هذه الشخصية؛ وهناك مجموعة من الدراسات الأولى ركزت أيضا على مشكلة العلاقات الشخصية بين الأطباء البيض والمرضى غير البيض.

رابعا- الصحة العامة العالمية: الآن أصبح العاملون في مجال الصحة في المواقع عبر الثقافية يؤمنون بشكل أسرع وأفضل من أولئك الذين يعملون داخل ثقافتهم بأن الصحة والمرضى هي ظواهر اجتماعية وثقافية كما هي ظواهر بيولوجية.

مما سبق نلاحظ أنّ فوستر وأندرسون قد تمسكا بالمنظور الايكولوجي في فترة مبكرة عندما أشارا إلى أنّ هناك اهتماما لدى الأثنروبولوجيين الطبيين بالمشكلات البيئية البيوثقافية التي يمكن أن تدرس بشكل أفضل من وجهة النظر الايكولوجية؛ وبالإضافة إلى ذلك فإنهما يشيران إلى تزايد اهتمام الأثنروبولوجيين منذ الحرب العالمية الثانية بالدراسات عبر الثقافية للنظم الطبية والعوامل البيوايكولوجية والسوسيوثقافية التي تؤثر في حدوث الصحة والمرضى (مصطفى عوض إبراهيم، هندومة محمد أنور، 2008، 21).

5- مناهج الأثنروبولوجية الصحية:

ترى مرجريت لوك أنّ نقطة الانطلاق للبحوث في هذا المجال هي الجسم البشري سواء في صحته أو في اعتلاله، وهي تتضمن الدراسات التاريخية والثقافية المتقاطعة والمقارنة، وتمثل كل الاهتمامات التي تتعلق

بالجسد وأيضا بالمحاولات العالمية لشرح وتفسير وتصنيف، وشفاء الصحة العليلية وتأثير الشيخوخة على الصحة (Sue.E، 1997، ص6)

يستخدم علماء الأنثروبولوجيا الصحية المناهج الاثنوغرافية التي تتطلب قضاء فترة طويلة من الوقت للمعيشة مع جماعات صغيرة نسبيا من الشعوب لملاحظتهم وتسجيل حياتهم لكي يفهموهم ويفسروهم، وقد استخدم هذا المدخل في دراسة الشعوب في المجتمعات الصناعية بما فيها هؤلاء الذين يقدمون الرعاية الصحية والذين يستقبلونها، ويرون أنه من الضروري الحصول على تفسير لسلوك المرء في الحياة اليومية للشعوب إذ أنّ المعتقدات والسلوكيات تكون سلسلة متصلة من الحلقات الدائرية كل منها تؤدي إلى الأخرى، وهذا المنهج يستخدم أيضا في الطب الشعبي.

وينظر بير توبيلتو إلى الأنثروبولوجيا الطبية على أنها أحد فروع العلوم التطبيقية، وهي تعنى بوصف الكيفية التي تشرح بها مختلف الشعوب غير الغربية المرض، وكيفية فهمه وأسلوب العلاج الذي تلجأ إليه، والبحوث التي أجريت في فترة السبعينات والثمانينات من هذا القرن (القرن العشرين) تركز على القضايا العلمية الخاصة بتحسين الصحة والرعاية الصحية سواء في الغرب أو غير الغرب.

تمثل المشاكل الصحية في أرجاء العالم قطاعا من البحوث التطبيقية مما يتطلب الاستعانة ببعض العلوم الأخرى مثل العلوم البيولوجية والممارسات الطبية الإكلينيكية، والعلوم السلوكية الاجتماعية، كما يتم الاستعانة بعلم الحشرات، فهو يلعب دورا كبيرا في فهم بعض الأمراض التي تنتقل عن طريق الحشرات مثل الملاريا والتفوييد والحمى الدنكية (أبو الركب)، أو علم الاقتصاد والعلوم السياسية فيما يتعلق بنظم الرعاية الصحية.

ويمكن فحص الكثير من القضايا بواسطة أحد مناهج الأنثروبولوجية الطبية دون الالتزام المباشر بأي وضع نظري معين، بمعنى أنّ المناهج الأساسية لجمع البيانات هي عينها بغض النظر عن النسق النظري الذي يتبعه الباحث. ويظهر من البحوث الميدانية أنّ جميع علماء الأنثروبولوجيا يستخدمون من الناحية العلمية مزيجا من المقابلات (المنظمة أو غير المنظمة)، والملاحظة المباشرة، ويتم طرح تساؤلات محددة، وتختلف الأهداف التي تهدف إليها الملاحظة بناء على الاهتمامات النظرية غير أنّ عمليات جمع البيانات متماثلة إلى حد بعيد بغض النظر عن الاتجاه النظري.

أ- منهج علم الباليوباثولوجي (Paleopathologie): الباليوباثولوجي هو أحد فروع الأنتروبولوجيا الطبية، وهو يعنى بدراسة الأمراض والإصابات التي تعرض لها الإنسان والحيوان في المجتمعات القديمة والعصور السالفة. زاد الاهتمام بهذا العلم منذ الخمسينات وأصبح قائما على عاتق من يعملون بالأنثروبولوجيا الطبية، وحينما تتعرض للطب الشعبي وممارسته فإنها بالضرورة تتعرض إلى الأمراض التي كانت تنفسي في فترة زمنية بعيدة، والممارسات التي لجأ إليها الإنسان لتفاديها أو الحد من خطورتها، ومن أهم الكتابات في علم الباليوباثولوجي كتاب بروثول وأندرسون.

يعتمد المنهج في كشفه عن الأمراض القديمة على عدة مصادر أساسية وهي العظام والموميات والمخلفات والبقايا المتحجرة والأعمال الفنية والبرديات.

ب- المنهج الشمولي في الأنتروبولوجيا: قد يختلف علماء الأنتروبولوجيا الطبية في مناهجهم النظرية إلا أنهم يفكرون في المتغيرات نفسها التي يبحثونها سواء بطريقة ضمنية أو صريحة، فالأساليب المنهجية الأساسية واحدة لجمع البيانات التي ترتبط باختبار الشعوب لبدائل الرعاية الصحية الحديثة وذلك عن طريق الملاحظة المباشرة أو إجراء المقابلات. ويرتكز علم الأنتروبولوجيا الطبية على المنهج الشمولي، فعند دراسة أي ظاهرة تتدخل كثير من العوامل المتشابهة، ولذلك يقومون بجمع كثير من البيانات التي تتعلق بجوانب كثيرة من النظم والعلاقات الاجتماعية، وأنساق المعتقدات الثقافية، حتى وإن كان التركيز على موضوع صحي معين، ويؤثر المنظور الشمولي على خطة البحث التي تعتمد على عدد كبير من المتغيرات، والتي يتطلب بالتالي إجراءات إحصائية معقدة نوعا ما ووقتا أطول لكل مريض ولكل مرض ولكل حالة، مما يحدهم الباحث إلى تقليل وتحديد حجم عيناته بشكل ملموس، بالمقارنة بما يقوم به علماء الوبائيات وعلماء الاجتماع (ابتسام علام، 2001، ص 25).

6- الصحة والمرض مواضيع دراسة للأنثروبولوجيا الصحية:

أ- الصحة ومفاهيمها:

❖ المفهوم الاجتماعي للصحة: ارتبط مفهوم الصحة بالمرض منذ القدم فعدم مرض الإنسان وظهور علامات المرض عليه من جميع النواحي الفيزيولوجية والعضوية، والعقلية والاجتماعية يعني أنّ الإنسان يتمتع بقدر متفاوت ونسبي من الصحة.

وقد بدأ الاهتمام بقضايا الصحة بعد ظهور الأمراض العضوية منها والاجتماعية والتي فرضت على الإنسان الاتجاه إلى الصحة سواء وقائيا أو علاجيا لأنه أصبح بحاجة إلى الصحة للابتعاد عن شبح المرض والموت لأنّ الحاجة أم الاختراع وشعور الإنسان بالصحة يجب أن يكون في جميع ما يتعلق بالإنسان من قضايا مباشرة ومنظورة أو قضايا خفية غير منظورة وباكتمال جميع النواحي الجسمية أو الجسدية، العقلية أو الفكرية، الفيزيولوجية والنفسية الاجتماعية والسوسولوجية (قدري الشيخ علي، 2009، ص 69). لذا فقد مرّ هذا المفهوم بعدة مراحل وعدة حضارات، وربط في كل فترة بمعنى معين ففي الحضارة الإغريقية نجد أن مفهوم الصحة لديهم يتجه أساسا نحو الصحة الشخصية بمعنى تقوية صحة الفرد عن طريق الاهتمام بنظافته وتغذيته وغيرها من الأمور وقد كان لهم آلهة خاصة بالصحة تدعى "هيجية hygia" ومنه اشتقت كلمة (hygiene) والتي تعني الصحة.

وفي العهد الروماني فقد كان مفهوم الصحة يمثل مفهوم البيئة النظيفة ولهذا سميت الصحة في هذا العصر، صحة البيئة التي تشمل نظافة المسكن ومكان العمل ونظافة الأغذية وتنقية المياه، ولا تزال بقايا بعض هذه العمليات موجودة إلى الآن في المدن الإيطالية، كما لم يجهل العرب أهمية حفظ الصحة خاصة المسلمون منهم مطبقين ما أمرهم به الله تعالى، وذلك من خلال القرآن الكريم الذي نصّ على الحفاظ على الصحة بالتخلي عن شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، وفي الوقت الحالي أصبح مفهوم الصحة أكثر شمولية مما كان عليه سابقا (سعاد شايب، 2007، ص 29) ليجد له عدّة تعاريف طبية علمية وثقافية واجتماعية.

❖ النظرة الطبية العلمية للصحة: تسمح بالنظر إلى الجسم ككل أو إلى عضو من الأعضاء أو جهاز من أجهزة الجسم على أنه في حالة صحية طبية إذا كان يؤدي وظائفه بفعالية مشبعا للحاجات ومستجيبا لمتطلبات وحاجيات البيئة سواء في ذلك الاحتياجات الداخلية أو الخارجية ومؤديا دوره في النمو والتكاثر.

❖ المنظور الثقافي للصحة: يرى هذا المنظور أنّ صحة الناس تعكس الأسلوب الذي يختارونه للحياة فأنواع الأمراض ومعدلات الوفيات وأنواعها في المجتمع تتأثر كثيرا بالقيم المتصلة بتنظيم الأسرة والعمل والترويح (محمد علي محمد وآخرون، 1989، ص 86).

❖ النظرة الطبية الاجتماعية للصحة: أخذت الصحة عدّة مفاهيم من قبل عدّة باحثين فيرى بركنز "Perkins" أنّها "حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم وأنّ حالة التوازن هذه تنتج من تكيف الجسم مع العوامل الضارة التي يتعرض لها وأنّ تكيف الجسم عملية ايجابية تقوم بها قوى الجسم للمحافظة على توازنه." (إبراهيم عبد الهادي المليحي، 1997، ص 84) كما تعرف الصحة في الجنس البشري بمدى التواصل الفيزيقي والوجداني والعقلي للشخص وقدرته الاجتماعية في مواجهة بيئته وهو تعريف يتسم بوجود نقاط عديدة من الضعف، كما تعرف الصحة السيئة بوجود المرض فيمكن أن تعرف الصحة الجيدة بغيابه. (نجلاء عاطف خليل، 2006، ص 27)

أما تعريف منظمة الصحة العالمية (O.M.S) سنة 1948 والذي يعدّ الأكثر قبولا فقد نصّ على أنّ الصحة هي "حالة التكامل الجمالي والعقلي والاجتماعي للفرد وليس مجرد الخلو من المرض والعاهات" (محمد صفوح الأخرس، 2001، ص 110) كما كان سائدا لفترة طويلة، فمن خلال هذا التعريف يتضح أنّ الصحة ليست مجرد الخلو من مرض أو عاهة، بل هي تتعدّى ذلك إلى ما تتضمنه من أبعاد مترابطة.

❖ الأبعاد الرئيسية للصحة هي: (الدويبي عبد السلام بشير، 2005، ص 54)

✓ البعد الجسمي "العضوي" للصحة.

✓ الصحة العقلية والنفسية.

✓ الصحة في بعدها الاجتماعي.

مما سبق يمكن القول أنّ مفهوم الصحة لا يقتصر على التكامل البدني فقط ولكن يشمل الجانب النفسي والاجتماعي، كما يمكن القول أنّ تعريف منظمة الصحة العالمية يتصف بالشمول والايجابية حيث أنّ عقل الفرد وبدنه ومجتمعه الذي يعيش فيه يكونون وحدة متكاملة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به، فكثير من الأمراض البدنية تسببها بعض المشاكل والاضطرابات النفسية، كما أنّ الأمراض بشكل عام واعتلال الصحة بشكل خاص تمنع الفرد من الكسب وتؤثر في سعادته وفي استقراره النفسي (صديقي فاطمة، 2011، ص 49).

ب- المرض ومفاهيمه:

يعدّ موضوع المرض من الموضوعات الهامة التي تشغل اهتمام العديد من الباحثين في علم الاجتماع الطبي وعلم الأنثروبولوجيا وبوجه خاص أنثروبولوجيا المرض والأنثروبولوجيا الطبية، فتميل هذه الأخيرة إلى التأكيد على الجوانب الاجتماعية والرمزية للمرض والعلاج بينما اتجهت أنثروبولوجيا المرض إلى التركيز على الأبعاد المعرفية والرمزية والمعاني والآثار الاجتماعية للمرض (شارلوت سيور، سميث، 1998، ص 148) بينت بعض الأبحاث تأثير العناصر الثقافية والاجتماعية على الأمراض على اعتبار مفهوم الصحة والمرض يرتبطان بالنواحي الثقافية والاجتماعية كارتباطهما بالنواحي البيولوجية وهذا يعني أنّ للمرض بعدا طبيّا والأخر ثقافيا (سماح محمد لطفي، 2007، ص 45). ولقد أكّدت العديد من الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية على أنّه يوجد تصوران أساسيان للمرض أحدهما مرتبط بالعلم وبالعلوم الطبية على وجه الخصوص Disease، والأخر مرتبط بالثقافة Illness فكل من الصحة والمرض ظواهر ثقافية كما أنّها ظواهر بيولوجية وعليه لبدّ التمييز بين المفهومين وهذا ما سنوضحه في المفهوم البيولوجي للمرض لاحقا.

❖ المفهوم الثقافي للمرض: يذهب أكركنشت Ackerknecht إلى أنّ علم الطب بالرغم من كونه علما مستقلا إلاّ أنّه يستمد خصائصه المميزة له من الأنماط الثقافية الموجودة في المجتمع، بل أنّه يذهب إلى أنّ المعنى أو مفهوم المرض إنّما هو مفهوم ثقافي يتنوع من مجتمع لآخر و يعكس وجهة نظر سكان هذا المجتمع ودور المرض في حياتهم (مرفت العشماوي، 1996، ص 252)، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فذكر أنّ المرض وعلاجه على الرغم من أنّهما عمليتان بيولوجيتان من الناحية المجردة إلاّ أنّ بعض الحقائق المرتبطة بهما تعتمد على تحديدات المجتمعات والحقائق الاجتماعية أكثر من اعتمادها على الحقائق الموضوعية، وبهذا المعنى نجد أنّ المرض مفهوم ثقافي في المرتبة الأولى ويختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى وهي الفكرة التي أكدها العديد من العلماء من أمثال فوستر Foster الذي ذهب إلى أنّ الصحة والمرض ظواهر ثقافية مثل ما هي ظواهر بيولوجية (Richard W. lieban، 1971، ص 14). أمّا ليتون Leighton فقد ذهب إلى أنّ مفهوم المرض مفهوم نسبي يختلف من ثقافة لأخرى ففي نطاق المجتمعات التقليدية يرتبط بالثقافة والنسق الثقافي السائد بينما نجد أنّ مفهوم المرض يرتبط بالعلم في نطاق المجتمعات الحديثة (Dorothea C. Leighton، 1977، ص 104). كما يشير ريس

Risse إلى أنّ الصحة والمرض مفهومان مرتبطان بموضوعات مثل القيم الثقافية والدينية والبناء الاجتماعي والمعرفية والبيولوجيا وخاصة في نطاق المجتمعات المحلية والتقليدية (Guemter B.Risse، ب ت، ص 579).

في كثير من المجتمعات التي لا تعرف الكتابة، لا يوجد المفهوم العام والمجرد للمرض بشكل واضح، لكونه مذابا في فئات أوسع للألم والبؤس والفوضى؛ وحتى عندما يكون وجود هذه الفكرة مثبتا فكتيرا ما يتم اللجوء إلى التأويلات التي تضمّ المرض إلى الأحداث المشثومة التي تصيب العلاقات الاجتماعية. وكما أنّ المرض هو أحد أشكال البؤس، فكذلك الصحة هي مظهر للنظام المنسجم الذي يدير العلاقات المكانية والزمانية للفرد مع العالم ومع الآخرين.

مثلما الولادة والموت، المرض هو قبل كل شيء حدث اجتماعي يفرضه الظرف البيولوجي للإنسان، إلا أنّ المرض هو، على خلاف الولادة والموت، حدث متقلب ومتكرر على مدى الحياة نفسها مثل الموت المفجع، يصيب المرض عموما بطريقة تظهر كأنها مباغتة واصطفائية، وهاتان الصفتان تستوجبان إضاءة لا يمكن أن تنحصر في الآلية المرضية وحدها.

إنّ المرض هو حدث يملك خصوصية تجهيز شحنة عاطفية كبيرة واستنهاض عمليات اجتماعية غالبا ما تكون معقدة من حيث تأصله في الجسم المتوجع ولأنّه يهدد سلامة وبقاء الفرد كما الهيئة الاجتماعية في مجتمع معيّن، تشكل مراحل المرض، من حيث تواترها، فرصة مميزة للتواصل والتفاعل، وغالبا التعبئة الاقتصادية (بيار بونت، مشال إيزار، 2006، ص 839).

نجد أنّ السياق الثقافي يلعب دورا هاما في تحديد الحالات والظروف التي نتعرف عليها ونذكرها كأمراض، وتعتبر مفاهيم المرض عن اتجاهات عديدة في الثقافات المختلفة فمنها ما يعبر عن الوصف العام للمرض ومظاهره وأعراضه وتصنيفه وأسبابه والأحكام الأخلاقية للمرض، فهذا الأخير إذن ظاهرة من صنع المجتمع وسيظلّ دائما كذلك علاوة على رسوخ حقيقة الخلفية الثقافية وراء المرض (علي محمد المكاوي، 1996، ص 61).

❖ المفهوم الاجتماعي للمرض: من المنظور الاجتماعي مفهوم المرض يتمثل في أنّه انحراف سواء كان فيزيقيا أو نفسيا أو اجتماعيا عن الأداء الوظيفي السليم والسوي وقد يكون لهذا الانحراف نتائج غير

مرغوبة حيث يتسبب إزعاج للشخص المريض من ناحية وقد يخلق مشكلات اجتماعية للأفراد والمجتمع ككل. أكد الاثنوغرافيين الذين كتبوا عن المرض على النواحي الاجتماعية والرمزية لهذا الأخير، فلقد ركز يونج Young على الخصائص أو التفاصيل الاجتماعية والتجريبية للمرض والشفاء كأطوار، ما يطلق عليه بشبكة دلالات المرض التي عرفها تشيكسي من الكلمات والمواقف والأعراض والمشاعر المصاحبة للمرض وتعطيه معنى المعاناة. المرض ليس مجرد اضطراب بيولوجي لنظام الفرد ككائن حي ولكن يمثل أزمة اجتماعية وفترة لإعادة التوافق أو التنظيم للجماعة ككل.

إنّ الإطار الاجتماعي والثقافي هو في حقيقة الأمر انعكاس صادق لمعرفة كيف يعيش الناس وماذا يكون وما هي معتقداتهم وقيمهم وأنّ فهمنا للصحة والمرض لن يكتمل إلاّ بعد إدراجها في السياق الاجتماعي ليضفي عليهما الصبغة الاجتماعية (مصطفى عوض إبراهيم، هندومة محمد أنور، 2008، ص 49).

❖ المفهوم البيولوجي للمرض: للمرض معاني بيولوجية منها أنّه فقدان للإحساس الجسمي والعقلي العادي، وذلك على حدّ تعبير باتريك Patric وسكامبلر Scambler ونظر إليه أوبري Aubrey على أنّه حالة تكيف الجسم مع الظروف الداخلية والخارجية القاسية وغير العادية، كما عرفه سنو Snow أنّه يحدث من قصور عضو أو أكثر من أعضاء الجسم في أداء وظائفه.

أمّا بارسونز Parsons فيعتبر المرض خلافاً وظيفياً في النسق، فغالبا ما يصاحبه عجز في القدرة على الأداء للأدوار الاجتماعية كما يرى أنّ الإنسان المريض لا يعاني فقط من الاضطراب في حالته البيولوجية وإنما أيضا في تصرفه الاجتماعي وطريقة حياته ولا سيما أدواره الاجتماعية (محمد علي وآخرون، 1984، ص 150) وكما سبق وأن ذكرنا فلبدّ في التعريف البيولوجي للمرض أن نفرق بين داء المرض بمعنى Disease وحالة المرض بمعنى Illness.

داء المرض: هو مفهوم بيولوجي طبي يشير إلى دراسة المرض كمفهوم بيولوجي مرتبط بالعلوم الطبية، كما أنّه مفهوم باثولوجي خاص بعلم دراسة خصائص أمراض النبات والحيوان، كما يعرف المرض بأنّه تغير الحالة الطبيعية للإنسان، وقد يؤثر المرض على جميع أعضاء الجسم الإنساني أو على عضو واحد فقط وقد يحدث نتيجة أسباب معروفة أو غير معروفة (سماح محمد لطفي، 2007، ص 45).

حالة المرض: هو مفهوم ثقافي يعني أنّ المرض هو انحراف عن الحالة الصحية الطبيعية ومع هذا فهو مفهوم يهتم بالمعتقدات الثقافية المتعلقة بالمرض وذلك لأنّ مدى حدوث المرض وتأثيره ظاهرة ثقافية واجتماعية. وعلى هذا الأساس نجد أنّه بينما يؤكد المفهوم الأوّل على الحالة الفيزيولوجية نجد أنّ المفهوم الثاني واسع المدى يشير إلى إدراك السكان في ثقافة معيّنة لانحراف الحالة الفيزيائية والعقلية للجسم (مصطفى عوض إبراهيم، هندومة محمد أنور، 2008، ص45).

7- الخاتمة:

من خلال هذا العرض الموجز تمّ التعريف بأحد حقول الأنثروبولوجيا وهو الانثروبولوجية الصحية حيث تعرضت إلى أهم مراحل نشأته وتطوره وأبرز تعريفاته، وكذا أهم مجالات اهتمام هذا الفرع الانثروبولوجي وأبرز المناهج المعتمدة فيه، كما تعرضت لثنائية الصحة والمرض كموضوع دراسة في الأنثروبولوجية الصحية.

Conclusion :

Through this brief presentation, one of the fields of anthropology, health anthropology, has been exposed to the most important stages of its development and its most prominent definitions, as well as the most important areas of interest of this branch of anthropology and the most prominent methods adopted therein, and the duality of health and disease as the subject of study in health anthropology.

قائمة المراجع:

- 1- ابتسام علام ، الصحة والبيئة:دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001.
- 2- إبراهيم عبد الهادي المليجي، الممارسة المهنية في المجال الطبي والتأهيلي، المكتب العلمي، مصر، 1997.
- 3- بيار بونت، مشال إيزار، ترجمة مصباح الصمد، معجم الاثنولوجيا والأنثروبولوجيا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد بيروت، ط1، لبنان، 2006.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 25/07/2019م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- 4-الدوبيي عبد السلام بشير، علم الاجتماع الطبي، دار الشروق، عمان، 2005.
- 5-سعاد شايب، الطبيب في القطاع الصحي العام بين أداء المهنة وظروف العمل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة، الجزائر العاصمة، 2006/2007.
- 6-سماح محمد لطفي محمد عبد اللطيف، ثقافة الإعاقة دراسة سوسيوأنثروبولوجية على أسر الأطفال المعاقين بمدينة سوهاج، أطروحة دكتوراه، جامعة جنوب الوادي، مصر، 2007.
- 7-شارلوت سيور، سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، إشراف محمد الجوهري، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1998.
- 8-صديقي فاطمة، العلاقة العلاجية وفاعلية تملأها دراسة ميدانية لمرض القصور الكلوي بمركز تصفية الدم سحيري كمال بالأغواط، ماجستير علم اجتماع منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.
- 9-علي محمد المكاوي، علم الاجتماع الطبي مدخل نظري، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- 10-علي محمد المكاوي، البيئة والصحة: دراسة في علم الاجتماع الطبي، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 11-علي محمد المكاوي، الأنثروبولوجيا وقضايا الإنسان المعاصر مدخل اجتماعي وثقافي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، ط1، القاهرة، 2007.
- 12-قدري الشيخ علي، سوسن سمور، ماري حداد، علم الاجتماع الطبي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 13-محمد صفوح الأخرس، الأنثروبولوجيا وتنمية المجتمعات المحلية، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 2001.
- 14-محمد علي وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

15-مرفت العشماوي، الأنثروبولوجيا الطبية والطب الشعبي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1996.

16-مصطفى عوض إبراهيم، هندومة محمد أنور، مقدمة في الأنثروبولوجيا الطبية، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008.

17-نجلاء عاطف خليل، في علم الاجتماع الطبي ثقافة الصحة والمرض، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006.

18-Dorothea C.Leighton, **Medicine Anthropology**, in the Encyclopedia of Biothic, Vol.43, A Division of Macmillan, New York, 1977.

19-Ethel Nurge, **Etiology of illness in Guinhangdan**, in David landy (ed), culture, Disease and Healing studies in Medical Anthropology Macmillan publishing. Co.inc, U.S.A. 1977.

20-George Foster, **Medical Anthropology**, John wiely and Sons, New York, 1997.

21-Guemter B.Risse, **Health and disease**, in the encyclopedia of Biothis, Vol.2, A Division of Macmillan publishing, New York.

22-Richard W. lieban, **The field of medical anthropology**, in david Landy (ed) Disease and healing :studied in medical Anthropology, Macmillan publishing Inc, U.S.A-1971.

23-Richard W.Leiban, **The field of Medical Anthropology**- in David landy (ed) Disease and Heading, Studied in Medical Anthropology, Macmillan Publishing, U.S.A, 1977

24-SueE, Estroff, **Illness, Disability and Deviance**"A Cultural perspective of experiences ", In G.E, 1997.

Sources and references :

1-Ibtissam Allam, Health and Environment: Social and Anthropological Studies, Center for Research and Social Studies, Faculty of Arts, Cairo University, 2001.

2-Ibrahim abdelhadi maliji, Professional Practice in the Medical and Rehabilitation Field, Scientific Office, Egypt, 1997.

3-Pierre Punt, Mishal Eisar, Translation of Mesbah El Samad, Dictionary of Ethnology and Anthropology, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution Majd Beirut, 1, Lebanon, 2006.

4-Al-Duweibi Abdul Salam Bashir, Sociology of Medicine, Dar Al-Shorouq, Amman, 2005.

5-Suad Chaib, Doctor in the Public Health Sector between Profession and Work Conditions, MSc unpublished Sociology, Algiers, 2006/2007.

6-Samah Mohamed Lotfi Mohamed Abdel Latif, Disability Culture Socioanthropological Study on the Families of Disabled Children in Sohag, PhD Thesis, South Valley University, Egypt, 2007.

7-Charlotte Sewer, Smith, Encyclopaedia of Anthropology: Anthropological Concepts and Terminology, Translation: A Group of Sociology Professors, Supervised by Mohamed El Gohary, Cairo, General Authority of Emirati Printing Press, 1998.

8-Siddiqui Fatna, Therapeutic Relationship and the Effectiveness of Its Representations A Field Study of Renal Failure in the Center of Blood Purification Suhairi Kamal Bagwat, MSc, Sociology of Dissertation, Qasidi University, Marabah and Argha, 2011.

9-Ali Mohamed Al-Makkawi, Sociology of Medical Theoretical Entrance, Dar al-Maaref University, Alexandria, 1996.

- 10-Ali Mohamed Al-Makkawi, Environment and Health: A Study in Medical Sociology, Dar Al-Nasr Publishing and Distribution, Cairo, 2005.
- 11-Ali Mohammed Al-Makawi, Anthropology and Contemporary Human Issues, Social and Cultural Entrance, International House for Cultural Investments SAE, 1, Cairo, 2007.
- 12-Qudri Al-Sheikh Ali, Sawsan Samour, Mary Haddad, Medical Sociology, Arab Society Library for Publishing and Distribution, Amman, 2009.
- 13-Mohammed Safouh Al Akhras, Anthropology and Community Development, Publications of the Ministry of Culture, Syria, 2001.
- 14-Mohamed Ali et al., Studies in Medical Sociology, Dar Al Maarifa University, Alexandria, 1984.
- 15-Mervat Ashmawi, Medical Anthropology and Folk Medicine, Faculty of Arts, Alexandria University, 1996.
- 16-Mustafa Awad Ibrahim, Hindouma Mohamed Anwar, Introduction to Medical Anthropology, Dar Al Maarifa University, 1, Alexandria, 2008.
- 17-Najla Atef Khalil, Medical Sociology, Health and Illness Culture, The Anglo-Egyptian Library, Cairo, 2006.
- 18-Dorothea C.Leighton, Medicine Anthropology, in the Encyclopedia of Biothic, Vol.43, A Division of Macmillan, New York,1977.
- 19-Ethel Nurge, Etiology of illness in Guinhangdan, in David landy (ed), culture, Disease and Healing studies in Medical Anthropology Macmillan publishing, Co.inc,U.S.A.1977.
- 20-George Foster,Medical Anthropology, John wiely and Sons, New York, 1997.
- 21- Guemter B.Risse, Health and disease, in the encyclopedia of Biothis, Vol.2, A Division of Macmillan publishing, New York.

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

22- Richard W. lieban, The field of medical anthropology, in david Landy (ed) Disease and healing :studied in medical Anthropology, Macmillan publishing Inc, U.S.A-1971.

23- Richard W.Leiban, The field of Medical Anthropology- in David landy (ed) Disease and Heading, Studied in Medical Anthropology, Macmillan Publishing, U.S.A, 1977

24- SueE, Estroff, Illness, Disability and Deviance "A Cultural perspective of experiences ", In G.E, 1997.

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

الدين في تونس: دراسة سوسولوجية في أشكال التدين التونسي
الأستاذة صبرين الجلاصي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية صفاقس

sabrin sociologue@gmail.com

تاريخ الإيداع 2019/05/24 م تاريخ التحكيم 2019/06/20 تاريخ القبول 2019/06/26

ملخص:

تتم هذه الورقة بعرض أهم الأشكال التدينية في تونس بما فيها من تدين شعبي (الزوايا والأولياء الصالحين) والتدين رسمي (الاسلام الفقيه تحت اشراف الدولة) والراديكالي (الحركات الجهادية بما فيها من حركات الاسلام السياسي والاسلام المتطرف والمتشدد)، حيث سنقوم بطرح سوسيو تاريخي لهاته الحركات وكيفية تشكلها داخل المجتمع التونسي، والعوامل المساهمة في نشأتها وما مدى تطورها تاريخيا وأبرز الأزمات المساهمة في بلورتها خاصة إبان الثورة ومع تنامي حركات الإسلام الراديكالي المتشدد في ساحة الإقليمية والوطنية.

كلمات مفاتيح: الدين، التدين، الزوايا، لإسلام السياسي

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 (العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

**Religion in Tunisia : A sociological study in the forms of
Tunisian religiosity**

Sabrina Jelassi

Faculty of Arts and Humanities, Sfax

sabrinesociologue@gmail.com

Abstract :

This paper deals with the most important religious forms in Tunisia. This paper presents the important Islamic religious forms from Tunisia including the populism religious, official religiosity (religiosity under state supervision), and radical Islam (jihad movements, including political, and radical Islam). Where we will propose a sociological history of these movements and how they form within the Tunisia society, factors of its origin and the most crises contribute to the crystallizations especially during the revolution and with the development of radical Islam in the regional and national region..

Keywords: Religion; Religiosity; 'Zawiyas'; Political Islam

مقدمة:

لقد عرفت الإنسانية الدين على مدار تاريخها الطويل وسيبقى ملازما للسيرورة الحياتية، وحتى إن وجد إنسان بلا انتماء ديني فالأكيد أنه لم توجد مجتمعات بغير دين في أي حقبة من حقب التاريخ وهو ما يؤكد عليه هنري برغسون بقوله "لقد وجدت مجتمعات بشرية خالية من العلم والفن والفلسفة وستوجد في المستقبل ولكن لم يعرف، مجتمع خال من الدين". (التواقي، 1991)

فلطالما شكل دين ويشكل أهم المؤشرات التي تتحكم وتساهم في تشكيل شخصية الإنسان، لذلك تختلف أبعاد الظاهرة الدينية باختلاف الأفراد والثقافات والمجتمعات وحتى الأزمنة "فالدين كتجربة تظل عبارة عن كل أو مجموعة معقد ومتشابه من العواطف والمشاعر التي يصعب إخضاعها لقانون عام،

لذلك فإن من الصعب اختزال كلمة "دين" في مبدأ واحد أو ماهية معينة إنها عبارة عن اسم عام".(william,2004)

فالدين يمثل أهم العناصر المكونة للوعي الاجتماعي إلى جانب أنه يعتبر نظاما للحياة ومن أهم الأنساق الاجتماعية المؤثرة في كافة الأنساق الأخرى فهو نموذج فاعل وأساسي في تكامل الثقافات وتجانسها، وبما أن الدين هو نسق إيديولوجي يحمل بين جوانبه منهجية مميزة للأفكار الفرد والجماعة فإنه يحافظ من خلال شعائره الأيديولوجية على القيم والموروثات الثقافية ومقاومة تغييرها.

وقد اهتمت العلوم الإنسانية والاجتماعية بما فيها من علم النفس وعلم الاجتماع وعلم التاريخ والفلسفة...، بالظاهرة الدينية ودراساتها دراسة علمية على اعتبارها أنها تؤدي جملة من الوظائف تعجز عنها الأنظمة الاجتماعية الأخرى.

فمثلا علم الاجتماع يتناول دراسة الظاهر الدينية من خلال وجهها الموضوعي ويحللها من خلال دراسة التصورات المشتركة للجماعة والأنماط السلوكية التي يتسمون بها والتي تخضع بدورها إلى نظم تضبطها المجموعة ويعد دوركايم من بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة الدين وذلك لقدرته على تحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد أو بمعنى دقيق الطابع الاجتماعي للدين فالمعتقد الديني هو معتقد خاص بمجموعة دون أخرى.

هذا الانفراد يجعلها مميزة عن غيرها من المجموعات الأخرى وبالتالي خلق ثقافة خاصة. وهو ما يجعل الأفراد الذين ينتمون لهذه الثقافة يتسمون بصله وترابط قوي داخل وحدتهم الاجتماعية التي شكلوها وهو ما يؤكد عليه دوركايم بقوله: "الدين هو نظام متسق من المعتقدات والممارسات التي تدور حول موضوعات مقدسة يجري عزلها عن الوسط الديني والتي تحاط بشتى أنواع التحريم هذه المعتقدات والممارسات تجمع كل المؤمنين والعاملين بها في جماعة معنوية تدعى الكنيسة" (Durkheim,1912).

أما ماركس فيري أن الدين يؤدي وظيفتان في نفس الوقت:

- الوظيفة الأولى: هو وسيلة قمع وإخضاع مسلطة من السلطة نحو الشعب.
- الوظيفة الثانية: فهي صرخة كائن مضطهد.

وهذه المعادلة الفكرية يمكن قياسها على العالم الإسلامي بما فيها تونس. فالتأمل في تاريخ المنظومات السياسية للشعوب الإسلامية سيلاحظ أن الحكام يستخدمون الفقهاء وعلماء الدين لتمير مشاريعهم السياسية وإصباغها بصفة الشرعية الدينية بما يجعلها غير قابلة للجدال. في المقابل نجد أن الأطراف المعارضة تستخدم الدين كواجهة لتبرير مشروعهم الثوري وبالتالي استفار الشعوب ضد السلطات الحاكمة والقائمة بالأمر. وهو ما لا يجعل مجالاً للشك بأن المجتمعات العربية هي مجتمعات ذات بعد روحي بالأساس وتنطبق عليهم مقولة ماركس "الدين أفيون الشعوب".

وهو ما يجلبنا إلى أن الدين في تونس بصفة خاصة وفي العالم الإسلامي بصفة عامة يمثل فيصلاً أساسياً في المنظومة الاجتماعية من خلال تبني الأفكار وبناء المعتقدات أو حتى في مجال الممارسة السلوكية فالحياة الدينية لهذه المجتمعات تشكل جزءاً مركزياً من الحياة الاجتماعية إن لم نقل أنها هي الحياة الاجتماعية ذاتها، وهو ما يؤكد المستشرق مكسيم رودنسون بقوله: "يجب التأكيد على أن الديانة الإسلامية تقدم للمنتسبين إليها مشروعاً اجتماعياً عكس ما يعتقد الغربيون حينما يظنون أن كل الديانات هي على شاكلة المسيحية. فالإسلام يختلف عن المسيحية والبوذية ويكمن هذا الاختلاف في كون الإسلام لا يتمظهر كجمعية تضم مؤمنين يقرون بحقيقة واحدة وإنما كمجتمع كامل" (Rodinson,1993).

وقد عايشت تونس مثلها مثل سائر الدول الإسلامية الأخرى بروز تيارات دينية ذات مرجعيات مختلفة تنطلق كلها من الأصول ولكنها تختلف في الفروع كل حسب مفهومه وبنته والمؤثرات التي توجهه وفي الدراسات السوسيوولوجية المعاصرة يؤكد العلماء على وجود ثلاثة نماذج أساسية للدين في المجتمعات الإسلامية وهي:

1- الدين الشعبي: المقصود به التصوف، تقديس الأولياء، الزوايا.

2- الدين الرسمي: الخاضع لإشراف الدولة.

3- الدين الاحتجاجي: (حركات الإسلام السياسي الراديكالية).

وهذه الأنماط الثلاثة هي أنماط سائدة منذ العقود الماضية ولكنها تنامت واتخذت أشكالاً وتوظيفات مغايرة لما كانت عليه في الماضي خاصة منها حركات الإسلام السياسي التي باتت موضوع دراسات علمية متنوعة والتي حاولت أن تقوم باستقراء مستقبلها السياسي بعد أن توقفت الدراسات المهمة بهذا الموضوع منذ أواخر الثمانينات ولكن وإبان الثورات العربية أصبحت هذه الحركات تتبوأ مكانة هامة في الأنظمة الاجتماعية و السياسية الراهنة فهي مصدر خوف بالنسبة للمتأملين في المشهد السياسي خاصة في ظل تنامي ظهور الحركات الدينية المتشددة والتي منها من تتخذ من الإسلام وسيلة لتفعل حضورها السياسي.

عموماً ومن خلال هذا المقال سنحاول إبراز التمشي السوسيو تاريخي للحركات الإسلامية سواء كان منها الحركات الدعوية الاجتماعية أو الحركات الإسلامية الراديكالية إلى جانب إبراز أهم الأزمات التي واجهت الدولة التونسية بسبب هذه الحركات.

فماذا نقصد بالدين؟ وماهي أشكاله و الأسباب المساهمة في بروز حركات الإسلام المتطرف أو

الراديكالي؟

(1) معنى التدين:

لقد عرفنا في التقديم أهمية الدين ودوره في تحقيق الترابط الاجتماعي وخلق الوحدة بين المجموعات البشرية المنتمية لنفس العقيدة ولمزيد تحليل ماهية الدين تم خلق مفهوم من جنسه لصيق له لا ينفصل ولا يتجزأ عنه وهو محاولة فكرية سوسولوجية لمزيد تحليل الظاهرة الدينية لذلك تنوعت التعريفات الخاصة بالتدين فمثلا نجد أن محمد عاطف غيث عرفه بأنه "الاهتمام بالأنشطة الدينية والمشاركة فيها ... أو هو الإشارة إلى مجموع السلوك والاتجاهات التي يحكم عليها باعتبارها دينية في جماعة أو مجتمع" (غيث،2006).

أما جيمس فريزر يقول عن التدين "إنه من العسير وضع تعريف عام للتدين طالما أن الأديان المختلفة تؤكد على سلوك متباين وقيم متنوعة ولهذا يمكن تعريفه إجرائيا في حدود درجة مشاركة الفرد في الطقوس الدينية" (غيث،2006).

في جانب آخر يعرفه كلود ريفيار أن التدين هو "عبارة عن تعبيرات للخبرة الدينية، فهو له في نفس الوقت عدة أشكال منها ماهو في شكل تعبيرات نظرية (اعتقادات، مذاهب، أساطير)، وتطبيقية طقوس احتفالات، أفعال سحرية) وسوسولوجية (أنواع من الروابط الاجتماعية في وسط تنظيمات دينية) وتعبيرات ثقافية (متغيرة حسب الأشكال الاقتصادية المهيمنة: دين المحارب المزارع البائع) وتعبيرات تاريخية مادامت تؤدي إلى تحولات للحياة الدينية من خلال الحقب والفترات الزمنية" (Rivière,1997).

والمأمل في التعريفات السابقة سيلاحظ صعوبة تحديد مفهوم التدين لأن علم الاجتماع الديني عادة ما يستخدم لفظة التدين دلالة للتعدد على دور العبادة أو العضوية في التنظيمات الدينية ولا شك أن هذا التحليل غير كاف لأنه لا يبرز الفروق بين التوجيه نحو التنظيم الديني وبين التوجيه نحو نسق الاعتقاد لتنظيم ديني لذلك نجد أن "النسكي" حاول تحديد مفهوم التدين من خلال أربعة جوانب أساسية:

- المرافقة
- الطائفية (يشير إلى الجوانب الاجتماعية)

- التقليدية
- التكريسية (يشير إلى الجوانب الثقافية)

وهو يرى أن الفرد الذي لا يلتزم بأية درجة من هذه الدرجات فهو غير متدين، أما "جلوك" فهي تعرف التدين على أساس مجموعة من القيم والمنظورات الدينية والتي هي بعكس القيم اللادينية أو العلمانية وهذه الجوانب هي:

- "المعايشة: (المقصود بها التجربة أو المشاعر الدينية الذاتية)
- الشعائرية (أي الممارسات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد المعتنقين لنفس العقيدة
- الايديولوجية: بمعنى الاعتقادات الحقيقية والمتأصلة في أذهان المعتنقين.
- الفكرية: البحث في خصوصية الاعتقادات المتصلة بالعقيدة
- الترابطية: الآثار العلمانية المترتبة على الاعتقاد والممارسة والتجربة الدينية،

ولعل المشكلة التي تواجه هذه الجوانب الخمس هي مشكلة عزلة الجوانب بعضها عن بعض خاصة الجانب الإيديولوجي عن الجانب الفكري" (بيومي، 2002).

عموما يعد التدين نمط سلوكي وأسلوب بغرض التمسك والالتزام بأفكار المعتقد، لذلك فإن ممارسة التدين تتغير حسب شكل التدين.

2) أشكال التدين

1-2 التدين الشعبي:

إن أول من اهتم بدراسة هذا الشكل من التدين هي الدراسات الفولكلورية باعتبارها تاريخيا أول من اهتم بالعناصر الدينية والاعتقادات الشعبية باعتبارها جزءا من منظومة الثقافة الشعبية.

مفهوم التدين الشعبي خضع لعدة دراسات علمية خاصة منها تلك الدراسات المهمة بالظاهرة الدينية وسلوكياتها إذ يعد هذا الشكل التديني منظومة دينية معرفية مؤسساتية قائمة بذاتها لها تنظيماتها وشعائرها وأشكالها التعبيرية الخاصة بها، فما نقصده بالتدين الشعبي هو ذلك السلوك الديني الناتج عن المستوى والموروث الثقافي للفرد إلى جانب المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

ويخضع هذا النمط التديني إلى مؤسسة الزوايا و الطرق الصوفية التي تحضنه وهو يقوم على شعيرة أساسية تمثل جوهره، ألا وهي شعيرة الأولياء الصالحين الذين أسسوا الفكر الصوفي والمقصود بالصوفية حسب محمد أركون "إنها تيار وفكري يتمتع بأسلوب حياة دينية يستخدم الشعائر والاحتفالات الفردية والجماعية من أجل أن يجعل الجسد والروح يتواكبان ويساهمان في عملية تجسيد الحقائق الدينية، فالتجربة الصوفية موجودة في كل الأديان وليست بالتالي حكرا على الإسلام وحده." (اركون،1993)

فالتصوف هي ظاهرة تربوية بالأساس لكنها تجمع بين ثناياها الفلسفة والدين والأدب والفن... فهي ظاهرة أدبية لها ميزتها المتشعبة بالرمزية وقد ساد هذا الفكر كامل العالم الإسلامي من المشرق إلى المغرب بما فيها تونس وسمي بالإسلام الشعبي لأن فئات الاجتماعية انخرطت فيه على حد سواء خاصة في زمن الاحتلال فهو "إن كان يعتمد على الإلهام الصوفي في الأسلوب ويغلب عليه الطابع الريفي في أسسه الاجتماعية" (الان كريستلو ،1930) إلا أنه لعب دورا مهما في مقاومة الاستعمار والحفاظ على الموروث الديني بصفة عامة فقد وقف كصرح قوي أمام الاحتلال رغم أن السياسات الاستعمارية اعتمدت على الدراسات الأنثروبولوجية التي قام بها المستشرقون من أجل معرفة خصائص المجتمعات المغاربية و العربية تمهيدا للغزو الاستعماري و قد ركزت هذه الدراسات على الزوايا و دورها في ترسيخ الجانب العقائدي و الديني في الأوساط الشعبية والتي قد أخذت على عاتقها تعليم القرآن و العقيدة خاصة للأطفال لذلك حاربت السلطة المحتلة الزوايا بوصفها عائقا أمام تمرير مشروعهم الاستعماري و المتمثل في الحراك التصريحي داخل البلدان الإسلامية بغية نشر الديانة المسيحية بين شعوبها لكن ترسخ الدين الشعبي في الذاكرة الجماعية و الممارسة اليومية حال دون تحقيق أهدافهم المرجوة و يعود ذلك إلى مفهوم التمثلات

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

الاجتماعية المتشعبة بالقيم الدينية الموروثة وهو ما يجعلنا إلى خاصية هامة و هي دور الدين في مقاومة التغير.

و قد قامت الزاوية منذ زمن طويل بنشاطات مختلفة إلى جانب التأطير الديني مثل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و حتى العلاجية و هو ما يتمثل في الممارسات والتصورات المرتبطة بالفئات الاجتماعية المتأثرة بأوضاعها ومستواها الثقافي.

عموما إن هذا الشكل التدبيري هو نتاج للبعد الإيديولوجي، والبعد الطقوسي والبعد الاجتماعي العلاقي وهو ما يبلور تظاهراته كوجود الزوايا والأضرحة والقيام بممارسات ذات صبغة جماعية كطقس الزيارة الوعدة، الزردة إلى جانب هذا نجد الاعتقاد بكرامات الأولياء الصالحين فترة النسوة يأتين بيناتهن من أجل التبرك بمقام الولي بغرض الزواج أو الإنجاب الخ.... و مازالت هذه الطقوس تمارس منذ القدم إلى اليوم رغم التطور الثقافي.

لكن المؤكد من خلال الدراسات التاريخية أنه يوجد تنوعا في الدين الإسلامي وهو ما دعمه "جاك بيرك" حين قسم الاسلام على ثلاثة فترات:

* الفترة الأولى امتدت من القرن 12 ميلادي إلى 15 ميلادي ساد خلالها الإسلام المرابطي (الصوفي). وقد لعب هذا النمط دورا هاما في تحقيق الاندماج الاجتماعي.

* في الفترة الثانية ساد مفهوم "الشرفة" وذلك في القرن 16 ميلادي.

* أما الفترة الثالثة فقد ساد الاسلام الطريقي والذي أصبح في أوج انتشاره خلال القرن 18

عشر.

وهذا ما بينته العديد من الدراسات السوسولوجية ففي قراءة تأخذ بعين الاعتبار الأسس الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في صياغة التمثلات الجماعية أقر عبد الوهاب بوحدية بتعدد الإسلام المغاربي نظرا إلى تعدد الواقع الاجتماعي حيث ميز 3 أصناف من الاسلام وهي "إسلام المدن و"الاسلام

الشعبي" والذي يتجلى في إسلام الزوايا والصوفية الطرقية و"الاسلام الأساسي في المقابل يرى "بيار بورديو" "أن الإسلام التاريخي متنوع لأنه يتأقلم مع المرحلة التاريخية التي يعيشها المجتمع ولأنه ينتقي في كل مرحلة من القيم الدينية ما يتماشى معها"(جويرو، 2007)

عموما إن التدين الشعبي مازال قائما إلى اليوم وهو يستمد ثباته واستمراره من سيادة التقاليد وفي تونس توجد العديد من الطرق الصوفية ومنها الشاذلية والقادرية والتيجانية والعيساوية والعزوية كما يوجد أيضا العديد من الزوايا كزاوية سيدي علي الحطاب والذي يقام فيه مهرجان سنويا مثله مثل باقي الأولياء الصالحين الآخرين كسيدي بورويس وسيدي تليل وسيدي علي بن عون إلخ...

والحقيقة أن الزوايا اليوم لم يعد لها تلك المكانة التاريخية فقد انحصر دورها في إيواء بعض عابر السبيل أو في إطعام المحتاجين مرة في الأسبوع إلى جانب حفاظها على بعض الممارسات التقليدية هذا في المدن أما في الأرياف فإن طقوس الزيارة لا تقام إلا في المناسبات كالزواج أو الختان... من أجل التبرك .

لكن المتأمل في ممارسات التدين الشعبي اليوم سيلاحظ أن أشهر الأولياء بتونس لا تقام لهم الزرد ويكتفي مريدو هذه الزوايا بتخصيص يوم من الأسبوع للذكر وقراءة القرآن يسمون بالخزابة والذكارة، بعكس الريف الذي يكثر فيه الزوايا لكن الزردة لا تقام إلا للولي الذي له نسب شرقي بمعنى أن نسبه يمتد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أو لأحد الصحابة الكرام. وربما يعود ذلك لأن أهل المدينة رغم تقديسهم للأولياء الصالحين والتزامهم بالزيارة وتقديم الصدقات إلا أنهم يلتزمون بالتدين الرسمي بعكس سكان الريف الذين لا يعترفون بالتدين الرسمي بقدر ما يعترفون بالتدين الشعبي. وقد واجهت بعض الزوايا بعد الثورة اعتداءات على أضرحة الأولياء و المقامات من قبيل التكفيريين بوصفها مكنن البدع و الشرك بالله من خلال نشر ثقافة مخالفة للتعاليم الإسلامية، إلى جانب الممارسات و المتمثلة في الحضرة و دروشة باعتبارها ممارسات ذات أصول جاهلية و بالتحديد بربرية و هو ما ولد نوعا من الخوف في صفوف الأهالي حتى أنهم توقفوا عن الاحتفال بالزرد لمدة ثلاث سنوات تقريبا في بعض المناطق تقريبا.

2-2 التدين الرسمي:

يعد التدين الرسمي شكلا موازيا للتدين الشعبي وهو مرتبط أساسا بظهور المؤسسة الدينية واحتكارها للسلطة الروحية النافذة "مهمتها تقنين الممارسات والعقائد، وتؤمن (تضبط) الصراط المستقيم ضبطا يؤدي إلى رمي العقائد التي لا تعترف بها هذه السلطة في دائرة منفصلة عن دائرة الدين الرسمي (Maitre,2007).

بمعنى أن التدين الرسمي له صلة بالمنظومة الرسمية حيث يستمد منها أصوله كالنصوص الدينية والتشريعية والسنة وتمارس فيه المعتقدات وفقا لهذه الأصول ويشرف عليها علماء الدين والفقهاء في فضاء ديني علمي كالمساجد ومدارس العلم والجامعات الدينية أما فكرته الرئيسية فهي تشكيل عقيدة دينية تستند إلى الوحي الإلهي والنص التشريعي كما يتميز بعلاقته الوطيدة بالسلطة المركزية لذلك فإن مركز المؤسسة الدينية الرسمية هي المدن الكبرى وقد استندت تونس إلى مذهبين أساسين خلال العقود الماضية وهي المذهب المالكي والذي ترسخ في العقيدة التونسية منذ ما يقارب 1200 سنة وأما الثاني فهو المذهب الحنفي الذي أسسه أسد بن فرات وترسخ لدى التونسيين خلال حملة التركي سنان باشا على الاسبان في ميناء حلق الواد حيث أنه مثل أغلب الأتراك ينتمون للمذهب الحنفي ومنذ ذلك الحين أصبح المذهب الحنفي منافس للمذهب المالكي لكن لم يشهد تاريخ البلاد التونسية صراعا لهذين المذهبين إلا من خلال تقلد المناصب في الدولة أما على الناحية العقائدية نجد أنه برغم اختلافهما فقد تألفا ومن أشهر العائلات المالكية نجد عائلة بن عاشور وأما العائلات الحنفية نجد عائلة بلخوجة لكن مع مرور الزمن بقيت المالكية قائمة وتهدبت بالأشعرية فأصبح مذهب البلاد التونسية المالكية الأشعرية بينما لم يعد مذهب الحنفي قائما إلا في بعض العائلات لكن الملاحظ أنه حينما تسأل التونسي عن مذهبه سيجيبك بلا شك "أنا تونسي مالكي أشعري" لكن عندما تسأله عن خصائص هذا المذهب فالأكيد سيجيبك بأنه يجهل أحكامه ولا يعرف منه إلا الاسم.

المهم أن التونسي له أشكال عديدة من التدين في إطار التدين الرسمي مثل:

- التدين الموسمي: هذا الشكل من التدين متفشي بين الشباب وهو مرتبط أساسا بالمناسبات الدينية كشهر رمضان والأعياد ... وربما هذا الالتزام الديني هو دافع لدى هؤلاء للانصهار

داخل خصوصيات الجماعة بمعنى "الحاجة إلى الهوية المشتركة من خلال الطقس. (طوالي، 1988)

- كما نجد التدين الانتقائي ونقصد به ممارسات شعائر دينية معينة ورفض ممارسة شعائر أخرى مرتبطة بها مثلا يصوم شهر رمضان ولا يريد أن يصلي أو تصلي وترفض ارتداء الحجاب...

وفي دراسة مشتركة بين منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية والمرصد الوطني للشباب والصندوق العربي لحقوق الانسان حول مفهوم التدين وحرية الضمير في تونس. وفي مقالة كتبها الدكتور منير السعيداني أكد فيها أن التدين في تونس لا يضبط حسب مقاييس معينة لأن الالتزام الديني مرتبط بشخص الافراد فقد أعطى أمثلة احصائية كـ 2.17% من أفراد العينة المدروسة لا يصلون إلا في المناسبات الدينية مقابل 3.73% لا يرغبون في الصلاة أبدا هذا النموذج موجود في صفوف الشباب أكثر منه في صفوف الكهول أو الشيوخ كما نجد أن 14.5% من العينة المبحوثة يصلون بشكل متقطع و 22.22% يصلون في شكل يومي و في غير وقتها بينما 36.63% ملتزمون بأدائها في وقتها وهذه النسب تتمظهر أساسا في صفوف الكهول والشيوخ دون الشباب وأخيرا نجد 20.75% لا يصلون ولكنهم يرغبون في ادائها وهذه الإحصائيات تحيلنا أن النمط التديني في تونس هو نمط مرتبط أساسا برغبة التونسي وميولاته وتمثلاته للدين وما مدى أهمية البعد الديني في حياته الوجدانية والاجتماعية لأن أغلب التونسيون عقيدتهم الإسلامية هي عقيدة مورثة (إسلام بالوراثة) إذ أن أغلبهم غير ملمين بالأحكام الدينية إلا بأبسطها و حتى إن مارسوا بعض الطقوس فهو بغير قناعة ذاتية بل على العكس فهم يريدون إرضاء محيطهم الاجتماعي خاصة إذا كانوا من وسط ديني محافظ لكن الأكيد أيضا أنه يوجد شباب مسلم و لا يمارس أي شعيرة دينية وحينما تسأله عن انتمائه الديني , يجيبنا "طبعاً أنا مسلم و لكني عاص" و الأغرب من هذا حينما يشتم شخص ما بعض الرموز الدينية مثل النبي أو الصحابة فإنه سيواجه غضب هذا الشاب و هذا التدين يمكن أن نطلق عليه مفهوم التدين اللفظي.

2-3 التدين الاحتجاجي (الإسلام الراديكالي):

لقد تدهورت الأنظمة السياسية العربية إبان الاستقلال لعجزها عن تحقيق العدالة الاجتماعية وصيانة الاستقلال الوطني والتنمية الشاملة، وتونس كانت من بين هذه الأنظمة حيث شهدت انقلابات عميقة نظرا للسياسات الاقتصادية الفاشلة التي توخاها النظام السياسي البورقيبي آنذاك مثل تجربة التعاقد في 1961 والتي ساهمت إلى حد كبير في انتشار البؤس وتعاطم الفقر الذي استفحل في صفوف العملة وصغار الموظفين والمزارعين. وبدأت الاعتراضات والتنديدات المساندة للحركات النقابية مما أسفر عن إيقاف الحبيب عاشور عن ممارسة أي نشاط حزبي وذلك يوم 28 جوان 1965 وتواصلت الاحتجاجات إلى حدود 1969 حيث سقطت التجربة الاشتراكية واتهم أحمد بن صالح بالخيانة العظمى ومن ثم عزله وعلى اثر الدعم المالي من صندوق النقد الدولي تبنت تونس التجربة الليبرالية وهو ما "زاد في الفوارق الاجتماعية بين البرجوازية مدعومة بجهاز الدولة الحزب الحاكم وبين الفئات الشعبية التي أقل استفادة من مكتسبات التحديث" (التواتي، 1991).

وقد عزز النظام البورقيبي مفهوم الجهوية حيث كانت جل الاستثمارات موجهة نحو المدن الكبرى والساحل بينما المناطق الداخلية مهمشة ولنقل غير معترف بها مما دفع بسكانها إلى الهجرة نحو المدن الكبرى وبالتالي تشكل حزام فقري حولها كنتيجة حتمية لهذه العوامل تولدت أزمة قيم على الصعيد الاجتماعي التونسي وتنامت الهوة بين الريف والمدينة في ظل هذه التنمية الغير متكافئة وتمركز الشمولية الاقتصادية الاستثمارية والاجتماعية والثقافية بين المناطق الساحلية. تعاطمت التناقضات الطبقية بعمقها الاجتماعي إلى جانب هذه الأزمة. نجد أن الخطاب البورقيبي تبنى المنهج الإصلاحية والذي برز أثناء الفترة الاستعمارية بقيادة عبد العزيز الثعالبي إلى جانب الطاهر بن عاشور وتمثلت أساسا في إعطاء صورة حداثية للإسلام عوضا عن الصورة التقليدية التي كانت سائدة في تلك الفترة وجعلت الإسلام في بوتقة من النظم التقليدية فأرادوا تجديد المفاهيم الدينية بالمعنى الاجتهاد في الفروع لا الأصول وكانت أهم فكرة دافع عليها هؤلاء أن الإسلام هو دين كل زمان ومكان وبالتالي هو قابل للتجديد تمشيا مع متغيرات العصر. وقد دعا هؤلاء إلى عصبة التعليم الديني ومشاركة المرأة في كل جوانب الحياتية والاجتماعية للمجتمع التونسي باعتبارها ساندت المقاومين ضد الحركة الاستعمارية فلاقت هذه الدعاوي القبول داخل الأوساط المثقفة في المناطق الحضرية لكنها واجهت الرفض من قبل رجال الدين التقليديين باعتبار هذه المبادئ خروج عن

الدين، وإلى جانب هذا المنهج كان بورقيبة متمائلا في مبادئه مع النموذج الاتاتوركي والذي كان من اشد معجبيه كما كان يشيد أيضا بالنظام الفرنسي لذلك سعى لبناء دولة تونسية تقوم على أسس الحدائة التي انتهجها هذين النموذجين وكانت أهم عقبة بالنسبة له هي العقيدة الإسلامية والتي رأى أنها السبب الأساسي في إعاقة التقدم لذلك توجب القطع الكلي مع هذا الموروث التقليدي وهذا ما يؤكد الدكتور منصف وناس بقوله "فقد هدم بوقيبة المرجعية الدينية التقليدية واستبدل بها مرجعية جديدة أساسها التحريض على مقاومة التخلف مسميا هذه الممارسة معركة وجهاد"(وناس،1990).

وقد شن بورقيبة "حملة على كل مظاهر الإسلام المنظم والمؤسس وغايته كانت هدم الذاكرة الجماعية والمرتكزات الأساسية للذاكرة الإسلامية الوطنية"(وناس،1990).

فقد أصدر مجلة الأحوال الشخصية في 1956 و قد اعتبرها من أهم إنجازاته الإصلاحية و هو ما يتعارض مع رأي خريجي الزيتونة الذين رأوها تجاوزا لحدود الشريعة الإسلامية و مبادئها و من هذه القرارات نجد :

- تحريم زواج الرجل من مطلقة التي طلقها ثلاثا بعد طلاقها من زوج غيره.
- إباحة التبني وهو أمر حرم في القرآن صراحة كما بإلحاق المتبني بنسب القائم بالأمر.
- إغلاق المحاكم الشرعية والديوان الشرعي وتوحيد القضاء وفق النظم القانونية الفرنسية.
- إعطاء المرأة الحق في المطالبة بالطلاق أمام القانون.

أما الإجراءات الأخرى فتمثلت أساسا: في إغلاق جامع الزيتونة، دعوته الشعب إلى عدم الصيام باعتباره حاجزا أمام التقدم لأنه يقلل من مردودية الفرد وفي هذا السياق أقال الشيخ الفاضل بن عاشور لرفضه الإفتاء بعدم الصيام.

- منع ارتداء الحجاب وقد كان أول رئيس عربي مسلم قام بنزع الحجاب الذي كان متمثل في السفساري أمام الكاميرات وعلى المباشر وذلك سنة 1960. كما سن أيضا قانون الإجهاض سنة 1967 مع أن محرما من الناحية الشرعية.

وفي ظل هذه التغيرات الجذرية التي عرفها المجتمع التونسي برزت المعارضة الدينية كمدافعة عن الهوية الإسلامية أمام الخط التحديتي الذي انتهجه الخطاب البورقيي لتمهد الطريق أمام نشوء الحركة الإسلامية التونسية، والتي حولت الخطب الدينية في المساجد إلى خطب سياسية نقدية رافضة للنظام السياسي والاجتماعي وناقدة لقيمه الأخلاقية والحضارية وفي سياق هذا الرفض المنهجي تحول العمل الإسلامي من المساجد إلى (الجامعات) التونسية وفي هذا السياق يقول راشد الغنوشي "الدولة التونسية لم تكن لها تجربة في مقاومة الحركة الإسلامية كانت منشغلة بمقاومة "اليسار" لاسيما وأن الحركة الإسلامية لم تطرح نفسها سياسيا، وإنما كانت تطرح نفسها طرعا ثقافيا وعقائديا" (دراج، أخرون 2000)

وقد اعتبر النظام الحركة الإسلامية ضربا من ضروب الموضة التي لا يجب أخذها بعين الاعتبار، في الأثناء كانت هذه الحركة تستقطب في بدايتها الشباب الريفي القادم إلى المدن الكبرى لاسيما العاصمة خاصة أنهم كانوا يعانون الاغتراب النفسي. وقد جمعت الحركة الإسلامية التونسية بين عدة تيارات فكرية متنوعة بينما هو إخواني (تأثرهم بحركة الإخوان المسلمين بمصر) وصوفي (بالإمام الغزالي والسيد قطب) وسلفي (بأبو الأعلى المودودي وإلياس الكندهلوي جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده) وهذا ما يؤكد راشد الغنوشي بقوله: «أن الحركة الإسلامية هي وفاق بين مجموعة من الألوان الثقافية الإسلامية الأمر الذي طبعها منذ البداية بطابع الحوار ولم تكن العلاقات بين المجموعة الأولى علاقات شيخ بمريد، وإنما كان هناك نوع من التقارب في السن وفي المستوى الثقافي ولم يكن هناك شخص يزعم بأنه المؤسس وبأنه الشيخ وبأنه ربّي على صورته المجموعة وكان معترفا منذ البداية بحق التنوع وحق الاختلاف وضرورة الحوار وأن يكون القرار ثمر وفاق وليس ثمرة إملاء من شيخ إلى مريد" (دراج ، أخرون 2000).

وقد تأجج خطاب الحركة الإسلامية أكثر وعزز من موقفه إبان الثورة الإيرانية التي كانت نموذجا ثوريا في تحقيق أهدافها السياسية كما كانت دافعا أساسيا لسير الحركة نحو تأطير عملها قانونيا وبالتالي السعي إلى المشاركة في الحكم وهذا ما دفع بالنظام الحاكم إلى شن حملة من الاعتقالات اثر اكتشاف الحركة والإعلان عنها إعلاميا في سنة 1981. و قد بقيت العلاقة بين النظام والحركة علاقة مد وجزر إلى حدود 1987 اثر قيام النظام النوفمبري الذي قام برد الاعتبار النوعي للهوية الدينية التي همشها النظام

البورقيبي فقد أعاد فتح جامعة الزيتونة، وسمح بإذاعة خطب صلاة الجمعة و الأذان عبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة.

إلا أن المشكلة الأساسية تمثلت أساسا في عدم اعتراف السلطة بشرعية الحركة من الناحية القانونية حيث ترى أن تصور الإسلام السياسي لبناء الدولة الإسلامية يتناقض جذريا مع مفهومي الديمقراطية والمجتمع المدني، ورفض منح الحركة الإسلامية الاعتراف القانوني والوجود السياسي بدعوة أن القانون الخاص بتأسيس الأحزاب يمنع عليها الاستناد إلى الدين أو العرق أو اللغة.

وقد تم اقتراح تغير الاسم من حركة الاتجاه الإسلامي إلى حركة "النهضة" لكن في سنة 1989 دخلت الحركة في صراع مع السلطة السياسية خاصة في الانتخابات التشريعية والتي فاز بها الحزب الحاكم بنسبة 88% وهو ما جعل حركة النهضة تعترض وتحتج على هذه النتائج باعتبارها غير قانونية مما أدى إلى شن حملة من الاعتقالات والمحاكمات التي تضمنت الإعدام والنفي، وقد طلب العديد من كوادر الحركة اللجوء السياسي في العديد من الدول الأوروبية ولم تشهد الساحة السياسية منذ ذلك الحين أي نشاط للإسلاميين إلى حدود 2006 لكن يجب أن نسوق ملاحظة في هذا الغرض أن العديد من التونسيين هاجروا للانضمام لحركات الجهاد خارج الأراضي التونسية مثل حرب البوسنة والهرسك في 1992 ثم الانضمام إلى حركة طالبان في 1994 والتي نشأت كرد فعل على الحرب الروسية ضد الشيشان وقد انصهر التونسيون في هذه الحركة وتبوأ البعض منها مناصب قيادية ثم نأى إلى الحرب على العراق في 2003 حيث استنفر العديد من الشباب العربي للجهاد ضد القوات الأمريكية المحتلة للأراضي العراقية ومن بينهم الشباب التونسي والمتأمل في أسباب انضمام هؤلاء للحركات الجهادية فيلاحظ أن دافعهم الأساسي هو الذود عن الهوية الإسلامية و القومية العربية ومقاومة المحتلين سواء كانوا روسا أو أمريكان وما يحملونه من أمموزج استعماري حدائلي لطمس الهوية الإسلامية العربية وهو شيء مرفوض باعتبار أن الإسلام هو الأساس الفكري والهوياتي والإيديولوجي للعالم الإسلامي. نعود الآن إلى الحركات الجهادية في تونس خاصة عملية سليمان في 2006 وان أردنا تحليل أسباب ظهور هذه الحركات في تونس آنذاك سنقول:

- أن إلغاء التعليم الزيتوني وإفراغه من شرعيته العلمية دفع الشباب للبحث عن مصادر أخرى لطلب العلم والفقهاء الدينيين كالسفر إلى مصر أو الخليج أو حتى من الفضاءات الدينية المنتشرة خاصة وأن أغلبية الشباب تأثروا بالمرجعية السلفية الوهابية والتي هي جهادية في تنظيرها الديني.
- كذلك وكما أسلفنا الذكر سابقا الحروب الغربية على بعض البلدان الإسلامية والتي رأى فيها الشباب أنها ليست حربا على النظم الحاكمة بقدر ماهية حرب على الإسلام وربط هذا التقهقر التاريخي بابتعاد المسلمين عن عقيدتهم وإغفال العمل بها وسعيهم للتشبه بالغرب فوقوا في التبعية المطلقة.
- نقمة بعض أبناء المنتمين للحركة الإسلامية على الممارسات القمعية للدولة في حق آبائهم وسياسة العنف الممنهجة نحوهم مما ولد لديهم نقمة على النظام الحاكم وبالتالي انخراطهم في حركات أكثر تشددا وتزمتا من حركة الاتجاه الإسلامي أو بمعنى أصح حركة النهضة ذات التوجه الحدائثي.
- عودة الجهاديين التونسيين من الشيشان والبوسنة بأفكار دعوية جهادية ونشرها في صفوف الشباب وهو ما تجلت نتائجه أساسا في أحداث سليمان 2006.

2-4 الحركات الدينية مابعد الثورة:

لقد شهدت تونس ما بعد الثورة حراك إسلامي كبير متمثل أساسا في عودة حركة النهضة إلى الواجهة السياسية والاجتماعية للدولة التونسية وقد استمدت شرعية شعبية كبيرة باعتبارها نموذج موازي للنظام النوفمبري وما كان ينطويه من ظلم واستبداد وتهييش اقتصادي والمتأمل في المشهد السياسي سيرى أن الحركة ووجت لسياسة مثالية تماثل أو بلغة أصح تتقارب مع الأنموذج السياسي التركي ونقصد حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية الغير معادية للغرب والتي تنتهج الأنموذج العلماني بمعنى (التدين العلماني) وهو ما لقي رواجاً بين الفئات الشعبية وقد حصلت على أغلبية المقاعد في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 2011 بنسبة 89 مقعد من جملة 217 إلى جانب هذه الحركة ظهر حزب التحرير كواجهة إسلامية أخرى لا تعترف بالدولة كنظام وكيان سياسي بل تعترف بالخلافة كحتمية تاريخية

وكنظام أساسي للنظم الإسلامية التقليدية ولم يلقى هذا الحزب رواجاً في الأوساط الشعبية إلا في فئة قليلة بسبب أفكاره المتطرفة والتي أدت إلى سحب رخصة العمل السياسي منه وهذا يدل على أن التدين الفعلي في تونس هو تدين علماني بحث يخضع لمبدأ سيادة الدولة والاعتراف بها ككيان سياسي ونظام حكم شامل. لكن وبسبب تغير نمط الحكم في تونس ولتقل أمام الصراع السياسي بين الأحزاب الإسلامية والشيوعية والديمقراطية على كيفية تسيير الحكم صار هناك خلل في المنظومة الأمنية الوطنية فشهدت البلاد سلسلة من الاغتيالات السياسية تحت ما يمكن أن نسميه " الإشراف التكفيري" بحيث أن الجماعات التكفيرية برزت إبان الانتخابات كاحتجاج على عدم تفعيل حركة النهضة للنظام الإسلامي كأساس الحكم لكن الحقيقة الثابتة أن هذه الحركات هي حركات إيديولوجية ذات تمثلي أصولي ممنهج (مثل كتبية عقبة ابن نافع وأنصار الشريعة).

تمثل حراكهم أولاً في الدعوة للانضمام إلى حركة الجهاد في سوريا وصراعها ضمن القوى المحتجة على نظام الحكم السوري وممارساته الإنسانية ثم انخرط نفس هذه الحركات فيما يسمى "بداعش" باعتبارها منظومة خلافة إسلامية حقيقية تمارس كافة أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي إنشاء خلايا حركية في الدول العربية ومنها تونس لكن الملاحظ أن فكرة الإسلام المتطرف أو لنقل ظاهرة الغلو الديني هي نتاج أساسي لفشل الحكومات المتعاقبة بعد الثورة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد الوطني مما أدى إلى تعميق هوة الفقر والتهميش في الأوساط الاجتماعية خاصة ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمعيشية للمواطن بنسب تصل إلى 83%، وكذلك ارتفاع نسب البطالة عما كانت عليه من قبل خاصة في صفوف الشباب الجامعي وسياسة المحاباة التي يعتمدها أصحاب المناصب في تعيين الموظفين الذين غالباً ما يكونون من ضمن عائلاتهم أو معارفهم كل هذه العوامل خلقت نوعاً من الضغينة على النظم الحاكمة بما أن الخلايا الاستقطابية تعتمد أساساً مثل هذه الظروف وتصر على أن العدالة الوحيدة لا يمكن أن تتحقق إلا في صلب نظام إسلامي يقوم على الخلافة والشريعة كمنهج حياتي ونظام حكم لذلك نرى أن أغلبية المستقطبين هم شباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 35 سنة من ذكور و إناثو أغلبية هؤلاء الشباب هم شباب خريج جامعات مثل الطب والفيزياء والكيمياء والاعلامية والهندسة وكلهم متأثرون بهذا الفكر الإيديولوجي ويوظفون قدراتهم العلمية في العمليات الإرهابية المنظمة والحقيقة أنه

في الماضي كان الاستقطاب ينظم في أوساط شبابية ذات تعليم محدود أما المؤسف اليوم أن الاستقطاب يلقي رواجاً في كوادرات شبابية متعلمة كانت يمكن أن تستفيد منها الدولة التونسية لكن سياستها التهميشية لهؤلاء الشباب جعلهم معادون للأرض كانت مرتعاً لأحلامهم وأمالهم وتطلعاتهم المهنية والعلمية لكن للأسف أمام هذا الديب الفكري الإيديولوجي والتطور التكنولوجي الذي تعتمده الحركات الأصولية في استقطابها وأمام بارونات التهريب ونقص ههنا طبعا تهريب الأسلحة والتي نشطت في سبع السنوات الماضية تحت إشراف بعض النظم السياسية التي لم يزل عنها الستار إلى اليوم، والتي هي مسؤولة أيضاً في خلق شبكات تسفير للبور التوتير مقابل عائدات مالية ضخمة ضاع هؤلاء الشباب في هلامية الفكر الظلامي باعتباره المرجعية الدينية والمثلة لمنظومة العدالة إلهية. لكنهم في حقيقة كانوا أدوات وبيادق تنفيذية لأجندات سياسية بحتة وهذا ما يجلينا إلى مفهوم التلازم الديني بالسياسي.

خاتمة

إن للدين أبعاد متنوعة نتيجة الاحتكاك الثقافي داخل المجتمع وبين الأفراد وجلهم ينظرون للدين على أنه عقيدة وان هذه العقيدة ملزمة للجميع، ومع ذلك فان بعض الناس ينظرون له على أنه مجرد ظاهرة اجتماعية وان كانت ترقى إلى حد العالمية. بغض النظر عن هذا الموقف أو ذاك لا شك بان الدين يمثل مجالاً من الأنشطة والأشكال والرموز في منتهى الأهمية بالنسبة إلى الأفراد والجماعات وكذلك الظاهرة الدينية تحمل في طياتها عناصر حيوية وتصورات محركة للمجتمع لكن وبسبب تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والأحداث الإرهابية التي هي نتاج أساسي لتغير منظومة القيم الإنسانية في ظل عدم تكافؤ الفرص وسياسات التهميش أصبحت الظاهرة الدينية سبباً للانقسام الرابط الاجتماعي بعد أن كانت سبباً أساسياً في تماسكه وتآلفه.

عموماً إن أشكال الدين في تونس لا تنحصر أساساً في هذه النماذج التي عرضناها سابقاً بالعكس نجد أن الوسط العقائدي التونسي زاخر بعدة أشكال أخرى مثل الدين اليهودي والدين المسيحي والاباضي وقد نشط الدين الشيعي خاصة بعد الثورة كما لا ننسى أيضاً الدين البهائي وهذا النمط الديني دخل إلى تونس سنة 1921 وله الكثير من الأتباع اليوم. لكن الملفت للانتباه هو تلك

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

العقيدة التي انتشرت في صفوف المراهقين ونقصد عبدة الشيطان بما تحمله من ممارسات خطيرة على أبنائنا والتي كانت سبب في تفشي ظاهرة الانتحار في الأوساط المنتمة إليها كما لا يمكن أن ننسى أيضا التدين الهندوسي الذي بدأ يتفشى في الأوساط الشبابية خاصة كلية الفنون التشكيلية.

فهل هذا التنوع التديني يمكن أن يقود تونس الى صراعات طائفية وفكرية خاصة في ظل تنامي التعصب العقائدي لبعض المواطنين؟

لكن إن ما نؤكدُه فعلا أنه يجب طرح هذا الموضوع على طاولة البحوث والدراسات السيسولوجيا والسياسية والأمنية أيضا.

Conclusion:

Religion has a variety of dimensions as a result of cultural friction within a society and among individuals, and most of them view religion as a doctrine. This doctrine is binding on all, however some people view it as a social phenomenon. Regardless that there is no doubt that religion represents an area of activities, forms and symbols of the utmost importance to individuals and groups as well as the religious phenomenon carries with it vital elements and perceptions of society, but because of the impact of social and economic transformations and terrorist events Which is a product of the fundamental change in the human value system in the unequal opportunities and policies of marginalization became the phenomenon of religious division split society after it was a key reason for its cohesion and perception In general, the forms of religiosity in Tunisia are not confined mainly to these models, which we have previously presented. On the contrary, the Tunisian ideological center is full of other forms, such as Jewish religiosity, Christian religiosity, and animosity. The sea__ religiosity has been active especially after the revolution, and the Baha'i religiosity, and_ this religiolisity kind entered Tunisia in 1921 and has many followers today. But the most striking is the doctrine that spread among the adolescents and we mean the devil worshipers with the dangerous practices for our children, which was the cause of the phenomenon of suicide in the circles belonging to it also can not forget the

Hindu religiosity, which began to spread in youth circles, especially the Faculty of Fine Arts. So can this religious diversity lead Tunisia to particular sectarian and ideological conflicts within the growing ideological fanaticism of some citizens ? But what we really confirm is that this issue should be put on the table of research and studies of sociology, political and security as well.

المراجع باللغة العربية:

- أركون محمد: الفكر الاسلامي نقد واجتهاد ترجمة وتعليق هشام صالح المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993 ص 153
- التواتي مصطفى : الحركة الاستعمارية بتونس الإسلام والسياسة مؤلف جماعي (الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة طبعة 1 ص 198 سنة 1991
- آلان كريستلو / Algerian Islam in a time of transition Maghreb Review .1930 Vol 8 No 5.6
- بيومي محمد أحمد، علم الاجتماع الديني ومشكلات العالم الإسلامي، دار المعرفة الجامعية 2002 ص 184-185
- جويرو زهية: الاسلام الشعبي، 2007 ص 41.
- دراج فيصل وآخرون: الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية (جزءان م.د.ع) ط 3/2000.
- طوالي نور الدين: في إشكالية المقدس: ترجمة وجيه البعيني ط1 بيروت، منشورات عويدات 1988 ص 22
- غيث محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 2006، ص 3.
- كل الإحصائيات مأخوذة من مقالة بعنوان ممارسة الشعائر وفضاءات العبادة الاسلامية في تونس بقلم الدكتور منير سعيداني ورقة مأخوذة من دراسة مشتركة بين منتدى العلوم

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- الاجتماعية التطبيقية والمرصد الوطني للشباب والصندوق العربي لحقوق الانسان حول مفهوم التدين وحرية الضمير ص 78 سنة 2015.
- وناس منصف: الدين والدولة في تونس (1957 و 1987) ورقة قدمت إلى ندوة الدين في المجتمع العربي (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1990) ص 473.

Sources and references:

Arabic:

- Arkoun Mohamed: Islamic Thought Criticism and Ijtihad Translation and Commentary Hisham Saleh National Book Foundation, Algeria, 1993 p. 153
- Touati Mustafa: The colonial movement in Tunisia Islam and politics Collective author (Casablanca Press of the new success edition 1 pp 198 years 1991
- Alain Cristallo / Algerian Islam in a time of transition Maghreb Review Vol 8 No 5.6.
- Bayoumi Mohamed Ahmed, Sociology of Religion and the Problems of the Islamic World, Dar al-Maarifa University 2002, pp 184-185.
- Guerro Zahia: Popular Islam, 2007 ;p 41.
- Draï Faisal and others: Islamic parties, movements and groups (two parts) d 3/2000.
- Tualabi Noureddine: In the Problem of the Holy: Translated by Wajih Al - Bani 1 Beirut, Oydad Publications 1988, p 22.
- Ghaith Mohamed Atef: The Dictionary of Sociology, Dar al-Maarefah University Alexandria 2006, p3.
- - All statistics are taken from an article entitled "Practice of Rites and Spaces of Islamic Worship in Tunisia" by Dr. Mounir Saïdani, paper taken from a joint study between the Applied Social Sciences Forum, the National Youth Observatory and the Arab Fund for Human Rights on the concept of religiosity and freedom of conscience p78;2015.
- Wanes Moncef: religion and state in Tunisia (1957 and 1987) Paper presented to the seminar on religion in Arab society (Beirut Center for Arab Unity Studies 1990) p. 473.

المراجع باللغة الأجنبية:

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- Claud Riviere : Socio- anthropologie des religions Paris : Armand Colin/ Masson, 1997, P16
- Emile Durkheim : les formes élémentaires de la vie religieuses. PUF. 1912 P65
- Jacques Maitre, la religion populaire, Encyclopédie universalise, 2007
- James william (2004) « the varieties of religious experience » Routledge Centenary Edition, London and New York.P26.
- Rodinson. M. L'Islam politique et croyance. Fayard 1993. P30.

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

مقاربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال برنامج تعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية
كابدال CapDel 2017: واقع، تحديات وآفاق.

الدكتور ابرادشة فريد

كلية الحقوق العلوم السياسية جامعة المسيلة، الجزائر

bradchafarid80@yahoo.com

تاريخ الإيداع: 2019/05/24 م تاريخ التحكيم: 2019/06/29 م تاريخ القبول: 2019/07/15 م
الملخص:

سنتطرق من خلال هذه الدراسة الى دراسة معضلة الديمقراطية التشاركية في الجزائر، لاسيما بعد ظهور العديد من المشاكل في طريقة عمل الادارة المحلية عموما والجماعات المحلية خصوصا، كمشكلتي الاستقلالية المالية وخلق الثروة، الأمر الذي أدى صراحة الى كثرة الاحتجاجات الجماهيرية وتفاقمها على مختلف القرارات الرسمية المركزية والمحلية منها، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى الإعلان عن ميلاد برنامج استراتيجي لدعم وتعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، وهو مشروع شراكة بين كل من الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والاتحاد الأوربي يمتد من 2017 الى 2020، وغرضه الرئيسي ترقية ودعم المشاركة الجماهيرية في عملية اتخاذ القرارات. والاشكالية التي سنعالجها ستمحور حول فكرة: ما هي مختلف الأليات الأساسية التي يجب الارتكاز عليها في الميدان بغرض إنجاح وإرساء مشروع الديمقراطية التشاركية المحلية الجزائرية في إطار برنامج CapDel؟

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، الديمقراطية التشاركية ، تعزيز القدرات المحلية، كابدال.

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

**Participatory Democracy Approach in Algeria through the Program
for Strengthening the Capacities of Local Development Actors CapDel
2017 Reality, challenges and prospects.**

Dr. Bradcha Farid

faculty of Law and Political Science University of M'sila, Algeria

bradchafarid80@yahoo.com

Abstract:

In this study, we address the problem of the emergence of many problems in the way local communities worked and the failure they experienced in Algeria, especially in the issues of financial independence and wealth creation, which led to the large number of mass protests on various local decisions. The announcement of the birth of a strategic program to strengthen the capacity of local development actors, called the CapDel program, which is a partnership project between Algeria and UNDP and the European Union, 2017 – 2020, the principal goal is to promote the public participation in the decision-making process, along with Official local authorities.

key words: Local governance, participatory democracy, and strengthening of local capacities, CapDel program

مقدمة:

تعيش أغلب دول العالم المعاصرة مرحلة من الانفتاح العام، مواكبة في ذلك كل التطورات والمستجدات الحاصلة على كل الصعيد، لاسيما تلك المتعلقة بالوحدات والمجتمعات المحلية، ولعل من بين أكثر تلك المظاهر الانفتاحية بروزا ذلك الاتجاه الحكومي الرسمي نحو تبني مختلف برامج الديمقراطية التشاركية، تلك البرامج التي وُلدت أساسا من رحم عملية التحول العالمي نحو الديمقراطية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، يحدث هذا كله في إطار تصاعد الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي تحدث عنها المفكر الأمريكي الشهير صمويل هنتجتون صاحب كتاب صدام الحضارات.

إنّ برامج الديمقراطية التشاركية في فضاء المجتمعات المحلية، قد أتاحت فعلا فرصا كبيرة وواضحة لمشاركة الجماهير المحلية في شؤون الحكم وفي اتخاذ القرار وصناعة السياسات و تقويمها كذلك، الى درجة تطور الأمر معها الى حد تمكن المواطن البسيط من كبح جماح الكثير من القرارات التي اتخذتها ومازالت تتخذها السلطات الرسمية سواء مانت مركزية أو محلية، بالموازاة مع ما تفرضه مصالحه المتزايدة يوما بعد يوم. والغريب في الأمر أن بعض تلك المطالب مبالغ فيه وغير قانوني؛ كمسألة غلق المرافق العامة وتعطيلها عن أداء مهامها، إلا أنّ السلطات الرسمية صارت تعتبر ذلك أمرا عاديا، لاقتناعها بأنّ هناك تقصيرا صريحا من طرف المسؤولين، وبالتالي هذا ما أصبح يدل وبكل وضوح على أنّ المجتمعات المحلية المعاصرة لم تعد تلك المجتمعات التقليدية البسيطة المطالب، المحدودة الوعي بمستقبلها ومستقبل أجيالها اللاحقة. ومنه فإنّ هذه الموجة الرابعة للتحوّل الديمقراطي . إن صح التعبير . قد أتاحت فرصة ذهبية غير مسبوقه للمجتمعات المحلية في دول العالم الثالث بالتحديد، بهدف صقل وتطوير أفكارها الى درجة أنّها ستصبح كل شيء بعدما كانت بالأمس القريب لا شيء.

هذا الأمر نلاحظه ونعيشه يوميا من خلال السعي الحثيث والجاد من الحكومة الجزائرية ممثلة في سلطاتها العمومية المركزية والمحلية نحو تبني مقاربة جديدة أساسها تقريب الادارة من المواطن وتسهيل تقديم الخدمات العمومية عن طريق تدعيم ملف رقمنة الإدارة وإلغاء الكثير من التعاملات الإدارية التقليدية التي تقوم على تضییع الوقت والجهد والمال، بالإضافة الى استعمال الأوراق والطابعات والحبر وغير ذلك، لأنّ كل هذا قد أصبح من الماضي الذي لا يلتفت إليه. طبعا لا شيء في سياسات هذا العالم يمكن أن تولد من العدم، ولذلك فإنّ هذه الموجة الجديدة للتحوّل العالمي نحو فكرة الديمقراطية التشاركية إنما هي في الواقع نتيجة لضغط أمريكي . غربي كبير على جميع دول العالم لولوج باب العولمة التي يعتبرها البعض في الحقيقة أمركة أو عولمة أمريكية للعالم، وبما أنّ النظام المتبع في أمريكا هو نظام قائم على فكرة الحكم المحلي أين تمارس فيه المحليات شؤونها باستقلالية جد عالية، تلك الاستقلالية التي تسمح بقوة غير معهودة للجماهير المحلية للمشاركة في كل كبيرة وصغيرة في شؤون الحكم والتنمية، كل هذا يبين وبوضوح أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ومن منطلق التفوق الحضاري والتكنولوجي... الخ على دول العالم، تريد نشر نموذجها للحكم المحلي وفق منطلق من ليس معي فهو ضدي، وهو طبعا نفس المسار الذي يلاحظ عند قراءة العديد من التقارير حول

الديمقراطية التشاركية، سواء تلك الصادرة عن الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو مراكز الأبحاث الأمريكية، أو حتى بعض تقارير حقوق الإنسان والتنمية الصادرة عن المراكز الموجهة من طرف الغرب، أو حتى من طرف البعض من أبناء جلدتنا من العرب والمسلمين الذين تأثروا بالأفكار الغربية الى حد أصبحوا معه أشد دفاعا عن عقيدة الآخر أكثر من دفاع الآخر نفسه عن عقيدته وأفكاره.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة الوصفية التحليلية الى سبر أغوار برنامج الديمقراطية التشاركية في المجال المحلي خاصة برنامج كابدال، جاهدين الى التوصل الى كيفية تطبيق مختلف الاليات والميكانيزمات التي تساهم في تطبيق فكرة التشاركية على أرض الواقع، بدل التركيز على الخطابات والكلام الذي يبقى عادة حبيس الادراج والمكاتب. كذلك لا بد من ضرورة وحتمية التعرف على أهم أسباب اللجوء إلى مثل هذه البرامج وأهميتها. وأيضا ما هي الصعوبات التي قد تعترضه عند التطبيق؟

الإشكالية : إنّ مجال البحث والاستقصاء في هذه الدراسة يدفعا الى السعي في كيفية خلق أليات تطبيق تلك النظرية الديمقراطية التشاركية في المجال المحلي التي جاء بها برنامج كابدال الجزائر، وعلى هذا الأساس فمجال الدراسة في واقع الأمر لا يتطرق فقط الى الإطار النظري والمفاهيمي الذي نجده يملء الكتب والمجلات والخطب الرنانة للقادة والزعماء، ولكن يتعداه الى كيفية الانتقال أو التنقل بفكر جميع فواعل التنمية المحلية نحو كيفية إرساء هذه الافكار الراقية على أرض الواقع. ولهذا سوف ننطلق من الاشكالية الاتية: ما هي مختلف الأليات الأساسية التي يجب الارتكاز عليها في الميدان بغرض إنجاح وإرساء مشروع الديمقراطية التشاركية المحلية الجزائرية في إطار برنامج CapDel ؟

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي (الايتيمولوجي) لمفاهيم الدراسة

إنه وفي ظل الانتشار الواسع لوسائل الاعلام و تكنولوجيا المعلومات التي قربت المسافات ووفرت المعلومات وطورت النقاشات... الخ، كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تواكب تلك الطفرة التكنولوجية والرقمية حتى تصل الى غايات التنمية والتقدم المجتمعي، طبعاً دون أن نغفل القاعدة الأساسية في نظرية الديمقراطية التشاركية، والتي تؤكد وتنص على حقيقة أكيدة وهي أنه لا ديمقراطية مركزية دون ديمقراطية محلية، ولا تنمية

وطنية دون تنمية محلية، بل الأکید الأكبر أنّ الديمقراطية في الواقع وفي جذورها التاريخية الغربية لم تستحدث إلاّ في الفضاء المحلي، كما أنّها لن تنجح إلاّ بمشاركة فعالة من الجمهور المحلي، وما عدا هذا المسلك فهو خروج عن القاعدة الديمقراطية، ومضیعة للوقت والجهد والمال، من خلال تنظيم انتخابات شكلية أقل ما يقال عنها أنّها حق أريد به باطل.

المطلب الأول: كرنولوجيا فكرة الديمقراطية التشاركية في الجزائر

فيما يتعلق بالجمهورية الجزائرية فهي دائما وكما عودت المجتمع الدولي منذ الاستقلال، السبابة إلى تبني معظم المبادرات والمقاربات الدولية، خاصة التي تكون تحت إشراف الأمم المتحدة، و لاسيما تلك المتعلقة بموضوعات الديمقراطية والتنمية والحكم الراشد وبرامج إصلاح العدالة وترقية حقوق الانسان وقضايا المرأة والبيئة... الخ، وقد شهدت الجزائر أول عملية للتحويل الديمقراطي عقب ميلاد أول دستور تعددي عام 1989، (لا يمكن التحدث عن فكرة التشاركية في نظام الحزب الواحد، لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه) ورغم ما قيل عن تطبيقات هذا الدستور فيعتبر حجر الأساس في بناء عملية التحويل الديمقراطي التعددي في البلاد، طبعاً رغم ما عرفته الحياة السياسية من عثرات، تلك العثرات التي ليست خاصة بالجزائر وحسب، لأنّ هذه الظواهر قد حدثت حتى في أكبر الديمقراطيات في العالم، ولهذا فإنّ مؤسسات الدولة الجزائرية الرسمية في كفاف مستمر من أجل ترسيخ وبناء أعمدة الديمقراطية الحقيقية التي أساسها حكم الشعب لنفسه بنفسه، أو الأقل عبر ممثليه في مختلف المجالس المنتخبة سواء المحلية أو المركزية، لكن مؤخرًا تطورت المقاربة الجزائرية نحو تبني فكرة التحويل الديمقراطي عن طريق محاولة تفعيل آلية إشراك الجماهير المحلية مباشرة في اختيار وتحديد متلطباتها التنموية بكل حرية وعن طريق إحياء مختلف قنوات التمثيل الشعبي والجماهيري؛ كمنظمات المجتمع المدني، الحركة الجمعوية، منظمات حقوق الانسان، الاحزاب السياسية، جماعات المصالح وغيرها .

وكجميع الاصلاحات المنتهجة في أي دولة فإنّه لا بد أن تتزامن هذه الاصلاحات مع وجود مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تعتبر متغيرات موضوعية بل ومتوقعة الحدوث والتي تعترض مسار تلك العملية التحويلية نحو الديمقراطية التشاركية، و سواء كانت تلك العراقيل متمثلة في الذهنيات الجامدة التي لا تقبل التغيير، أو

في تناقضات النصوص القانونية وتطبيقاتها في الميدان، فإنّ ما يهم في الأمر أنّ هناك ورشات وطنية وإقليمية وحتى دولية للإصلاح والتقويم قد تمّ مباشرتها منذ بداية الألفية الثالثة بقيادة الرئيس الجزائري السابق، وبإشراف ومتابعة من السادة وزراء الداخلية المتعاقبون، لأنه يجب أن يُعلم ابتداءً بأنه لا إصلاح دون عراقيل كما أنه لا صواب دون أخطاء، بل ولا تطور دون توقع عناصر مقاومة التغيير، وإنّ الذي لا يضع الخطأ في خارطة طريقه، أو لا يتوقع المطبات والعثرات لا يمكنه على الإطلاق أن يتصدر مسؤولية مهما كانت تلك المسؤولية بسيطة.

لقد تغيرت جميع المعادلات في الجزائر إذ أصبح المواطن ومنظمات المجتمع المدني وقبلها جميعا مؤسسات القطاع الخاص (رجال الأعمال) تتمتع بدور محوري في العديد من المسائل والقرارات سواء تلك التي تتخذ على المستوى المحلي أو المركزي، إلى درجة أنّ العديد من تلك القرارات التي تمّ اتخاذها من طرف الأجهزة الرسمية للدولة، كانت جميع تلك الأطراف أو على الأقل البعض منها بصيغة أو بأخرى شريكة فيها، أما تلك القرارات التي لم يكن المواطن شريكا فيها وتمّ اتخاذها بشكل فردي من مختلف مؤسسات الدولة. لاسيما تلك التي كانت في غير صالح المجتمع. فقد تمّ التراجع عنها ولم تنفذ عبر ضغوطات واحتجاجات من بعض تلك الأطراف أو حتى من جميعها، وهذا ما اتضح بشكل جلي بعد المحاسبات التي طالت العديد من رجال الاعمال والبنوك بعد الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019.

إذن فعلى هذا الأساس استطاع المواطن المحلي في الجزائر وفق هذه النظرة المستحدثة، ومن خلال العديد من القنوات كالمُنظمات الجماهيرية وحقوق الانسان، النقابات، الحركة الجمعوية... الخ، أن يكون قويا ودائم الحضور، وربما هذا الدور الذي لا تتحدث عنه لا الصحافة عموما الأجنبية، ولا حتى المعارضة. التي لم تكن في السابق تدع مجالا للنقد إلا وتنتهجه. في الاشارة الى بروز هذا الدور الذي أقل ما يقال عنه أنه في نمو مستمر، لأنه حينما نتطرق الى الدور الكبير والمتنامي والتأثير الواسع لمؤسسات القطاع الخاص ممثلة في كبار رجال الأعمال الذين أصبحوا حقيقة يمثلون قوة لا يستهان بها في صناعة السياسة العامة في البلاد، إن لم يكونوا فعليا القوة الأولى في صناعة القرار (بحكم أنّ هذا القطاع الحيوي فعليا يشغل في الجزائر حوالي

7 ملايين عامل، بالإضافة الى الامتيازات التي تحصل عليها هؤلاء في مختلف المجالس الشعبية المنتخبة). (جريدة الوسط الجزائرية، موقع انترنت:

<https://www.elwassat.com/frontpage/6548.html>

إذن ما يلاحظ على الاتجاه العام في العالم النامي هو اتجاه ظاهري نحو ديمقراطية Democratization الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن كما قال الأستاذ معارف إسماعيل أنّ ذلك التوجه لم يكن نتيجة قرار سلطوي مستقل أو عفوي، ولكنه للأسف كان نتيجة ضغوطات داخلية وأخرى خارجية، وربما هذا ما أدى الى بطء عملية التحول الديمقراطي وعدم جديتها منذ أكثر من ربع قرن مضى. (معارف، 2009، ص 429) يحدث هذا في الوقت الذي يطرق الغرب أبواب الموجة الرابعة من الديمقراطية متجاوزين الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي تحدث عنها صمويل هنتجتن، تلك الموجة التي وللأسف لم تجد لها الى يومنا هذا مجالا للتطبيق في معظم فضاءات دول العالم الثالث. أما الأستاذ مارتن غريفيتش فقد تحدث عن ما هو أكبر من الديمقراطية الكلاسيكية التي سماها بالديمقراطية الانتخابية والتي اعتبرها مجرد بداية تأسيسية لمجال ديمقراطي حقيقي، مصطلحا على تسميته بالديمقراطية الليبرالية، هذه الديمقراطية التي تتيح مجالا حقيقيا لبناء عملية التحول الديمقراطي، أين يتم فسح المجال أمام المجتمع المدني الذي يعتبر أساس الديمقراطية الليبرالية؛ ولهذا يضيف غريفيتش قوله في تدعيم الديمقراطية التشاركية بأنها: " ... وضع حد للسيطرة الحكومية على المجتمع المدني ". القول السابق طبعاً لا يعني بالضرورة أنّ وجود انتخابات نزيهة يعني أنّ النظام ديمقراطي حقيقة، فالديمقراطية الحقيقية هي تلك التي تركز على ضرورة أن لا يكون الجزء الأكبر من الشعب خارج العملية الانتخابية، أما العكس فهو أبعد عن الديمقراطية بعد الرأسمالية عن الاشتراكية. (غريفيتش، 2008، ص 211. 213).

ولأنه إذا تمنا العبارتان المتعلقةتان بالمجتمع المدني وكذلك بالجزء الأكبر من الجماهير الشعبية التي تبقى خارج العملية الانتخابية، فإنها دعوة الى تبني ما يمكن تسميته بالديمقراطية التشاركية التي يتزايد فيها دور المجتمع المدني والمواطن بالتحديد الذي سوف يشعر يوماً بعد يوم بمدى أهميته في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجماعته المحلية أولاً و لجماعته الوطنية ثانياً، ثم العالمية فيما بعد بصفته مواطناً عالمياً. ونتيجة

لكل هذه التطورات الداخلية والخارجية وجدت الحكومة الجزائرية نفسها ملزمة بتنفيذ وتجسيد العديد من الاصلاحات القانونية والدستورية التي تعهدت بها سابقا ، لاسيما في مجال تسهيل وجوده وصول الخدمة العمومية للمواطن وفق نمط عالي و في قمة الاحترافية والعصرية، (قامت الدولة بإصلاحات كبيرة خاصة في مجال الحالة المدنية والقضاء والوثائق الرسمية وتقليل مدة استخراجها ورقمنتها . الرقمية . وهذا بشهادة الجميع).

لقد نص التعديل الدستوري للـ: 06 مارس 2016 . في مادته 15 الفقرة الثالثة والتي تعتبر إضافة واضحة وجديدة في الحياة السياسية الجزائرية . على ما يلي: " تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية " (قانون 16 . 01، الجزائر، ص 8). هذه المادة التي كانت حقا مستندا قانونيا دالاً على ضرورة تبني فكرة الديمقراطية التشاركية من خلال جملة من المواد القانونية الأخرى التي تبين كيفية تطبيق هذه الديمقراطية التشاركية الجديدة خاصة على المستوى المحلي، وبالتحديد على مستوى قانون الجماعات المحلية وفي مقدمتها قانون البلدية 11 . 10، ولاسيما المادة الثانية منه، حيث تقول حرفياً: " البلدية هي القاعدة الاقليمية لامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، " . (قانون 11 . 10، 2011، ص 7). ولكن القانون في مجمله لم يورد نصاً صريحاً يوضح من خلاله كيفية ممارسة المواطن لهذه الصلاحية الجديدة، و لهذا يبدو من خلال الانتقادات الحكومية له خاصة بعد صدور التعديل الدستوري للـ: 6 مارس 2016 السالف الذكر إمكانية ميلاد قانون بلدي جديد يكون متماشي مع تطلعات المواد 15، 16، 17 من التعديل الدستوري السالف الذكر، وهذا أمر منطقي بالنظر إلى التطورات التي عرفتها الجزائر وتشريعاتها.

وبهدف تدعيم وترسيخ التعديلات الدستورية المستحدثة فقد سارعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر الى ضرورة إعلان ميلاد مجموعة من المشاريع الوطنية والدولية ذات الشراكة بهدف تطوير وتنمية الامكانيات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وترسيخ أعمق لبرنامج الديمقراطية التشاركية وذلك من خلال برنامج كابدال المتعلق في الأساس بتطوير فكرة الديمقراطية المحلية المشاركة، التي يتحمل فيها المنتخبون المحليون جزءاً كبيراً من المسؤولية أمام المواطنين الذين انتخبوهم.

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية

لا يختلف اثنان على أنّ فكرة الديمقراطية التشاركية هي نتاج منطقي لتطور الفكر الفلسفي الغربي، الذي تمخضت عنه هذه الفكرة نتيجة لعجز الديمقراطية التمثيلية أو النيابية عن أداء دورها المنوط بها، وبالتالي فإنّ ذلك العجز عن تفسير الواقع المجتمعي وغياب الروابط التي تقوي العلاقة بين أطراف العملية الديمقراطية (الناخب والمنتخب). على هذا الأساس بدأ التفكير العالمي في التحول نحو نوع جديد من الديمقراطية العملية التي تتركز على ركيزة أساسية من خلال إشراك المواطن في شؤون الحكم، ورد الاعتبار لصوته قبل وبعد العملية الانتخابية، سواءً تعلق الأمر بعملية صنع القرار السياسي أو بتدبير جميع الشأن العام، خاصة تلك المسائل التي تعنيه مباشرة في وحدته المحلية. وكما قال الدكتور عمر أزراج تهدف هذه الديمقراطية التي مبدئها الأساسي التشارك أو المساهمة في عملية إحياء ودعم كل أليات التفاعل بين المواطنين والحكومات أو على الأقل في تفعيل دور المستشارين المحليين ومختلف الهيئات والتجمعات التي تساهم في دفع هذه العملية قدما الى الأمام. (عمر أزراج، <http://alarab.co.uk/%D8%A7%D9>) وهو ما سوف نراه من خلال عرضنا لمشروع كابدال الجزائر 2017.

كذلك التعرف الديمقراطية التشاركية حسب الفقه الإداري على أنّها صورة جديدة من صور الديمقراطية، إذ تتلخص فكرتها العامة . التي تبدو بسيطة في طرحها معقدة في تنفيذها . بأن يشارك المواطنون مباشرة في مناقشة شؤونهم العمومية واقتراح الحلول واتخاذ القرار المتعلقة بهم، بطبيعة الحال كل بلد حسب طبيعة نظام حكمه. (رحمان وعزوزي، 2016، ص 226). عطفًا على ما تقدم فإنّ فكرة الديمقراطية التشاركية حسب المعنى السابق تدخل ضمن إطار توسيع أفاق وميادين التشاور والمشاركة المجتمعية العامة في شؤون الحكم وتعزيز ثقافة التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة، ومن أجل إرساء دعائم حكامه محلية عمومية عقلانية وراشدة يكون عمادها وأساسها رضا المواطن. (جليل، 2019، ص 53). كما أن هناك من يعرفها بأنها العملية المجتمعية التي تمثل ذلك الفضاء ذو الأرضية الصلبة التي تبنى عليها فكرة حكم الشعب لنفسه بنفسه، وباعتبار أنّ البلدية هي أقرب وحدة قاعدية ومؤسسية لتمثيل المواطن، فهي بهذا تمثل المكان الانسب لتطبيق الديمقراطية، ومن خلال هذا النوع الجديد من الديمقراطية الجوارية نستطيع الأمم أن تجعل من هذه الفضاءات الداخلية المدارس الكبرى والرائدة لتعليم مبادئ وقيم الديمقراطية ونشرها على أوسع نطاق. (حميداني ودرويش، 2017، ص 542).

وعلى الرغم مما يقال عن حداثة هذه الفكرة في فضاءاتنا العربية لاسيما في الجزائر (1989)، إلا أنها في الواقع العالمي فإنها تعود الى فترة الستينات من القرن الماضي عندما لاحظ علماء السياسة الأمريكيين أنّ نظرية الديمقراطية التمثيلية قد قلصت من دور المواطن في الممارسة الديمقراطية؛ وفي ممارسة شؤونه العامة، بل كثيرا ما كانت الديمقراطية التمثيلية سببا في وجود قطيعة بين الناخب والمنتخب، لاسيما بعد الإدلاء بصوته، وهو الأمر الذي دفع بالمفكرين الى ضرورة التعجيل بتنفيذ فكرة الديمقراطية التشاركية كحل للأزمة التي يعانيها هذا المواطن الذي أصبح دوره في فلسفة هذه الأنظمة مقتصرًا فقط على عملية تشكيل الحكومات. (رحماني وعزوزي، 2016، ص 225). إذن فالممارسة الميدانية للديمقراطية التمثيلية هي التي أدت إلى اكتشاف عيوبها، وبذلك تم اعتبارها آلية غير كافية للتعبير والمشاركة الوطنية، فكان من الضروري إيجاد آلية جديدة يكون أساسها القويم هو التقرب أكثر من المواطن والاستماع الى طلباته والأخذ بجميع مقترحاته، واعتبارها مدخلا رئيسيا لمواجهة العديد من المشاكل اليومية لاسيما المحلية منها، وبالطبع لقد استطاعت هذه الآلية أن تقلص من حجم الاحتجاجات وتحقق الكثير من الرضا في صفوف المواطنين المحليين في وحدتهم. ولعل أكبر دليل على هذا النجاح ما حدث في كل من البرازيل، الولايات المتحدة، ألمانيا، الدول الإسكندنافية، فرنسا، فجميعها حققت نجاحات باهرة في تطبيق هذه النظرية الجديدة للديمقراطية (التشاركية أو الجوارية). (برايح، 2012، ص 103 . 104). أيضا: (مغربي، مرجع سابق، ص 555).

وتبقى التجربة الجزائرية. نظرا لحداثتها بالاستقلال وبالتطبيقات الديمقراطية والعثرات التي تعرضت لها. النموذج الذي يحاول بكل قوة أن يصل الى تحقيق ديمقراطية تشاركية تجنب السلطات المركزية الاحتجاجات المتزايدة والتي فاقت كل الحدود (مثلا 11000 احتجاج سنويا)، لأنّ كل تلك الاحتجاجات مرجعها الأساسي هو تعنت ذلك المنتخب المحلي واستبداده بالرأي من خلال عدم إشراك المواطن في اتخاذ القرار الذي يعنيه بالدرجة الأولى (عدم وجود قنوات حقيقية للتواصل بين الطرفين)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لاعتقاده بقصور تلك المجتمعات فهو يتصرف أبويا ونيابة عنها، ومنه تكون الكارثة ويتم تحميل السلطات المركزية المسؤولية، ولهذا فإنّ هذه الآلية التي جاءت بها فكرة التشاركية سوف تضع السلطات المحلية في نقطة تماس مباشرة وحساسة مع المواطن، مما يتطلب الحسابات ألف مرة من طرف المسؤول المحلي قبل اتخاذ أي قرار أو سلوك أي سلوك.

المطلب الثالث: أهمية الديمقراطية التشاركية في عملية التنمية المحلية

منذ حصول الجزائر على استقلالها الوطني في 05 جويلية 1962، والنظام السياسي الجزائري يحاول أن يسوق فكرة النظام الديمقراطي النيابي (التمثيلي)، ولكن الواقع الذي كان ممارسا في المحليات الجزائرية وفي جميع قوانين البلدية منذ سنة 1967 الى غاية 2011، قد أثبتت جميعها بأن الديمقراطية التمثيلية لم تكن تسمح للمواطن الجزائري عموما أن يمارس المشاركة في صناعة القرار الى جانب المسؤول، ولا حتى أن يطرح انشغالاته بموضوعية وشفافية، ولذلك فقد ظهرت فكرة الديمقراطية التشاركية لتتجاوز المقاربة التمثيلية في العملية الديمقراطية، والاتجاه بكل قوة نحو تبني فكرة التشاركية فيما بين الناخب والمنتخب. (براج، 2012، ص 105 . 106). ولكي تتضح لنا مدى أهمية الديمقراطية التشاركية كمدخل رئيسي للتنمية المحلية لا بد من ضرورة مقارنتها بالديمقراطية الكلاسيكية (النيابية) ومن ثمة تظهر جذور المعادلة والاختلافات فيما بينهما على الشكل التالي: (عقوبي، 2016، ص 105 . 108).

. الديمقراطية التشاركية خيار شعبي جماهيري حر وليست مفروضة من الهيئات المركزية (سياسة الأمر الواقع) كما أنها نابعة من الأسفل (القاعدة) عكس الديمقراطية التمثيلية التي تكون نابعة من الأعلى (القمة) وبالتالي كثيرا ما تكون بعيدة عن تصور وانشغالات المواطن، وهذا الأمر واضح بين إذ كيف يحس بالمواطن من لا يعيش معه، ولهذا فقد كانت بعض الدول تشتترط على المترشح للانتخابات المحلية أن يكون مقيما في الوحدة المحلية لمدة تزيد عن الخمس سنوات.

. أيضا لا يعني أنّ الديمقراطية التشاركية جاءت لتقضي على وجود الديمقراطية التمثيلية لأنّ هذا الفهم خاطئ، لأنّها في الأساس مكملتها، وهي البوصلة الدقيقة التي تعدل مسارها وتصحح اتجاهها، وهي التي تعمل على إرجاع الديمقراطية التمثيلية الى السكة الحقيقية بهدف الاستمرار والاستدامة.

. بالإضافة إلى أنّها تتيح إمكانية التفاعل الايجابي بين المواطن المحلي وإدارته المحلية وذلك بهدف تسهيل عملية استيعاب المطالب وتسهيل تنفيذ المشاريع على أرض الميدان.

. التشاركية أفضل من التمثيل من حيث مشاركة جميع المواطنين أو على الأقل العدد الكبير منهم في تشخيص مشاكلهم وتشريح أزماتهم، وبالتالي سهولة رسم السياسات العامة المحلية .

. الاستثمار في المعارف وتطوير البرامج التعليمية لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها الإدارات المحلية، ومنه تطور الوحدات المحلية يكون بطريقة سلسلة ومدروسة وعلى مدى منظور.

المبحث الثاني: مفهوم برنامج كابدال لتعزيز قدرات الإدارة المحلية

في واقع الأمر هذا البرنامج هو عبارة عن مشروع شراكة بين كل من الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي UNDP أو PNUD والاتحاد الأوروبي UE من خلال برامجه التنموية، ولعل أكبر ما جعل هذه الأطراف تسعى لعقد هذا النوع من الشراكة هو تمتين فكرة تقريب المواطن من إداراته المحلية وجعله طرفا أساسيا في عملية اتخاذ القرارات وصنعها. فحسب الوثيقة التأسيسية للمشروع فإنّ المشروع سينطلق في 16 من جانفي 2017 وسوف تنتهي مدة تنفيذه في ديسمبر 2020 ، وقد وقّع على هذه الوثيقة كل من وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، ووزير الداخلية نور الدين بدوي، وممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة: كريستينا أمارال Cristina AMARAL .(programme pays Algérie PNUD (2016-2020).

إذن فهذا البرنامج للديمقراطية المحلية لم يولد ليركز على فكرة التشاركية في المجال المركزي، وإنما هو في الأساس تركيز على الإدارات اللامركزية خاصة البلدية والولاية، بهدف إعادة تعريف دورها ومهامها المستقبلية التي تختلف جذريا عن المهام والأدوار التقليدية، ذلك لبروز العديد من الاعتبارات وفي مقدمتها أهمية المواطن المحلي، التنمية المحلية المستدامة، جودة وسرعة الخدمة العمومية. لأنّ من خلال هذا البرنامج سوف يتم إجراء دورات تدريبية وتكوينية لفائدة المنتخبين المحليين في الأساس مع عدم استثناء كافة الاطارات الادارية للإدارة المحلية من بلديات ودوائر وولايات، وأيضا أعضاء الحركة الجمعوية والمجتمع المدني، كل هذا بهدف التعريف بالديمقراطية التشاركية، وتوضيح سبل تطبيقها وأهميتها بالنسبة لبرامج التنمية المحلية في الجزائر.

ومن خلال التأكيد الذي أبداه خبراء جزائريون في مجال التنمية المحلية والتخطيط، فإنّ هذا البرنامج التكويني الأول من نوعه والذي عرف مشاركة المنتخبين المحليين لدائرة الغزوات (بلدية نموذجية من بلديات ولاية تلمسان) والحركة الجمعوية والمجتمع المدني وإطارات الإدارة المحلية والشباب الجامعي، فالتوقع من كل تلك الدورات أنّها سوف تسهم في تحقيق نقلة نوعية في مجال التنمية المحلية التشاركية بل وشعارها الأكبر الجميع في خدمة التنمية المحلية، ولا تنمية محلية دون شراكة الجميع. (Soufi, 2018, p 9). وكما هو معلوم لدى جميع المختصين والدارسين للشؤون المحلية فإنّ الديمقراطية التشاركية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجسد على أرض الواقع دون مشاركة وشراكة الجميع، ونقصد بالجميع جميع أطراف المجتمع من مؤسسات رسمية ممثلة للدولة وأيضاً مؤسسات غير رسمية ممثلة أساساً في منظمات المجتمع المدني وأعضاء الحركة الجمعوية، وكذلك دون أن نهمّل شراكة ومشاركة قطاع حساس يعتبر بدوره عنصراً أساسياً من عناصر نجاح الديمقراطية التشاركية، إنه القطاع الخاص الذي يمثله رجال الأعمال والذين بدورهم يعتبرون الحلقة الرابطة والتوافقية بين الحكومة والمجتمع ، وهؤلاء جميعهم الذين يتمحور حولهم الدور الأكبر خاصة فيما يتعلق بفكرة خلق الثروة وكيفية بناء قدرات الإدارة والتنمية المحلية ودعم برامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر عماد الاقتصاد الحديث. كما أنّ النظرة المتفحصة والثاقبة لكل ما يحيط بنا من تجارب علمية في تنمية الشؤون المحلية، لتجعلنا ملزمين على خوض هذه التجربة التي ستكلل في الجزائر إن شاء الله بنجاح مختلف برامج التنمية والتنمية المستدامة تحديداً، ولهذا فقد أضحت غالبية دول العالم أضحت تعتمد اعتماداً أساسياً على ما تنتجه بلدياتها وعلى كل الجهود المحلية التي تزيد من قوة الدولة.

المطلب الأول: خصائص برنامج كابدال ومؤطوره

أولاً وقبل كل شيء لابد من الإشارة الى مجموعة من الأرقام والإحصائيات والحقائق التي تبين مدى جدية الحكومة الجزائرية في تنفيذ هذا المشروع الواعد للدولة ولل مواطن ولكل أطراف وحساسيات المجتمع، بحيث سيتم تمويل هذا البرنامج من طرف الحكومة الجزائرية بأكثر من 2 مليون و 970 ألف دولار ومن الاتحاد الأوروبي ب 7 ملايين و 700 ألف دولار علاوة على مساهمة ب 200 ألف دولار من برنامج الأمم المتحدة للتنمية لفائدة 10 بلديات نموذجية من بلديات الجزائر 1541 بلدية، وتمثل هذه البلديات في

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

كل من: بلدية الخروب (قسنطينة) وبابار (خنشلة) وجميلة (سطيف) ومسعد (اللفة) والغزوات (تلمسان) وجانت (إيليزي) وتيميمون (أدرار) وأولاد بن عبد القادر (الشلف) وبني معوش (بجاية). وتيغزيرت (تيزي وزو). (برنامج كابدال ببلدية الخروب، موقع: <http://www.aps.dz/ar/regions/41663>).

بينما ورد في موقع الأمم المتحدة الانمائي في الجزائر أنّ مشروع كابدال ممول من طرف كل من :

. الاتحاد الاوربي بمبلغ : EUR 7 700 000

. الحكومة الجزائرية بمبلغ: EUR 2 839 320

. برنامج الامم المتحدة الانمائي بمبلغ: EUR 190 000. (@PNUDAlgerie).

ولعل ما يلاحظ على الارقام السابقة هو نسبة التمويل الذي خصصته الحكومة الجزائرية والذي يعتبر زهيدا جدا بالمقارنة مع النتائج والثمار التي سوف يتم جنيها من جراء نجاح هذا البرنامج، كما أنّ المفارقة العجيبة وهي نسبة التمويل الذي خصصه الاتحاد الاوربي والذي قارب الثمانية ملايين دولار، وهو بالمقارنة مع 2 مليون دولار التي خصصتها الجزائر مبلغ كبير جدا، وهنا سوف يفتح المجال لطرح الكثير من علامات الاستفهام، خاصة في أهداف أو مصلحة الاتحاد الأوربي من وراء هذا التمويل، والجميع يعلم أنّ القاعدة الشائعة تقول: من يمول يتحكم. في هذا الصدد تتحجج القوى الغربية بدعمها للكثير من البرامج التنموية في الدول النامية، بحجة التقليل من الهجرة غير الشرعية نحو الدول الغربية، هذه الهجرة التي ستؤدي الى انتشار الكثير من الآفات كالجريمة المنظمة وتجارة البشر والإرهاب... وغيرها.

لقد سهر مجموعة من خيرة الباحثين و الخبراء الجزائريين على تأطير هذا البرنامج الضخم برنامج كابدال، وفي واقع الأمر هم ليسوا مجرد باحثين معزولين عن مختلف التطورات الحاصلة في العالم، لأنهم تلقوا تكويننا على مستوى عال من الاحترافية والدقة، من قبل كل من الشبكة الايطالية للجماعات المحلية - Felcos Umbria وأيضاً المعهد الكندي Nisha-Global-Shift طبعاً هؤلاء الخبراء الأجانب تم

استخدامهم من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية بهدف إعطاء دفع معلوماتي ومعرفي لهؤلاء الخبراء حتى يساهموا في تكوين مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في الإدارات المحلية الجزائرية، و حتى يكونوا عند مستوى التطلعات التي يصبوا إليها الجميع، وفي مواجهة التحديات التي تعرقل تلك المسارات، و خلاصة القول أنّ هذه البرامج التكوينية ضرورية جدا لإنجاح مثل هذه المبادرات المتعلقة بالديمقراطية التشاركية. لقد بدأ تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع من خلال عشر بلديات من بلديات الوطن، بصفتها بلديات نموذجية، وبغرض إنجاح وإحقيق هذا البرنامج الذي من خلاله ستنطلق الحكومة الجزائرية في تعميم المشروع على باقي بلديات الوطن، وخاصة فيما يتعلق بميكانيزمات خلق الثروة وانعاش الخزينة المحلية وتطوير مختلف برامج التنمية المحلية المستدامة. في هذا الصدد أيضا صرح السيد محمد دحماني: مدير مركزي لبرنامج كابدال بوزارة الداخلية والجماعات المحلية بقوله: " إنّ هذه الدورة التكوينية سوف تركز أساسا على تطوير استراتيجيات و ميكانيزمات تقديم الخدمة العمومية للمواطنين في أعلى مستويات من الكفاءة والجودة، وكذلك بهدف تأهيل كل الطاقات و الإمكانيات. " بالإضافة الى استغلال كل الموارد المتاحة في الجماعة المحلية بهدف خلق الثروة وأيضا خلق فرص العمل والشغل، بالإضافة الى تأهيل مختلف مخططات التنمية المستدامة المستحدثة طبعا على مدى خمسة سنوات. (Soufi, op – cit, p 9).

لقد انعقد هذا البرنامج التكويني ببلدية الغزوات (كغيرها من البلديات التسعة الأخرى النموذجية) والذي دام لمدة خمسة أيام في مدرسة الصيد المحلية للبلدية، إذ على الرغم من أنّ المدة التكوينية غير كافية، إلا أنّها انطلاقة مبدئية جيدة وهي سائرة نحو التحسن مستقبلا، ولهذا فقد حرص المؤطرون والمجتمعون في تلك الأيام التكوينية على ضرورة الاهتمام بتكوين المنتخب المحلي وجعله طرفا أساسيا في عمليات التنمية، كما سيحثهم هذا النوع من التكوين على اكتساب روح المسؤولية من خلال السعي الحثيث نحو كفاءات وأليات خلق الثروة، ومن خلال توظيف كافة الامكانيات المادية والبشرية وحتى العلمية في المدينة وخارجها بهدف الاستفادة من الخبرات والكفاءات المختلفة خاصة الجامعية، بهدف تحيين مناخ الأعمال وتهيئة الأجواء العامة نحو دفع عجلة التنمية الى أحسن مستوياتها. ولهذا فإنّ إشكالية التنمية المستدامة مازالت تعتبر غاية أساسية لكل الجماعات المحلية التي لا تقوم لها قائمة دون إحقيق دولة الحق والقانون والقائمة بدورها على مبادئ الحكم الراشد والتسيير الحقيقي للإمكانيات العامة المتاحة في الجماعات المحلية .

المطلب الثاني: أسباب اللجوء الى برنامج كابدال

على الرغم من المسيرة المتعثرة التي تعرفها مختلف برامج التحول الديمقراطي في العالم النامي وفي مقدمتها دولة الجزائر، إلا أنّ هناك تحسنا عالميا واضحا لعدد من الدول التي مازالت تتخبط يوما بعد يوم في برامج الديمقراطية والديمقراطية التشاركية بالتحديد. (صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، مرجع سابق، ص 7). كما أنّ التجربة الميدانية في الجزائر أثبتت بأنّ الديمقراطية التمثيلية عاشت و مازالت تعيش الكثير من العثرات نظرا لغياب الثقافة العامة لدى بعض المنتخبين المحليين وحتى المركزيين في ظل تفكيرهم الدائم والمستديم في مصالحهم الضيقة والخاصة، أو في مصالح جماعتهم الصغيرة التي ينتمون إليها، ولذلك فقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مضطرة إلى التكيف مع مختلف التطورات العالمية في مجال الديمقراطية وإيجاد البديل لعلاج هذا الداء العضال الذي أصاب المحليات، مع ضرورة وضع النقاط على الحروف وتوضيح المسؤوليات وإيقاع العقوبات الصارمة على كل المتجاوزين للخطوط الحمراء المرسومة، ولهذا فقد أصبح المنتخب في مواجهة المواطنين وجها لوجه، لأنه لطالما تم توجيه أصابع الاتهام للحكومة في حين كان المتسبب الحقيقي في تلك التجاوزات هو المنتخب المحلي الذي صوت عليه المواطنون، لكن ونظرا لعدم وجود آليات وقنوات قانونية ملزمة لا ينال المواطن إلا الوعود والكلام .

إذن لقد تم دفع الحكومة الجزائرية من طرف تلك الممارسات التي كان أبطالها منتخبون محليون وحتى مركزيون كذلك إلى اللجوء نحو ترقية الديمقراطية ليصبح فيها المواطن شريكا في كل مراحل عملية صنع القرار، بداية بإحاطته بالمعلومات والمعطيات، ولا سيما الميزانية والبرامج والمشاريع التي يتم من خلالها التداول الجماعي للوصول الى تحقيق التنمية المحلية والتي هي في الأساس المطلب الأول الذي يصبو المواطن المحلي إلى تحقيقه.

المطلب الثالث: الأهداف والاستراتيجيات المسطرة من خلال برنامج كابدال

يعتبر برنامج كابدال إطارا مؤسساتيا مبتكرا من أجل إيجاد حلول محلية للأولويات الوطنية ومن أجل خلق ترابط بين الأنشطة المتخذة على الصعيد المحلي السياسات الوطنية، حيث يرافق البرنامج مسار تطور

الإطار المؤسسي والقانوني للتنمية المحلية، وتعزيز التجانس بين مختلف السياسات الوطنية والمحلية، ودعم اندماج مختلف القطاعات. كما سيتم خلق التوافق بين المخطط البلدي للتنمية والمخطط الولائي والسياسات الوطنية لهيئة الإقليم، من أجل التقريب بين الموارد وتكريس الاستعمال العقلاني والأمثل لها. وعلى هذا الأساس سيعمل هذا البرنامج على الاستعمال الفعال للموارد المحلية والوطنية في خدمة الأقاليم والمواطنين، وأيضاً بضمن تأثير إيجابي أكبر للسياسات العمومية. إن هذا النموذج المبتكر للتنمية المستدامة والمندمجة التي يمثلها برنامج تعزيز قدرات التنمية المحلية في الجزائر سيتم ترقيته على الصعيد الدولي، وذلك من خلال أطر الشراكة الاستراتيجية المتعددة الأطراف جنوب - جنوب والشراكة على الصعيد اللامركزي. ولهذا تتوجه هذه الشراكة نحو الفاعلين العموميين و الخواص للبلديات (جماعات محلية، مجتمع مدني، جامعة، غرف تجارية... الخ)، من أجل تبادل الوسائل والتجارب المثلى مع بلديات أقاليم بلدان أخرى. وطبعاً في إطار خبرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي سيتم ترقية فكرة المواطنة النشطة والمسؤولة - خصوصاً النساء والشباب - وتحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي المحلي، وكذا تسهيل التفاعل بين مختلف مستويات الحوكمة؛ مع تقديم الدعم المالي وتقنياً موجهاً للاستجابة لأولويات تنمية الإقليم في مجال تحسين الفرص الاقتصادية وتوفير خدمات إدارية واجتماعية ذات نوعية. (@PNUDAlgerie)

إنّ جميع الورشات التي تم عقدها في البلديات العشرة النموذجية، اتفق الجميع فيها حول هدف مشترك يتمثل في تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة للجماعة المحلية و ذلك من خلال مقارنة مبتكرة يروج لها "كابدال" و الرامية الى إرساء أسس الحكامة المحلية التشاركية أو الجوارية كما يصطلح على ذلك الفرنسيون. و على العموم لقد كانت جميع تلك اللقاءات بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوربي وكذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي تتأسس وتقسّم الى مجموعة ورشات من خلال معالجة الأهداف التالية والتي تعتبر أهدافاً أساسية لأي مشروع موجه للحكومة المحلية. (موقع الالكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الجزائر، الشروط المرجعية بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي).

1. الديمقراطية التشاركية: وذلك من خلال اشراك الفاعلين المحليين في التنمية المحلية بالاستناد إلى التسيير التشاركي وفكرة التسيير العمومي الجديد التي تقوم على إن فكرة الحكومة في حقيقة الحال هي فكرة اقتصادية

في جوهرها، لها علاقة وطيدة بمتغير التسيير وليس بشؤون الحكم وطبيعة النظم السياسية المتبعة، وذلك لأنّ العامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي والمباشر في ظهور هذا المصطلح من خلال العجز الذي سجلته الدول في برامج التنمية والتطور، وهذا هو لب التقرير الدول حول الحكم الراشد الذي اصدرته منظمة البنك العالمي لمواجهة وتصحيح الخلل الذي كان في اقتصاديات دول أفريقيا جنوب الصحراء، طبعاً ولم تكن هذه التوجيهات إلاّ بعدما انتشرت العولمة على نطاق عالمي واسع، وأن معظم وحدات المجتمع الدولي قد انخرطت في تبني النظام الرأسمالي وما تبعته من تحرير لانتقال رؤوس الأموال وتحرير الاسواق فحدثت الكثير من الازمات المالية ووقع خلل في طريقة عمل مختلف الشركات المتعددة الجنسيات مما اضطر خبراء البنك العالمي الى ضرورة استحداث مؤشرات جديدة للمساءلة المالية للحكومات والشركات والمؤسسات البنكية وغيرها، مع ضرورة إخضاع كل تلك المعاملات والتعاملات الى قاعدة العدالة والمساواة. (سليمة بن حسين، 2015، ص 183).

2. **عصرنة المرفق العام (البلدي)** عن طريق تحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطن، المحلي والوطني.

3. **التنمية الاقتصادية المحلية:** تعزيز التخطيط الاستراتيجي البلدي لاسيما من أجل استحداث مناصب شغل ومداحيل مستدامة واستحداث مداخيل جديدة ذات جودة عالية ومحافظة على البيئة ولفائدة المواطن والمحلية في ان واحد.

4. **تسيير مخاطر:** عبر ترقية وتطوير برامج الكوارث على المستوى البلدي، مع تفعيل خلايا الازمات المحلية لمواجهة أي خطر محدد بالبلدية ومواطنيها.

المطلب الرابع: آليات و ميكانيزمات تطبيق الديمقراطية التشاركية في المجال المحلي الجزائري

كما أشرنا سابقا لن نكتفي في دراستنا هذه بمجرد التركيز على الناحية الوصفية من خلال تعريف الظاهرة محل الدراسة، وذلك لأنّ البحث العلمي الذي لا يدرس كيفية تطبيق المفاهيم والنظريات على أرض الواقع، والسعي الجاد نحو تطبيقها تطبيقا يماثل ويتجانس الى حد كبير مع مجالها النظري ، سيعتبر بحثا وصفيا لا

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

علاقة له بالتحليل والتفسير العلميين، وفيما يلي سوف نسوق وباختصار أهم آليات تطبيق برنامج الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وتحديدًا سنتطرق إلى أهم فواعلها. (لعشاب، 2017، ص 199 .200).

أولاً: مجالس الأحياء

تلعب مثل هذه المجالس دوراً كبيراً في كل عمليات التنمية المحلية وذلك لكونها وعاء ديمقراطي حقيقي يعمل على جمع مجموعة سكان الحي للتفكير في احتياجاتهم ومتطلباتهم، التي قد لا يتفطن لها المسؤول أو المنتخبين المحليين الذين تم اختيارهم كممثلين في تلك المجالس الشعبية، وتتألف هذه المجالس من مجموعة من مثقفي الحي و نشاطائه في مختلف الميادين المتعلقة بالتهيئة والمياه والبيئة والتنمية بصفة عامة. وطبعاً لقد أعطت مثل هذه المجالس ثمارها في تحسين وضعية بعض الملفات كملف السكن الذي أصبح يخضع لمعيار مشاركة هاته اللجان للهيئات الرسمية؛ في الأنجاز والمتابعة بل وحتى من حيث آجال التسليم.

ثانياً: مجالس الشباب

معلوم بالضرورة خاصة في دول العالم الثالث أنّ النسبة الأكبر من تعداد السكان تتمثل في عنصر الشباب، وبالتالي فهم الأدرى باحتياجاتهم العامة ومتطلباتهم التنموية، ولذلك تجدهم يتحدون في تنظيمات وجمعيات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم في مواجهة الهيمنة التي يحاول المنتخب المحلي والمركزي أن يفرضها عليهم، دون أن تكون في الأساس من متطلباتهم ولا من اهتماماتهم. لكنهم بجد ممارسة العمل الجمعي والتنظيمي في الفضاء المحلي تجدهم يتحولون الى الدفاع عن أفكار جديدة لم تكن من صميم اهتماماتهم، وبالتالي تشكل الوعي عن طريق الممارسة.

ثالثاً: ورشات السكان

يعمل السكان كذلك في مجال التنمية المحلية على إعطاء الكثير من المعطيات والقنوات للاشتراك في صنع السياسات وتقرير الأولويات، ولعل هذه الورشات قد تكون المجال الضيق في تطبيق الديمقراطية التشاركية لأنها أصغر من لجان الأحياء، كما يمكن أن تكون جزءاً من لجان الأحياء التي تمثل مجموعة من التجمعات

السكنية، ولكن وبالنظر لاختلاف الاهتمامات والمتطلبات بين تلك التجمعات، لهذا تجد أنّ لكل مجمع سكني أهدافه وغاياته واحتياجاته التي لا يجب أن تتفق بالضرورة مع غيرها من التجمعات السكنية الأخرى، ومنه فإنّ هذه الورشات تعتبر وعاءً عملياً لمختلف اللجان السكانية.

رابعاً: ندوات المواطنين

في زمن العولمة المتوحشة يجب كذلك على كل مواطن أن يقوم بدوره الأساسي الذي من خلاله يكون مدركاً لكل حقوقه ومؤدياً لجميع واجباته، وكما هو معلوم فإن التنمية المحلية لا يمكن أن تتحقق إذا لم تنطلق من المشاركة الفعلية والفعالة من طرف المواطنين المشكلين لتلك الوحدة المحلية، ولهذا فإنّ المواطن يجب أن يكون على درجة عالية من الوعي والمسؤولية اتجاه جميع القضايا المحلية التي تعنيه وفي صالحه بالأساس. إذن فهذا الأمر يعني أن يكون المواطن حاضر اللب متفطناً يقضا في جميع مراحل التخطيط لبرامج التنمية التي تعنيه والداخلية في صميم اختياراته، ولهذا فمن حق هذا المواطن أن يرفض كل المشاريع والبرامج التي لا تتقاطع مع المصلحة العامة، لاسيما إذا كانت تلك البرامج والمشاريع موجهة لفائدة أشخاص أو هيئات لا علاقة لها بالمواطن المحلي، لأنّ المنطق والعقل يقولان بأنّه إذا لم يشترك المواطن مع الهيئات الرسمية (مركزية أو محلية) في عمليتي صنع السياسة واتخاذ القرار فإنّ قطار التنمية المحلية لن يكون أبداً في مساره الصحيح. (دريس، 2015، ص 21).

خامساً: النقاشات العامة

تعتبر مثل هذه المنابر والنقاشات مصدراً ممتازاً لتطبيق الديمقراطية التشاركية، وذلك عن طريق فتح نقاش عام في قاعة من قاعات الجماعات المحلية، وبحضور كل فعاليات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى حضور الخبراء والمختصين لسماع احتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية، وفي الأخير يتم الوصول إلى القرار الصائب. وفي الحقيقة لقد جربت الجزائر مثل هذه الورشات التي عقدتها الحكومة الجزائرية مع الإدارات والمجتمعات المحلية قبل الانتخابات الرئاسية 2014 والإعداد للتعديل الدستوري للسادس (6) مارس 2016 برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، وبطلب شخصي من السيد رئيس الجمهورية

السابق عبد العزيز بوتفليقة، ومن خلالها تم الاستماع أساسا لمشاكل الشباب و عثرات التنمية المحلية وربما هو ما تم تضمينه في التعديل الدستوري الجديد، لكن دائما الميدان هو الذي يبين مدى مصداقية المبادرة من عدمها، ولعل الحراك الشعبي الكبير الذي عرفته الجزائر منذ 22 فيفري 2019 لأكبر دليل على فشل تلك الجلسات التي لم تزد الوضع إلا تözما والمسؤول انغلاقا على نفسه.

سادسا: الشبكات المحلية للإعلام و الاتصال بمختلف أنواعها

ما من شك في أنّ وسائل الاعلام والاتصال لاسيما منها شبكات الأنترنت والتواصل الاجتماعي الدور البارز والكبير لتبليغ الانشغالات ومتابعة الانجازات المحلية التي تعنيهم، ولعل هذه التجارب في الكثير من دول العالم المتقدم قد أصبحت جد مألوفة، ولذلك فإنك تجد أن لكل جماعة محلية بلدية أو ولاية أو مقاطعة أو مدينة مجموعة من القنوات التلفزيونية والاذاعية والصحفية التي يتابع من خلالها المواطن المحلي كل كبيرة وصغيرة على إقليمه المحلي، وتقوم هذه العملية على الشفافية في تداول المعلومة بين المواطن والإدارة، وحرية تعبير جد عالية. وزيادة على هذا يمكن إضافة آليتان لا تقلان أهمية عن باقي الآليات، لأنّ هناك بعض التجارب الوطنية التي أثبتت مدى قوة هاتين الآليتين وهما:

سابعا: أعيان المدينة

ربما قد تكون مثل هذه التنظيمات قد قلت في الحياة العامة، إلا أنّها لا تزال موجودة خاصة في بعض المدن والبلديات التي تتميز بطابع عشائري أين مازال شيوخ العشيرة أو القبيلة يتمتعون بنفوذ وسلطة لا متناهية، بحيث يحضون بتقدير الجميع، وكلمتهم مسموعة عند العام والخاص، بل وإنهم البوابة الأولى للمنتخبين المحليين والمركزيين عند أي استحقاق من خلال جلب دعمهم ومساندتهم، وبالتالي فإنهم يمارسون قوة ضغط قوية جدا على المنتخبين المحليين خاصة، ولهذا عند وجود أي نقائص للمواطنين قد يكونون التأشير الرسمية لتحقيق تلك الاحتياجات.

ثامنا: سبر الآراء والدراسات الأكاديمية

قد لا يأبه أحد لعبارة سبر الآراء أو الدراسات الأكاديمية الاستباقية، ولكنها قد تشكل وعاءً معلوماتيا دقيقا يصف لنا الحالة العامة للجماعة المحلية من خلال استطلاع رأي الجماهير المحلية اتجاه قضية من القضايا، وبالتالي فعوض الانخراط في مشروع من المشاريع دون دراسة، تتم من خلالها عملية أخذ الموافقة بناءً على تلك الدراسات السابقة التي تبين منظور أولئك المواطنين وتحديد موقفهم من هذا المشروع أو ذلك، وكثيرا كما يتفادى المنتخبون المحليون حركة من الاحتجاجات الجماهيرية، عن طريق تكليف جهة علمية لإجراء سبر آراء حول مشروع أو برنامج قبل الانخراط فيه.

تاسعا: المبادرات الفردية للمواطنين

لا يزال الكثير من الباحثين غير متفطنين إلى مدى أهمية هذه الألية في تحقيق التنمية المحلية ، ولكنها قد تكون الحل الوحيد في بعض البلديات، خاصة إذا افتقرت تلك البلديات الى مجموعة الامكانيات والمؤهلات المساعدة على عملية خلق الثروة، ولذلك ففي حال وجود مبادرات فردية من طرف المواطنين عبر تأسيس مؤسسات ومصانع صغيرة لتشغيل اليد العاملة أو لتحريك عجلة الاقتصاد في المنطقة، فإنّ كل تلك المبادرات تتمن، كما قد يقوم البعض منهم بإجراء العديد من الاصلاحات التي من المفترض أن تقوم بها الجهة الرسمية (بعض الاصلاحات والاشغال العمومية، تزيين المدينة، حفر الابار، بناء المصانع والورشات... الخ) وذلك لأنهم لا يعتبرون أنفسهم بمعزل عن المنطقة فهم جزء منها ولا بد أن يقدموا الدعم، ولذلك تجد مبادراتهم هي التي تزيد من أهمية المنطقة وتحسينها، ولعلنا نجد هذا متعارفا ومتداولاً بين العديد من الشخصيات العامة في الولايات الجزائرية التي يساهم فيها امثال هؤلاء الافراد في عملية خلق الثروة وتشغيل اليد العاملة البطالة).

المبحث الثالث: برنامج كابدال بين إمكانيات النجاح ومعوقات الفشل

كخطوة أولى بدأت الحكومة الجزائرية في تنفيذ هذا البرنامج المشترك عبر مساعدة فنية وتقنية من برنامج الامم المتحدة الانمائي والاتحاد الاوربي، طبعا وبالنظر لصعوبة إجراء دراسات ميدانية على أكثر من 1500

بلدية تم إطلاق المشروع في بدايته التجريبية عبر اعتماد 10 بلديات نموذجية ليعمم المشروع فيما بعد على جميع بلديات الوطن. لكن الحقيقة التي لا يجب أن يتم اغفالها تتمثل في مدى صعوبة ومعوقات نجاح المشروع على أرض الواقع، خاصة وأنه مشروع تقني وفني يحتاج الى الكثير من الإمكانيات والإطارات المؤهلة، وربما حتى إلى العديد من المعاهد والمراكز والمدارس المختصة في التكوين الإداري وبالأخص مجال الحوكمة المحلية والديمقراطية التشاركية، لأنه لا يخفى على جميع المتابعين للشأن المحلي الجزائري فإنّ برنامج كابدال لتعزيز قدرات التنمية المحلية ليس برنامجا نظريا فهو برنامج تطبيقي في حاجة ماسة الى كل الموارد البشرية المؤهلة تقنيا ومعرفيا لإنجاحه، بالإضافة الى ضرورة التحكم الواسع لهاته الإطارات في وسائل الاتصال الحديثة لتسريع وجودة وعصرنة الخدمة العمومية المقدمة للمواطن، مع ضرورة حرية انتقال المعلومات وشفافيتها فيما بين المنتخب البلدي والمواطن الذي يعيش في تلك المحلية. مما تقدم تبقى هناك إمكانية كبيرة للنجاح إذا اتبعت الإجراءات الموضوعية للنجاح، بينما تظل هناك مطبات للفشل إذا لم تتبع الاجراءات الصارمة للنجاح، وهذا الأمر يبقى في غاية الصعوبة والتعقيد، لاسيما إذا علمنا من خلال مختلف التجارب العالمية في الحوكمة المحلية أنّ مسألة التنظير والتطبيق هما مسألتان مختلفتان كليا.

المطلب الأول: تحديات الديمقراطية التشاركية في تسيير البلدية في الجزائر

يجب أن يُعلم ابتداءً أنّ الديمقراطية ليست مادة غذائية جاهزة يمكن استعمالها متى احتجنا لها، أو حفظها في معلب لوقت الحاجة، كما أنّها ليست نظاما اجتماعيا يولد من البداية مكتملا، و يمكن تطبيقه في أي بيئة أو نظام شئنا، لأنها في الحقيقة عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل، وهي كذلك عبارة عن مشروع لتحسين وتطوير الحياة الاجتماعية للناس، ولهذا يستحسن القول بأنه لا توجد ديمقراطية تتصف بصفة المثالية أبدا. (بلعبور، 2007، ص 104 . 106). طبعاً إذا دققنا في حقيقة التطور التاريخي الذي عرفته فكرة الديمقراطية منذ العصر اليوناني وإلى أيامنا هذه، فإننا سنجد الكثير من العثرات والنكسات والهزائم التي عرفتها هذه الفكرة، بل إنّ قارة أوروبا إلى غاية الحرب العالمية الثانية لم تكن دولها ديمقراطية، وأنّ أغلب رؤسائها كانوا متسلطين وينتمون الى المؤسسات العسكرية وفي مقدمتهم البرتغال، ألمانيا، فرنسا... الخ. ولهذا نقول بأنّ الديمقراطية كما تطورت في الفضاء الغربي عبر عصور طويلة لا يمكن أن تنجح في فضاءات أخرى

دون أن تتعرض إلى بعض العثرات والمطبات لكن ليس بالضرورة كلها أو نفسها. لكن رغم هذا التطور مازالت الجزائر تناضل من أجل الخروج من دائرة الأزمات المختلفة التي تعاني منها، خاصة تلك المتعلقة بمجالات التنمية بصفة عامة والمحلية منها بصفة خاصة، وطبعاً وبعد مرور ما يقارب ثلاثين سنة على تبني مسار التحول الديمقراطي فإنّ الفكرة الديمقراطية التي كانت في سنة 1989 ليست هي ذاتها التي في سنة 2019، وذلك لأنّ المشرع الدستوري الجزائري قد تطور بدروه مع ما شهدته الساحة الوطنية والعالمية من حراك ومن تطور، كما أنّ هناك اتجاهات عامة نحو قبول وتبني فكرة الديمقراطية المحلية التشاركية بعدما لم تكن واردة قبل سنة 2011، وعلى هذا الأساس فلا يمكن لأي أحد أن يتجاهل هذا المسعى. بل أنّ هذا المسعى العام نحو ديمقراطية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر قد تم إقراره في التعديل الدستوري الأخير 6 مارس 2016. ولا شيء أكثر دلالة على أهمية الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية. سواءً على مستوى الدولة أو جماعاتها المحلية في إطار اللامركزية. مما صرح به الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة حينما قال: " لا يمكن إقامة الحكم الراشد بدون دولة القانون، بدون ديمقراطية حقيقية، بدون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقاً بدون رقابة شعبية" (موسوعة العلوم السياسية، 2009، <https://www.etudiantdz.com/vb>).

كما أنّ هذه الرقابة الشعبية لا تكون فعالة إلاّ في ظل تفعيل الديمقراطية في الفضاء المحلي وبالاعتماد على المؤسسات المحلية، الذي يعتبر المجال الخصب لتطبيق ونجاح هذا النوع من الديمقراطية، لأنه لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نتظر نجاح فكرة الديمقراطية المركزية دون نجاح الديمقراطية اللامركزية أو الجوارية. كما يجذب الفقه الفرنسي تسميتها. تقول العرب في أمثلتها فاقد الشيء لا يعطيه، لذلك لا تتصور وجود ديمقراطية على المستوى المحلي إذا كانت غائبة على المستوى المركزي. ولعل هذا الأمر الذي أراد من خلاله السيد رئيس الجمهورية السابق أن يكلف الجماعات المحلية به لتتحمل مسؤولياتها أمام المواطنين المحليين.

المطلب الثاني: معوقات و تحديات مشروع كابدال الجزائر

على الرغم من جدية الطرح الذي ورد في مشروع كابدال، إلاّ أنّ المقاربة الواقعية في تحليل مثل هذه المواضيع تفرض علينا أو تحتم علينا التطرق الى العديد من الصعوبات والمعوقات التي قد تعترض سبيل نجاح

هكذا مشاريع واردة، كيف لا والجميع يعلم أنّ في إدارة المنظمات هناك دائما ما يسمى بتيار مقاومة التغيير، وبالتالي وجود العديد من العقبات التي تعتبر عوامل موضوعية ومتوقعة دائما، وبدون إطالة سوف نتعرض الى بعض تلك العقبات كما يلي:

أولا: غياب الأطارات الفنية والتقنية في تسيير الادارات المحلية في الجزائر

إنها في الحقيقة تمثل الجهاز الحساس القادر على تنفيذ مثل تلك المشاريع، لأنّ مشروع كإبدال كما هو معلوم يتطلب وجود كوادر وأشخاص على مستويات عليا من التكنوقراطية والذين بإمكانهم أن يقودوا هذه الديمقراطية التشاركية الفتية في الجزائر إلى بر الأمان، والى تحقيق جميع أهدافها الحقيقية التي وجدت من أجلها، لأنّ الإطارات الموجودة اليوم في جماعاتنا المحلية بكل موضوعية هي غير مؤهلة، والدليل على صحة ما نقول هو تلك الدورات التكوينية التي أجزتها وزارة الداخلية ومازالت تجريها للعديد من إطارات الجماعات المحلية بواسطة الخبراء حتى ينقلوا التجارب الغربية الى الكوادر الجزائرية وفي الواقع ذلك التكوين وعدد الخبراء الذين تم تكوينهم يعتبر ضئيلا جدا بالمقارنة مع عدد الجماعات المحلية في الجزائر أكثر من 1541 بلدية 48 ولاية و أكثر من 20 ولاية منتدبة وبالتالي فهذا التحدي يعتبر كبيرا وكبيرا جدا.

ثانيا: غياب الإصلاح القانوني الملثم الذي يعطي دفعة قوية للديمقراطية التشاركية في الجزائر

إذ لا يكفي برنامج التكوين لوحده، ولذلك يجب أن يتم إدخال آليات جديدة على أبعاد وقواعد اللعبة الديمقراطية في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بمستوى المنتخبين المحليين ومدى كفاءتهم وخبرتهم في مجالات التسيير والإدارة، لأنه كثيرا بل الشائع عندنا في الجزائر أنّ أغلب المجالس الشعبية المنتخبة يعتمدها أشخاص لا يتمتعون لا بالمستوى التعليمي ولا بالخبرة التسييرية في الإدارة كما لا يتمتعون بنوع من الفكر الاقتصادي . (يومية النهار، 2017، ص 3).

وبالتالي يجب على المشرع الجزائري أن يضع أو يحدد مجموعة من الشروط على كل من يتقدم إلى الترشيحات، كما يجب على الهيئة الناخبة ممثلة في المواطنين استشارة الخبراء والمختصين حول طبيعة من ترشحوا حتى يتم الاختيار الصائب فيما بين المرشحين، وأيضا يجب على الأحزاب السياسية أن تتحمل مسؤولياتها في نوعية

المنتخبين الذي تتقدم بهم في قوائمها الانتخابية، أما أن يبقى الحال على ما هو عليه دون قيود أو ضوابط فسوف لن يؤدي هذا إلى نجاح المشروع في الأساس، وذلك لقاعدة بسيطة جدا؛ وهي أنّ فاقد الشيء لا يعطيه.

ثالثا. غياب مراكز للتكوين الإداري في جميع أنحاء الوطن

وليس هذا فقط وإنما غياب معاهد مستقلة مهمتها تكوين وتدريب الكفاءات الجامعية بعد تخرجها من الجامعة على برامج متطورة وعالية المستوى خاصة في مجالات الديمقراطية التشاركية وتحديدًا في آلية خلق الثروة، حتى وإن كانت هذه الثروة سوف يتم خلقها من العدم، وهذه في الحقيقة ليست معجزة ستحدث لأول مرة في التاريخ، لأنّ اليابانيين وهم بشر مثلنا، قد حققوا ذلك في ظرف 18 سنة من 1845 الى 1968. وهذا لن يكون إلّا في ظل وجود رجال أكفاء واعين بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهم .

رابعا: التعارض والتناقض الذي قد يبرز في مطالب ومصالح المواطنين

ذلك من خلال تصادم متطلبات واحتياجات بعض المواطنين مع البعض الآخر، أو عدم ملائمة متطلبات هؤلاء مع أولئك، وبالتالي سوف يكون ذلك التعارض بمثابة الكابح أو السد الذي سيعرقل جماع عملية التنمية المحلية في الأساس، إن لم يؤدي الى تعطيل العديد من البرامج نتيجة ذلك الانسداد الذي يشبه إلى حد كبير الانسداد الذي عرفته الكثير من المجالس الشعبية البلدية في الجزائر نتيجة عدم وجود رئيس للمجلس أو لعدم الاتفاق على من يتولى رئاسة البلدية مثلا. إذن من هذا المنطلق يجب على المشرع الجزائري أن يتفطن إلى هذه العقبة، وذلك من خلال إيجاد آليات مناسبة وملائمة لفك تلك الاشكالات التي يمكن أن تطرح، وهذا كذلك ليس بجديد بحيث أشارت له مختلف التجارب الدولية عبر اعتماد آلية الاستفتاء التقريري المحلي الذي يتم فيه استشارة القاعدة الشعبية المحلية على مسألة تهمهم وتدخل في صميم اهتماماتهم، وعلى الرغم من تعارض هذا الاستفتاء مع المستند القانوني الذي يقر بأنّ المجالس الشعبية البلدية تدار تحت سلطة منتخبين محليين، ولهذا يتساءل البعض عن جدوى وجودهم إذا كان هناك استفتاء شعبي محلي، وربما هذا الأمر الذي مازالت تثار حوله نقاشات حادة خاصة في قوانين الجمهورية التونسية التي تبنت بقوة طرح

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

الديمقراطية التشاركية بعد سقوط نظام بن علي البائد.(المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، DRI،
(www.democracy-reporting.org)

المطلب الثالث: آفاق ومستقبل برنامج كابدال في الجزائر

لقد أكد السيد محمد دحماني المدير المركزي لبرنامج كابدال بوزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية بأنّ هناك تربصات ودورات تكوينية أخرى في البرنامج العام لإحقاق الديمقراطية التشاركية الذي تسهر عليه السلطات المركزية في العاصمة الجزائر لمدة 18 شهرا. وكهدف استراتيجي حُدد كهدف عام من وراء هذا البرنامج تدعيم وتقوية كافة الامكانيات والكفاءات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية التي بدورها ستسعى إلى تقوية مشاركة المجتمع المدني وكل الفاعلين الجمعويين المحليين والقطاع الخاص في عملية التسيير المحلي، وذلك لكل من عناصر الجماعات المحلية والإدارة المحلية عموما، كما لا يجب أن تستثنى من هذه العملية فكرة ضرورة إحداث التنسيق والاتصال بين مختلف القطاعات الوزارية من جهة، وبين مختلف الكوادر الإدارية المحلية من جهة أخرى، وكل هذا طبعاً بهدف التجديد والتحديث وتبسيط الاجراءات الادارية على جميع المستويات وفي مقدمتها على المستوى المحلي، بالإضافة الى الوقاية من كل مظاهر الفساد والاحطار والكوارث المتوقعة، إنه برنامج في الحقيقة على أعلى مستوى من الاحترافية. (Soufi, op – cit, p 9)

المستقبل واعد من خلال هذا البرنامج الطموح والهادف، وما على الحكومة الجزائرية إلا المتابعة بكل جدية، وبطبيعة الحال بعد قطع مرحلة من التطبيق سوف يتم خلق مجموعة اليات أو ميكانيزمات ضابطة لا تسمح بممارسة القيادة إلا للكفاءات والموارد البشرية المتحكمة في أدوات الإدارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، هذه التقنيات الجديدة التي لا مستقبل لأي دولة لا يتحكم فيها موظفوها بكل تفاصيل وتقنيات الرقمنة والمعلومة.

الخاتمة والناتج:

في ختام هذه الدراسة يجب أن نؤكد على أنّ جميع حساسيات المجتمع الجزائري الرسمية منها وغير الرسمية ساعية نحو تدعيم هذا التوجه الرسمي لإرساء قواعد الديمقراطية التشاركية، التي تعتبر بديلا مثاليا عن فكرة

الديمقراطية التمثيلية التي بدورها أثبت الواقع والممارسة عدم صلاحيتها، نظرا لطبيعة المنتخبين الذين لم يعد الكثير منهم يفكرون إلا في مصالحهم الضيقة والخاصة. ومهما يقال عن مدى فعالية برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين من عدمه، إلا أنّ السلطات الجزائرية مازالت تقدم الكثير من الاصلاحات في كل سنة جديدة، لاسيما من خلال اللقاءات المنتظمة التي تعقدها الحكومة مع الولاة ورؤساء الجماعات المحلية، الذين هم في الحقيقة من يعول عليهم ميدانيا في تحقيق مخرجات هذا البرنامج الواعد.

ومنه فإنّ كل تلك الاجتماعات التي تؤكد دائما على ضرورة تعميق فكرة اللامركزية، ومن خلال السعي الى الانتقال الجاد من فكرة اللامركزية الادارية المحضة الى اللامركزية الاقتصادية؛ أين ستتحول تلك الجماعات المحلية بمقتضى هذا البرنامج من مجرد تابع وعبء على السلطات المركزية إلى فاعل أساسي وخلاق للثروة ، وهذا ما تصبوا إليه سياسة الدولة الجزائرية في إطار برنامج كابدال ووفق ما تنص عليه دساتير وقوانين الجمهورية بهدف معالجة أخطاء الديمقراطية التمثيلية التي تركز على المنتخب كعجلة محورية للتنمية، مهمة أساسيات الديمقراطية التشاركية التي تركز على المواطن كمحرك وفاعل أساسي في كل برامج التنمية المحلية المستدامة، وهذا ما توصي به دائما نتائج وتوصيات لقاءات الحكومة . الولاة . البلديات .

وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإننا نوصي بما يلي:

- 1 . إنشاء وتأسيس المدارس والأكاديميات الوطنية والجهوية وحتى المحلية في مجال الحوكمة المحلية والتنمية المحلية.
- 2 . الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال الديمقراطية التشاركية ، بشرط أن لا تتعارض مع الثقافة والبيئة المحلية للمواطنين.
- 3 . نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين حتى تسهل من خلاله عملية تطبيق الديمقراطية التشاركية وعلاج الخلل الذي يتعرض له الديمقراطية التمثيلية، لنصل في الختام الى أرساء ميكانيزمات التطبيق.

Conclusion

At the conclusion of this study, all the sensitivities of Algerian society, official and non-official, must support this official trend towards the establishment of participatory democracy, which is an ideal substitute for the idea of representative democracy, which in turn proved the reality and practice of its incompetence. like Except in their narrow and private interests. No matter how effective the CAPDEL program is, the Algerian authorities are still making a lot of reforms each year, especially through regular meetings with governors and local community leaders who are reliable on the ground in achieving the results of this promising program.

All These meetings, which always emphasize the need to deepen the idea of decentralization, by seeking to shift from the idea of purely administrative decentralization to economic decentralization; where these communities will be transformed under this program from the mere burden and burden on the central authorities to a key player and creative wealth, The policy of the Algerian state within the framework of the CAPDEL program and in accordance with the provisions of the constitutions and laws of the Republic in order to address the errors of representative democracy, which focuses on the electorate as a central axis of development neglected the idea of participatory democracy that focuses on the citizen as an engine and a key actor in all local sustainable development programs.

In light of the findings of this study, we recommend the following:

1. Establish and establish national, regional and even local schools and academies in the field of local governance and development.
- 2- To benefit from foreign expertise in the field of participatory democracy, provided that it does not interfere with the local culture and environment of citizens.
3. To spread the cultural awareness of the citizens so as to facilitate the process of implementing participatory democracy and to remedy the imbalance in representative democracy.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 (العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

قائمة المراجع:

أ. الكتب:

1. غريفتش مارتن وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة : نشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
2. معارف اسماعيل، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الاصلاح والتحول الديمقراطي)، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار ANEP، الجزائر، 2009.

ب. القوانين والنصوص التشريعية:

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 16 . 01 ، عدد 14، ليوم 07 مارس 2016، المتضمن نص تعديل الدستور، المؤرخ في 06 مارس 2016.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 11 . 10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011، العدد 37، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متعلق بقانون الولاية 12 . 07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير 2012.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رزمة أو حزمة الاصلاحات السياسية الستة 12 . 01 الى غاية 12 . 06. العدد الأول، السنة التاسعة والأربعون، الصادرة في 20 صفر 1433 الموافق ل: 14 يناير 2012. وفق ما يلي: . قانون: 12 . 01 ، متعلق ب: الإصلاح الانتخابي . قانون: 12 . 02 ، متعلق ب: حالات تناهي العهدة البرلمانية . قانون: 12 . 03 ، متعلق ب: توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة . قانون: 12 . 04 ، متعلق ب: الأحزاب السياسية . قانون: 12 . 05 ، متعلق ب: الإعلام . قانون: 12 . 06 ، متعلق ب: الجمعيات ومختلف منظمات المجتمع المدني

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

7 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 16 . 01 المؤرخ في 6 مارس 2016، المتضمن تعديل الدستور الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 53، الصادرة في 7 مارس 2016.

ج . المجالات والدوريات والمجلات:

8 . براهيم عبد المجيد، الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون، المجتمع و السلطة، عدد خاص رقم 1، 2012، من خلال أشغال الملتقى الوطني حول : مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها، يومي 6 و 7 أبريل 2011 ، جامعة وهران.

9 . بلعور الطاهر، " الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم "، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 1، المنعقد بجامعة فرحات عباس، سطيف يومي 08 ، 09 ، أبريل 2007، الجزائر.

10 . جليل مونية، تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال التكريس الدستوري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص 1، المجلد 11، جانفي 2019.

11 . حميداني على والزهاء فريال درويش، دور الجماعات الإقليمية في تكريس الديمقراطية التشاركية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 1، عدد1، جامعة واد سوف، ديسمبر 2017.

12 . دريس نبيل، دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة وادي سوف الجزائر، عدد 10 ،جانفي 2015.

13 . رحمانى جهاد و عزوزي بن عزوز، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر واقع وأفاق، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، ، عدد 9 ، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016.

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- 14 . عقبوي مولود، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر، مجلة القانون، عدد 06، جوان 2016.
- 15 . عيساوي عز الدين، الديمقراطية المحلية من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 2، 2015.
- 16 . لعشاب مريم، التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، عدد 1، جانفي 2017، جامعة البلدة 2 .
- 17 . مغربي فريال، الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية . المملكة المغربية نموذجاً، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، عدد 17، جوان 2018.

التقارير والجزائري:

- 18 . صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، تقرير عن وضع الديمقراطية التشاركية لعام 2014، نشر The HUNGER PROJECT، نيويورك 2014.
- 19 . المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، **DRI**، تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، أنظر موقع انترنت: www.democracy-reporting.org
- 20 . جريدة النهار، 26 % من الفائزين بمستوى ابتدائي ومتوسط، الجزائر، العدد 3098، يوم 25 نوفمبر 2017، ص 3.
- 21 . جريدة الوسط الجزائرية، مرجع احصائيات رسمية لخريطة العمل في الجزائر، القطاع الخاص يشغل 6.95 مليون عامل، تاريخ الاطلاع: 25 نوفمبر 2018 أنظر موقع :

<https://www.elwassat.com/frontpage/6548.html>

مجلة وراثة في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 (العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

ج . المراجع الالكترونية:

22. أزراج عمر، الجزائر: وهم الديمقراطية التشاركية أنظر موقع صحيفة العرب: <https://alarab.co.u>

23. موسوعة العلوم السياسية، مايو 2009، موقع: <https://www.etudiantdz.com>

24. تقرير عن وضع الديمقراطية التشاركية لعام 2014، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، نشر The HUNGER PROJECT، نيويورك 2014.

25. إطلاق الورشة التاسعة 9 من برنامج كابدال ببلدية الخروب، أنظر موقع:

<http://www.aps.dz/ar/regions>

26@PNUDAlgerie https://www.huffpostmaghreb.com/2017/02/10/pnud-algerien-recherche_n_14667192.html

مراجع بالأجنبية:

-27- Soufi.B, *La démocratie participative dans la gestion de la commune*, Le Temps,Algerie, N=2921, 04 / 07 /2018.

28 - PNUD , Le Programme pays Algérie (2016-2020), Document de projet Développement Local et Démocratie participatives CapDEL (programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local. Voir cite internet : CapDel - Le PNUD en Algérie

List of ressources and references:

A - Books:

1-Griffith Martin and Terry O'Callahan, Basic Concepts in International Relations, Translated by: Gulf Research Center, United Arab Emirates, 2008.

2- Maaraf Ismail, The Arab Regional Situation in Light of International Changes (with Focus on Reform and Democratic Transformation Issues), National Foundation for Communication, Publication and Publications (ANEP, Algeria, 2009).

B) Laws and legislative texts:

3- Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, Law 16 01, No. 14, of 07 March 2016, containing the text of the amendment of the Constitution, of 06 March 2016.

4- Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, Law 11/10, concerning the Municipality, dated 22 June 2011, No. 37, issued on 30 July 2011.

5- Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, related to the Law of the State 12 07 dated 28 Rabi 'al-Awwal 1433, corresponding to February 21, 2012.

6- Official Gazette of the Republic of Algeria, Package or package of six political reforms 12 01 to 12 06. First Issue, Forty-ninth Year, issued on 20 Safar 1433 corresponding to: 14 January 2012. According to the following:

-Law: 12 01, Related to: Electoral Reform -Law: 12 02, relating to: cases of contravening the parliamentary pledge - Law 12-03, relating to: Expanding the chances of women's representation in elected councils - Law: 12 04, Related to: political parties - Law: 12 05, Related to: Media - Law: 12 06, related to: associations and various civil society organizations

7 - Official Gazette of the Republic of Algeria, Act No. 16 of 6 March 2016, containing the amendment of the Algerian Constitution, Official Gazette No. 14, Year 53, of 7 March 2016.

C Journals, Periodicals and Seminars:

8 - Akboubi Mouloud, Participatory Democracy in the Local Councils Elected in Algeria, Journal of Law, No. 06, June 2016.

9- Belaïor taher, "The Democracy as a Tool for the Rationalization of Governance," International Forum on Good Governance and Strategies for Change in the Developing World, Part 1, held at Farhat Abbas University, Setif, 08-09, April 2007, Algeria.

10- Berabah Abdel Meguid, Participatory Democracy, Journal of Law, Society and Authority, Special Issue No. 1, 2012, through the National Forum on: Indicators of Governance and its Applications, on 6 and 7 April 2011, University of Oran.

11- Dris Nabil, Role of Local People's Councils in Local Development, Journal of Legal and Political Sciences, Wadi Souf University, Algeria, 10, January 2015.

12- Hamid Ali and Zahra Ferial Darwish, The Role of Regional Groups in the Consolidation of Participatory Democracy and its Implications for the Economic Development of Algeria, Journal of Administrative and Financial Sciences, Volume 1, No. 1, University of Wad Suf, December 2017.

13- Issawi Azzedine, Local Democracy from Representative Democracy to Participatory Democracy, The Academic Journal of Legal Research, vol. 12, no. 2, 2015.

14- Jalil Mounieh, Promoting Participatory Democracy through the Constitutional Preservation of the National Economic and Social Council, Politics and Law Books, Special Issue 1, vol. 11, January 2019.

15- Lashab Meriam, The Constitutional Preservation of the Principle of Promoting Participatory Democracy at the Community Level, Journal of Research and Legal and Political Studies, Vol. 6, No. 1, January 2017, Blida University.

16- Maghrabi Freial, Participatory Democracy as a Mechanism for Local Development, Kingdom of Morocco Model, Journal of the Thinker, University of Mohammed Khidr Biskra, Algeria, No. 17, June 2018.

17- Rahmani Jihad and Azzouzi Ben Azzouz, Participatory Democracy in Local Councils Elected in Algeria Reality and Horizons, Journal of Social and Legal Sciences, No. 9, University of Xian Ashour Djelfa, 2016.

D- Reports and newspapers:

18- Al-Nahar newspaper, 26% of the winners of the primary and intermediate level, Algeria, No. 3098, on 25 November 2017, p.

19- Al-Wasat newspaper, official statistics of Algeria's labor map, private sector employs 6.95 million workers, date of review: 25 November 2018 See: <https://www.elwassat.com/frontpage/6548.html>

20- International Organization for Democracy Report, DRI, Participatory Democracy Report at the Local Level, Tunis Office, see: www.democracy-reporting.org

21- United Nations Democracy Fund, 2014 Participatory Democracy Situation Report, The HUNGER PROJECT, New York, 2014.

E . Electronic References:

22- Azrag Omar, Algeria: A

23- Encyclopedia of Political Science, May 2009, location: <https://www.etudiantdz.com/>

24- Launching the 9th workshop of the KABDAL program in the Municipality of Khroub constantine, Algeria- <http://www.aps.dz/en/regions/41663->

25- @ PNUDAlgérie https://www.huffpostmaghreb.com/2017/02/10/pnud-algerien-recherche_n_14667192.htm

26 - United Nations Democracy Fund, Report on Participatory Democracy, 2014, The HUNGER PROJECT, New York, 2014.

F- Foreign language references:

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

27- Soufi.B, Participatory democracy in the management of the commune, Le Temps, Algeria, N = 2921, 04/07/2018.

28- UNDP, The Country Program Algeria (2016-2020), Project Document Local Development and Participatory Democracy CapDEL (Capacity Building Program for Local Development Actors See Web Site: CapDel - UNDP in Algeria

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 02) بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

إعداد المعلم وتدريبه لتطوير التعليم

زين عبد اللطيف عبدالله البيشاوي

وزارة التربية والتعليم مديره تربية لواء وادي السير

مدرسة الرباحية الجنوبية الاساسيه المختلطه مديرة مدرسه

zainbishawi2019@gmail.com

تاريخ الإيداع 2019/07/17م تاريخ التحكيم 2019/07/20م تاريخ القبول 2019/07/22م

مقدمة

تعتبر قضية إعداد المعلم من القضايا التي تشغل الأذهان، وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به المعلم في تعليم الأجيال المتواليّة، ولعل أهم ما يشغل التربويين كيفية إعداد هؤلاء المعلمين، باعتبارهم الركيزة الأساسية لعملية تطوير التعليم . والإعداد عملية ضرورية ومستمرة ؛ لتواكب كل ما يستجد في مجالها، وهو عملية متكاملة تتألف من أشخاص متدربين ومدربين أكفاء وبرامج تتضمن مناهج ملائمة وجيدة ووسائل تعليم أو تدريب متطورة وجيدة.

فالعملية التربوية لا تعني شيئاً فعالاً إذا خلا ميدانها من معلم كفاء وقادر على تحمل تبعاتها وإنجاز مسؤولياتها، فهي إذن لن تصلح إلا بصالح المعلم الذي هو مناط الأمل في التطوير الجذري المنشود سواءً في مجالات المناهج أو طرق التدريس، أو الوسائل التعليمية، أو النشاط المدرسي الذي يجب أن يمتد لإصلاح البيئة التعليمية . وهذا يفرض على المعلم أن يكون واسع الثقافة، ملمّاً بالمادة التي يدرسها وبأساليب التربية ووسائلها الحديثة وبمتطلبات مجتمعه المحلي والقومي وبمشكلات البيئة المدرسية والمحلية، مما يتطلب تنظيم برامج تدريبية لمواجهة الأدوار والوظائف المختلفة التي يفرضها الانفجار المعرفي واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم . فطبيعة المعرفة الناتجة عن الاكتشافات العلمية المتسارعة قد عدلت في مهام المعلم ووظائفه التقليدية وما ينبغي أن يقوم بتدريسه . فلم يصبح تعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب كافياً للعملية التربوية في المدرسة، بل إن مكتشفات العلم والتطورات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية فرضت مطالب ومسؤوليات جديدة على المعلم سواءً في مرحلة الأساس أو المرحلة الثانوية،

كما إن تضاعف أعداد التلاميذ وتزايد الطموح الاجتماعي المرتبط بالتعليم يستدعي إعادة النظر في العملية التعليمية والأخذ بطرق تدريس جديدة ونشاطات مستحدثة، وهذا يتطلب نوعاً جيداً من المعلمين، ونوعاً مبتكراً من مهارات التدريس، وتحقيق ذلك يتطلب ضرورة إعداد المعلم إعداداً علمياً ومهنيّاً متطوراً بجانب تدريب نوعي مهني مستمر يراعي مطالب التلاميذ وطموحاتهم ومطالب البيئة والمجتمع .

ومن هنا تبرز أهمية التدريب أثناء الخدمة بالنسبة للعاملين باعتباره السبيل الأساسي لنموهم المهني والحصول على مزيد من الخبرات المهنية الثقافية والاجتماعية وكل ما من شأنه أن يرفع مستوى أدائهم وبالتالي يحسن إنتاجية التعليم الذي يعتبر ركيزه أساسية لجوانب التنمية ومتطلباتها البشرية . ومن ناحية أخرى فإنه من الطبيعي أن تتطلب مهنة التعليم نمواً مستمراً أثناء الخدمة بحكم أن مبادئ التخصص العلمي ومواد الإعداد المهني تتطور مع الزمن ومع التقدم العلمي الذي يسود العالم، نتيجة لما يحدث من مكتشفات حديثة تصحبها بروز حقائق جديدة . وقد انعكس كل ذلك على متطلبات مهنة التعليم لرفع مستواها وتزويد المعلمين بأحدث ما وصل إليه البحث العلمي من نتائج في ميدان التخصص العلمي والجانب المهني. وتعد عملية تحديد الاحتياجات التدريبية خطوة أساسية في أي عملية تدريب وهي تعتبر مرحلة سابقة لتصميم أي برنامج تدريبي، حيث إن غيابها يسبب إضاعة الوقت والمال .

ويتم خلال عملية تحديد الاحتياجات التدريبية تحليل عمل المعلم ومعرفة واجباته ومسؤولياته وأولوياته والمهارات والخبرات اللازمة له ، بحيث تؤدي عملية التدريب لاحقاً إلى شعور المعلم بالفعالية والرضا لإتقانه عمله وإحساسه أنه يؤدي عملاً ذا قيمة حقيقية، وفي ضوء عملية تقدير الاحتياجات التدريبية، يتم تحديد عناصر خطة التدريب وأهدافها واختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف، وتحديد الأشخاص الذين يحتاجون التدريب، ونوع التدريب والخبرات المتضمنة فيه، واختيار الوقت والمكان المناسبين . هذا وتعد الحاجات التدريبية المحك الذي يتم في ضوءه تقويم برامج التدريب وخططة .

يشهد الاردن الان ازدياداً مطرداً في أعداد الطلاب وتوسعاً في جميع مراحل التعليم، نتيجة للزيادة الهائلة في أعداد السكان، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والرغبة في توفير التعليم لكافة فئات المجتمع، إلا أن هذه الزيادة تحتاج للمعلم المؤهل . ولهذا أنشئت العديد من الكليات والمعاهد والمؤسسات لتأهيل المعلم

في جوانب الإعداد الثلاثة (المهني، الثقافي، الأكاديمي)، بحيث يكون الخريج قادراً على أداء أدواره ومهامه المرتبطة بمهنته على النحو المطلوب، سواءً أكان ذلك داخل الفصل أم خارجه، في البيئة المحيطة أم في مجتمعه

مشكلة الدراسة :

نتيجة للنمو والتطور الهائل في المعلومات والمعارف والتطور التكنولوجي في جميع مناحي الحياة، وبخاصة تكنولوجيا التعليم، اتسع مفهوم التربية والتعليم ومن ثم تطور دور المعلم وازدادت مهمته تعقيداً، فبعد أن كان دوره تقليدياً يقتصر على نقل المعرفة إلى عقول التلاميذ، وكانت نظرة المعلم لمهنته على أنها حرفة يزاؤها، حيث لم يتعد دوره ليصل إلى عملية التربية، أصبح يؤدي إلى إعداد جيل قادر على التطور والتغيير والعطاء. وهذا يتطلب معلماً يتمتع بعدد من الخصائص والخبرات والإمكانات التي لا تتأني إلا عن طريق التدريب والتأهيل وفقاً للكفايات المطلوبة توافرها لدى المعلم؛ لأن تحديد الكفايات يجعل من الممكن رسم الخطوط العريضة لفلسفة تأهيل المعلمين قبل الخدمة. هذا وقد ازداد الاهتمام ببرامج إعداد المعلمين القائمة على الكفايات، بحيث بدأ استخدامها على نطاق واسع في معظم البرامج المستخدمة في الدول المتقدمة، كما إن معرفة الكفايات المطلوبة توافرها لدى المعلمين تؤدي إلى تحسين أدائهم وتطوير مهارتهم ومساعدتهم للقيام بأعمالهم على أحسن وجه وذلك عن طريق برامج التدريب أثناء الخدمة.

عليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

ما توافر الاحتياجات التدريبية المهنية اللازمة للمعلمين من خريجي الجامعات الأردنية؟ والذي تتفرع منه الأسئلة الآتية :

1. ما الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالتخطيط للتدريس .
2. ما الاحتياجات التدريبية المتعلقة باختيار الوسائل التعليمية الحديثة المناسبة وإعدادها واستخدامها.
3. ما الاحتياجات التدريبية المتعلقة بتنفيذ الدرس
4. ما الاحتياجات التدريبية المتعلقة بضبط الصف وإدارته.
5. ما الاحتياجات التدريبية المتعلقة بتقويم أداء الطلاب .
6. كيف يمكن إعداد برنامج تدريبي يلي تلك الاحتياجات التدريبية ؟

أهمية الدراسة :

- إن إعداد المعلم وتدريبه بصورة مستمرة من أهم الأهداف لذا تكمن أهمية الدراسة الحالية في الآتي :
1. أن تنفيذ هذه الدراسة العاملين المختصين في إعداد برامج ومناهج كليات التربية لمعرفة جوانب القصور التي تحتاج لمزيد من الاهتمام والتركيز.
 2. قد تساهم هذه الدراسة في تطوير الأداء في مجال تنفيذ برامج إعداد المعلمين مهنيًا في كليات التربية .
 3. قد تساهم في وضع تصور مقترح لبرامج التأهيل والتدريب المهني أثناء الخدمة في ضوء الكفايات اللازمة لإعداد المعلم .
 4. هذه الدراسة تسعى إلى إعداد برنامج لتدريب المعلمين خريجي الكليات الجامعية أثناء الخدمة في ضوء الاحتياجات اللازمة، ووفقاً للكفايات المهنية المطلوبة .

أهداف الدراسة :

- تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :
1. التعرف على الاحتياجات التدريبية المهنية للمعلمين من الخريجين .
 2. تحديد قائمة بالكفايات المهنية التي ينبغي أن يكتسبها خريجو الجامعات .
 3. وضع تصور للاحتياجات التدريبية لخريجي الجامعات الأردنية في ضوء الكفايات المهنية اللازمة .
 4. تقديم برنامج تدريبي أثناء الخدمة لإكساب الخريجين الكفايات المهنية اللازمة وفقاً للكفايات والاحتياجات .
 5. تقديم توصيات بناءً على النتائج التي تسفر عنها الدراسة في تطوير برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة وأثناءها .

فروض الدراسة :

- تسعى الدراسة إلى التحقق من صحة الفروض الآتية :
1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر الاحتياجات التدريبية المهنية، تعزى لمتغير النوع فيما يتعلق بالآتي :

- تخطيط التدريس .
 - تنفيذ التدريس .
 - اختيار الوسائل واستخدامها .
 - ضبط الصف وإدارته.
 - تقويم أداء الطلاب .
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر الاحتياجات التدريبية المهنية ، تعزى لمتغير التخصص فيما يتعلق بالآتي :
- تخطيط التدريس .
 - تنفيذ التدريس .
 - اختيار الوسائل واستخدامها .
 - ضبط الصف وإدارته .
 - تقويم أداء الطلاب .
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول مدى توافر الاحتياجات التدريبية المهنية، تعزى لمتغير الخبرة فيما يتعلق بالآتي :
- تخطيط التدريس .
 - تنفيذ التدريس .
 - اختيار الوسائل واستخدامها .
 - ضبط الصف وإدارته.
 - تقويم أداء الطلاب .
- حدود الدراسة :

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

أقتصرت الدراسة الحالية على إعداد قائمة بالكفايات المهنية التي ينبغي أن يكتسبها المعلمين خريجو كليات التربية بالجامعات السودانية، وإعداد برنامج تدريبي وفقاً للاحتياجات التدريبية المهنية فيما يتعلق بالمحاور التالية :

- تخطيط التدريس .
- تنفيذ التدريس .
- اختيار الوسائل واستخدامها .
- ضبط الصف وإدارته.
- تقويم أداء الطلاب .

وعليه لا تتضمن الدراسة الجوانب التخصصية والثقافية كذلك لا تتضمن الكفايات الشخصية .
الحدود الزمانية : تم إجراء الدراسة الميدانية خلال العام 2011م - 2012م .
الحدود المكانية لإجراء الدراسة : تطبق الدراسة الميدانية على خريجو الجامعات الذين يعملون بمدارس المرحلة الثانوية في جميع التخصصات .

منهج الدراسة :

أستخدم المنهج الوصفي القائم على الدراسة الميدانية باعتباره المنهج المناسب لهذه الدراسة.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المعلمين خريجي الجامعات بالنظامين التكاملية والتتابعي.

مصطلحات الدراسة :

أ. الاحتياجات التدريبية :

إجرائياً تعني مجموعة التغييرات والتطورات المطلوب إحداثها في معلومات المعلم، وسلوكه، ومهارته بقصد رفع مستواه حتى يتغلب على المشكلات التي تعترض سير العمل والإنتاجية لديه.

ب. مفهوم الكفاية :

(هي مجموعة من الحقائق والمفاهيم والمعارف والخبرات والمهارات التي ينبغي أن تتوفر لدى المعلم ليصبح قادراً على أداء مهمته بكفاءة واقتدار) .

ج. كفاية الإعداد المهني :

(المعلومات والمعارف النظرية المتعلقة بمهنة التعلم) .

التدريب

مفهوم التدريب :

للتدريب أهمية قصوى كعنصر رئيسي في عملية التنمية العلمية والفنية الإدارية ومن ثم فهو يتطلب عناية فائقة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم ضماناً لتحقيق الأهداف المحددة، حتى يتمكن الفرد العامل من أداء عمله بأسلوب فعال ذي اتجاهات إيجابية إن التدريب هو عبارة عن عملية مخططة ومنظمة ومستمرة تهدف إلى تنمية مهارات وقدرات الفرد وزيادة معلوماته وتحسين سلوكه واتجاهاته مما يمكنه من أداء مهام وظيفته بكفاءة .

أهمية التدريب :

إن من أبرز سمات العصر الحديث تلك التغيرات الهائلة والمستمرة في المعارف الإنسانية وما يترتب على ذلك من تغييرات مستمرة من نظم العمل، مما يستوجب إعادة تنمية قدرات القوى العاملة لمواجهة تلك التغيرات واستيعابها والتكيف مع مقتضياتها، ولا شك أن مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام لا تستطيع وحدها ملاحقة هذا التقدم العلمي السريع، لذلك تزداد الحاجة إلى التدريب الفعال المستمر الذي يستجيب لحاجات هذه التغيرات المستمرة في مختلف المجالات، فقد أصبح تدريب القوى العاملة ضرورة لا غنى عنها في أي قطاع نتيجة التطور الهائل في المعرفة وتطبيقاتها المختلفة

ولاشك أن هذه الأهمية المتزايدة للتدريب إذا كانت تمثل ضرورة ملحة لكافة الدول بصفة عامة إلا أنها أكثر إلحاحاً بالنسبة للدول النامية نظراً للعبء المضاعف الملقى على عاتق إدارات التدريب والمتمثل في اللحاق بالمعارف وتطبيقاتها. وتبرز أهمية التدريب في أنه يؤدي إلى تحسين الإداء في الحاضر، والتأهيل للقيام بمسؤوليات أكبر في المستقبل بالنسبة للأفراد الذين يلتحقون بالعمل لأول مرة وخاصة الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها، فإنهم يحتاجون إلى التدريب على طبيعة هذه الأعمال، ومما لا شك فيه أن شعور المتدرب بأهمية التدريب أمر مهم، وتوافر هذا الشعور يؤدي إلى تقبله للتدريب والاستفادة منه.

فوائد التدريب:

تحقق عملية التدريب الفوائد التالية:

1. رفع الروح المعنوية للعاملين على اهتمامهم الجيد بأعمالهم، وزيادة قدرتهم على الأداء، وتحقيق ذاتهم من خلال رضاهم عن أنفسهم وأعمالهم.
2. تمويل المؤسسة بالكفاءات البشرية بشكل مستمر عن طريق تحسين عناصرها لتناسب مع المتطلبات القائمة.
3. تقليل الإشراف حيث إن الموظف قليل الأخطاء يمارس الرقابة الذاتية .
4. تخفيض النفقات جراء زيادة الخبرات وتحسين مستويات الأداء.
5. غرس أخلاقيات المهنة واكتساب سلوكيات جديدة وطرق التفكير السليم الأمر الذي يخلق مناخاً جيداً للعمل.
6. تأمين مستلزمات السلامة المهنية للعاملين بعد تحسين كفاءتهم ومهاراتهم في العمل الأمر الذي يقلل من إصابات العمل والأمراض المرتبطة به.
7. إن المعارف وتطبيقاتها متجددة مما يستوجب تدريباً مستمراً للإيفاء بكل المستجدات في المجالات المختلفة .

إعداد المعلم قبل الخدمة وأثناءها:

بدأ مفهوم التربية المستمرة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين يدعم فكرة التخطيط المتكامل لإعداد المعلم قبل الخدمة وأثناءها، وفي أواخر السبعينيات، أوصت المؤتمرات واللقاءات التربوية باتخاذ التدابير على مختلف الأصعدة القانونية والمهنية والثقافية والاجتماعية للتخفيف تدريجياً والقضاء على المفارقات الموجودة في إعداد المعلم بدون وجه حق في التسلسل الإداري حيث يبدأ الإعداد بمرحلة أولية قبل الخدمة ويستمر طيلة الحياة في صورة دورات للتطوير والتجديد المستمرين.

تسعى كل دول العالم لتوفير أكبر قدر من التعليم لمواطنيها وبأفضل المستويات الممكنة، ولكن قليلاً من الدول يكون قادراً على تحقيق ذلك، فالدول المتقدمة وفرت التعليم الأساسي لكل مواطن؛ بل وأصبحت الدراسة الجامعية متاحة لمعظم طبقات المجتمع كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية، ولكن دول العالم الثالث مازالت تسعى لمكافحة الأمية بين مواطنيها، فأكثر من نصف التلاميذ في

سن الدراسة لا يجدون أماكن في المدارس، وذلك رغماً عن أن بعض تلك الدول تصرف قدرًا كبيراً من دخلها القومي في التعليم، الذي يصل في بعض الأحيان إلى ربع ميزانيتها. ولعل أهم العقبات التي تجعل الأمر أكثر تعقيداً في الدول النامية هي توفير المعلمين وتدريبهم بالقدر الكافي لتحمل عبء التغيير المنشود، فلقد فشلت كثير من سياسات المناهج نسبة لعجز المعلمين وعدم تأهيلهم بالقدر الكافي لمواكبة حركة المجتمعات، ومن الملاحظ أن كثيراً من مشروعات تغيير وتطوير المناهج قد تحطمت عند باب الفصل لعجز المعلمين عن القيام بالمطلوب منهم، وهذا يعزى إلى عوامل يأتي على رأسها عدم كفاءة المعلمين، وربما تباين المادة التي يتلقونها مع الاحتياجات الحقيقية. ولعل هذا الأمر الأخير قد يشير إلى أن التدريب الأساسي للمعلمين لم يكن كافياً ومتماشياً مع المتغيرات، لذا لا بد من استمرار التأهيل طيلة فترة بقاء المعلم بالمهنة.

لقد أوضحت نتائج الدراسات أن التأهيل الفعال للمعلمين هو السبيل الأمثل لتحقيق التطور المنشود في التعليم، لذلك نال إهتمام كل دول العالم، بل سعت معظمها لزيادة التأهيل الأساسي ليصل المعلم إلى ممارسة المهنة وهو أكثر قدرة على القيام بالدور المنوط به، فزادت سنوات الدراسة قبل الانخراط في معاهد التعليم، وزادت مدة تدريب المعلمين أيضاً في معاهد تدريب المعلمين، ففي بريطانيا زادت مدة تدريب المعلمين إلى ثلاث سنوات بدلاً عن سنتين في عام 1960م، ثم زادت في وقت وجيز إلى أربع سنوات ليتخرج المعلم بدرجة البكالوريوس وفي بعض تلك الدول كالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت درجة الماجستير أمراً شائعاً بين العاملين في حقل التعليم.

إنَّ التعليم مهنة، وعادة ما تتطلب كل مهنة قدرًا من القدرات والمهارات، التي لا تتحقق إلا من خلال إعداد وتدريب مهني خاص وموجه نحو تنمية تلك المهارات، وعادة ما ترد في هذا المجال عدة مصطلحات كالإعداد، التدريب، والدورات التأهيلية، الأمر الذي يستوجب إلقاء الضوء على أهم هذه المصطلحات، وبالنسبة للمصطلح الرئيس في هذا المجال وهو الإعداد فيقصد به تقديم مقررات خاصة لتنمية مهارات ومعلومات واتجاهات ضرورية للمعلم لمساعدته على أداء مهام عمله، وينقسم الإعداد إلى قسمين.

1. الإعداد قبل الخدمة :

وهو الإعداد في مؤسسات متخصصة لإعداد المعلم كمعاهد المعلمين، أو كليات التربية، أو الكليات المتوسطة للمعلمين، أو غيرها من المؤسسات التي تأخذ مسميات مختلفة، يشترط أن يكون الطالب المعلم فيها لم يلتحق بعد بالخدمة، وما زال يدرس دون قيد على وظيفة مدرس . وقد يتم هذا الإعداد في برنامج آخر في التأهيل للتدريس في واحدة من مؤسسات إعداد المعلم، ويعرف ذلك بالنظام التتابعي في الإعداد، أي أن الإعداد المهني والتدريب على التدريس يتم بعد استكمال متطلبات المؤهل الأكاديمي أو الدرجة العلمية الأولى، وهناك برنامج آخر يعرف بالإعداد التكاملي حيث تقدم مقررات التأهيل التربوي والتدريب على التدريس متداخلة مع المقررات الأكاديمية الأخرى، بحيث تتكامل كل المقررات معاً في تشكيل البيئة المعينة للمعلم.

2. الإعداد أثناء الخدمة:

يتم الإعداد في إحدى المؤسسات التخصصية في إعداد المعلم أو في غيرها من المؤسسات التعليمية التدريبية أو غير ذلك، بهدف تنمية معارف ومهارات واتجاهات المعلم العامل فعلاً في النظام التعليمي.

أولاً: مفهوم التدريب أثناء الخدمة:

يقوم هذا النوع من التدريب على فكرة قديمة - فكرة التلمذة المهنية- التي تعنى اساساً أن يتلقى الموظف الجديد التعليمات والتوجيهات التي تبين له أسلوب العمل من رئيسه الذي يتولاه بالرعاية خلال الفترة الأولى، فيبين له الصواب والخطأ والحقوق والواجبات، وأفضل أسلوب لأداء العمل وآداب السلوك الوظيفي، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن أول واجبات الرئيس المباشر ما زالت تكمن في توجيهه من يعملون معه لأفضل الأساليب لأداء العمل، والسلوك الوظيفي الإيجابي، بل يستمر هذا الدور ليس فقط في فئة التواؤم مع متطلبات الوظيفة ولكن أيضاً خلال الحياة الوظيفية للموظف، فهو يحتاج باستمرار للتنمية وتطوير قدراته ومهاراته واستعداداته حتى يتقن ما يقوم به من عمل ويكون مستعداً للترقية لأعمال ذات مسؤولية أكبر وأخطر من مسؤولياته الحالية.

أما عن تعريف التدريب أثناء الخدمة، فهناك العديد من التعريفات التي أوردها الخبراء في مجال التدريب لعل من أهمها ما يلي:

التعريف الأول :

يعرف بأنه مجموعة من الأنشطة المنظمة التي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تشمل تطوير المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لأداء العمل على الوجه السليم .

التعريف الثاني:

يقصد به تنمية النشاط الذي يقوم به المعلمون بغرض زيادة معارفهم، ومهارتهم والقدرة على الاهتمام بتوجيهاتهم وطرائقهم التدريسية من أجل تطوير عمليتي التعليم والتعلم .

التعريف الثالث:

هو نظام يتكون من مجموعة من أنشطة منظمة ومخططة تهدف إلى تجديد وتطوير معلومات ومعارف المعلمين وتحسين أدائهم في عملهم .

التعريف الرابع :

هو مجموعة من البرامج والدورات الطويلة أو القصيرة والورش الدراسية وغيرها من التنظيمات التي تنتهي بمنح أو مؤهلات دراسية، وتهدف الى تقديم مجموعة من الخبرات المعرفية والمهارية والوجدانية اللازمة للمعلم لرفع مستواه العلمي والارتقاء بأدائه التربوي والأكاديمي .

ولعل التعريف الرابع للتدريب أثناء الخدمة الأكثر شمولاً ودقة في التعريفات السابق ذكرها.

وبناءً على التعريفات السابقة يمكن استخلاص النقاط التالية:

1. التدريب جهد منظم يقوم على التخطيط.
2. يتناول التدريب كفايات القوى البشرية في التنظيم.
3. تتم تنمية الكفايات وتطويرها من خلال التعلم المنظم المخطط .
4. إن التدريب ذو توجه عملي يركز على الأداء والسلوك الحالي والمستقبلي.
5. يعود التدريب بالفائدة على الأفراد والجماعات الصغيرة والتنظيمات وعلى المجتمع.

أهمية التدريب أثناء الخدمة:

تواجه الدول النامية الكثير من المشكلات المتداخلة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة قصور في مواردها البشرية من جهة وتزاحم المطالب عليها من جهة أخرى، وتأتي في مقدمة هذه

المشكلات تنمية مواردها البشرية واستثمارها عن طريق التدريب بحيث تصبح عالية الكفاءة حيث يعتبر العنصر البشري من أهم هذه العناصر التي تساعد في ترقية وتنظيم عمليات التنمية. ومن هنا تبرز أهمية التدريب أثناء الخدمة باعتباره مصدراً أساسياً من مصادر إنماء الموارد البشرية، كما يعد الجانب الأساسي لإعداد الأفراد في المهن المختلفة وقد عزز ذلك مفهوم التعليم المستمر مؤكداً النمو المتواصل للأفراد، والتدريب مهما تنوعت أشكاله وأساليبه ومستوياته المختلفة فهو يستهدف زيادة العائد من رأس المال البشري، وذلك عن طريق استثمار طاقات الأفراد الانتاجية والإمكانات المتاحة وتنظيم العلاقات الإنسانية القائمة إلى أقصى درجة .

وتبرز أهمية تدريب المعلمين أثناء الخدمة في أنها المرحلة المكتملة لإعدادهم قبل الخدمة ثم إنها تأتي بعد احتكاك المعلم بالمشكلات الميدانية الواقعية من خلال خبراتهم المباشرة، وهي تتعلق بمشكلات التلاميذ، وطرق التدريس، مما يفرض على برامج التدريب للمعلمين أثناء الخدمة مراعاة كل هذه العوامل حتى يتم النهوض بمهمته التدريسية ضماناً لاكتساب المعلمين لمزيد من الخبرات الثقافية والاجتماعية والمهارات المتنوعة وزيادة طاقاتهم الإنتاجية وكل ما من شأنه أن يعمل على رفع مستوى أدائهم وبالتالي رفع إنتاجية التعليم الذي هو ركيزة الجوانب الأخرى للتنمية.

إن استمرار تدريب المعلمين أثناء الخدمة أمر جوهري وأساسي في مجتمع سريع التغير، فالمعلم الذي يواجه مطالب التغير، وتحديات العصر، وانفجار المعرفة، وتقدم التكنولوجيا يحتاج إلى تدريب أو إعادة تدريب وتعليم مستمر مدى الحياة يمكنه من ملاحقة الجديد في ميدان عمله وتخصصه، ومن رفع كفايته الانتاجية، هذا بالإضافة إلى أن المعلم يحتاج إلى أن يكون واسع الثقافة عالماً بالمادة التي يدرسها وبأساليب التربية ووسائلها التقنية وبمتطلبات مجتمعه القومي والمشكلات البيئية، وذلك لكي يستطيع القيام بالأدوار المختلفة التي يفرضها استخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث إن طبيعة المعرفة والاكتشافات العلمية قد غيرت من أدوار المعلم التقليدية وفرضت عليه أدواراً جديدة ونشاطات مستحدثة تقوم على وسائل جديدة ابتداء من التعلم الجماعي إلى التلفزيون التعليمي ووسائل التثقيف الذاتي.

إن التغييرات التربوية الجذرية في نظم التعليم والاتجاه إلى الإصلاح كلياً أو جزئياً يزيد من الحاجة إلى برامج التدريب أثناء الخدمة سواء كان ذلك على المستوى القومي أو على المستوى المحلي لحل مشكلة طارئة أو مواجهة مواقف مستقبلية .

مشكلات التدريب أثناء الخدمة:

تعتبر مشكلات تدريب المعلم في البلاد العربية أثناء الخدمة امتداداً طبيعياً لمشكلات الإعداد التي سبقتها كماً وكيفاً، ويرجع ذلك إلى عدم وجود سياسة موحدة للإعداد والتدريب معاً، وغياب الإحساس بضرورة اعتبارها وجهين لعملة واحدة من حيث الأهداف والفلسفة، ونستطيع القول بأن هناك تنوعاً في مشكلات تدريب المعلم في الوطن العربي ولعل أهمها ما يلي:

1. قصور الأجهزة الحالية القائمة على التدريب في البلدان العربية عن القيام بمهامها على الوجه المرغوب كماً ونوعاً.
2. ضعف التنسيق والتكامل بين إدارات التدريب والجهات المتعددة الأخرى التي تتعاون معها لأنجاز برامجها ومشروعاتها كالجوامع ومؤسسات إعداد المعلمين ومراكز البحوث، لذلك فهي تؤدي إلى تحسين محدود في التدريس، وفي البرامج، ونستطيع القول إن التدريب أثناء الخدمة لم يكن حتى وقت قريب مناسباً ولم يُلبِ احتياجات المعلمين، كما أنه لم يخدم الغرض الرئيسي وهو تحسين الأداء المهني للمعلمين.

الاحتياجات التدريبية

تعد الاحتياجات التدريبية القاعدة التي تنطلق منها عملية تخطيط وتصميم البرامج التدريبية، وهي تمثل الحلقة الأولى من العملية التدريبية، لذا فإن عدم تحديدها بدقة ومهارة يقلل من جدوى البرامج التدريبية، كما أن تقدير الاحتياجات التدريبية وتحديدها يمثل نقطة البداية لنجاح برامج التدريب، وعلى أساسه يتم تقويم هذه البرامج التدريبية.

مفهوم الاحتياجات التدريبية :

تعرف الاحتياجات التدريبية بأنها "مجموع التغييرات المطلوب إحداثها في الفرد والمتعلقة بمعارفه وخبراته وآرائه وسلوكه واتجاهاته لجعله قادراً على أداء عمله بكفاءة عالية" (دليل التدريب داخل المدرسة القاهرة : 2003 ، 37) .

ويعرفها تاييوت (1995 ، 585) بأنها "المهارات والمعارف المتجددة والمستمرة التي يتوقع أن يكتسبها الأفراد نتيجة التدريب" .

أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية :

تكمن أهمية تحديد الحاجات التدريبية للمعلمين في كونها عاملاً أساسياً لتحقيق البرنامج التدريبي لأهدافه حتى يؤدي دوره بشكل مناسب . والاحتياجات التدريبية هي مجموع التغييرات المطلوب إحداثها في معارف ومهارات واتجاهات المتدربين التي يحتاجونها فعلاً، وطرائق التعليم التي يستخدمونها . وعليه ينبغي قياس الاحتياجات التدريبية بأسلوب علمي منظم لتحديد بدقتها كماً وكيفاً، وتحديد المعلومات والمهارات الهادفة إلى إحداث التغيير المستهدف لرفع كفاءته، وعدا ذلك يؤدي إلى هدر الإمكانيات البشرية والمادية، وبالتالي فشل البرنامج التدريبي جزئياً أو كلياً، ويصبح التدريب نشاطاً غير ذي جدوى، فيه مضيعة للوقت والجهد والمال.

ويمكن تلخيص أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية فيما يلي :

1. تعدد الاحتياجات التدريبية الأساس الذي يعتمد عليه أي نشاط تدريبي .
2. تعدد المؤشر الذي يوجه التدريب إلى الاتجاه الصحيح .
3. تعدد العامل الأساسي في توجيه الإمكانيات المتاحة لتفعيل عملية التدريب .
4. إن تحديد الاحتياجات التدريبية يسبق أي نشاط تدريبي، فهي تأتي قبل تصميم البرامج التدريبية وتنفيذها .
5. إن عدم التعرف على الاحتياجات التدريبية مسبقاً، يؤدي إلى ضياع الجهد والمال والوقت المبذول في التدريب .

أما الخطوات التي تسبق تحديد الاحتياجات التدريبية فتتمثل في الآتي :

1. التعرف على مستويات الأداء الحالية للمتدربين .
2. وضع معايير أو مقاييس واقعية لأداء المتدربين النموذجي .
3. توفير وسائل وأدوات واختبارات موضوعية لقياس أداء المتدربين .
4. توفير الأدوات والوسائل التي تساعد على كشف الاحتياجات التدريبية .

5. الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفعلية للمعلمين وسواهم من الأطر التربوية ومشكلات المدارس والمتعلمين، والتي تكشف عنها الاستبيانات ودراسات استطلاع الرأي ومعالجة المشكلات التي تهم بشكل عام بالاحتياجات الفعلية للمعلمين بغض النظر عن تخصصاتهم .
6. اقتناع المعلمين بأهمية التدريب وفائدته في أثناء الخدمة وشعورهم بالحاجة إليه حتى يلتحقوا به ويتابعوا أنشطته بحماس وفاعلية ويطالبوا بتنظيمه .
7. اشتراك المتدربين في عمليات تخطيط وتنفيذ وإدارة برامج التدريب وتقييم نتائجها، لزرع الثقة والتعاون بين جميع الفئات المعنية كشرط أساسي لزيادة فاعليتها.
8. تدريب جميع المعنيين بالعملية التعليمية التعلمية شرط أساسي أيضاً، خاصة مديري المدارس والمشرفين والمرشدين والمعلمين لأن تدريب المعلمين لن يكون فعالاً إذا كانت البيئة المدرسية تقاوم التجديدات التربوية.

تحديد الاحتياجات التدريبية :

تعد الاحتياجات التدريبية القاعدة الأساسية التي تنطلق منها عملية تخطيط البرامج وتصميمها المختلفة، سواءً كانت برامج تربوية أم غير تربوية، وسواءً كانت برامج مخصصة لقطاع التعليم أم لقطاع العمال، فالآلية واحدة ويمكن اتباعها في كل منظمات التدريب لمعرفة الاحتياجات التدريبية التي تساعد في وضع الأهداف المراد تحقيقها من التدريب في الحاضر والمستقبل (الخطوة الأولى في تصميم نظام تدريب وتطوير متكامل لمنظمة ما، هي تحديد الاحتياجات الحالية للتدريب والتطوير بشكل دقيق، وتحديد متطلبات التدريب المستقبلية.

وعادة ما تظهر الحاجة إلى التدريب في أي منظمة عندما يتعلق الأمر بوضع سياسة عمل جديدة للمنظمة، أو تنفيذ استراتيجيات مستقبلية للمنظمة، أو إحداث تغييرات في ثقافة المنظمة، أو مواجهة تغييرات وتحولات رئيسة في البيئة الخارجية للمنظمة . كما تظهر أيضاً عندما لا يتلاءم الأداء الحالي للعنصر البشري مع الأهداف التنظيمية للمنظمة، أو عندما تحتاج المسؤوليات المستقبلية للمنظمة إلى مهارات جديدة، أو مساعدة العاملين على تنمية مهاراتهم.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

ويتم تحديد الاحتياجات التدريبية في مجتمع ما وفق أسس علمية منظمة تبتعد عن الاجتهادات الشخصية والارتجالية، كما يُجمع عليها معظم الإديبات وهي على النحو التالي :

تحليل المنظمة (التنظيم) :

ويتضمن دراسة الأهداف الموضوعية والموارد المتاحة وكيفية توزيع هذه الموارد لتحقيق الاهداف، وكذلك دراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تواجهها المنظمة والتغيرات المطالبة بها، لرفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها تحسباً للمستقبل، من خلال التعرف إلى الأهداف الطويلة والقصيرة المدى والسياسات العامة والتفصيلية بكل وحدة تنظيمية لتحديد المواقع التنظيمية التي يكون التدريب فيها ضرورياً مثل إدخال تكنولوجيا متقدمة أو استحداث أقسام جديدة أو تطبيق فلسفة ومفهوم للعمل مغاير لما هو عليه في السابق .

تحليل العمل (الوظيفة):

ويتضمن دراسة الوظيفة وتوصيفها ومسؤولياتها وعلاقتها وظروفها من خلال ما يتم جمعه من البيانات والمعلومات عن الوظيفة والهدف منها والمهارات والمؤهلات التي يجب أن تتوفر في الفرد الذي يشغلها والظروف التي يعمل فيها، أو ما يسمى بمعايير الأداء النموذجي للمهنة لتحديد نوع التدريب المطلوب لها .

تحليل أداء الفرد :

ويتضمن دراسة الفرد شاغل الوظيفة، لتحديد ما إذا كان الأداء الفعلي له أقل من المعايير الموضوعية وما إذا كان العاملون في الوقت الراهن مؤهلين للتدريب أم لا، والتدريب الملائم لهم، وما إذا كان العاملون يتحسن أداءهم من خلال التدريب المناسب أم من الأفضل نقلهم إلى وظائف أخرى أكثر ملاءمة لهم . ويوضح الشكل رقم (1) مواقع تحديد الاحتياجات التدريبية في المنظمات (Noe : 1998 ، 72)

مخرجات
الاحتياجات التدريبية
المستهدفين بالتدريب
نوع التدريب
عدد مرات التدريب
إعادة توصيف الوظائف
التدريب مقابل اختبارات اخرى

تحليل الفرد
**Person
Analysis**

تحليل المنظمة
**Organization
Analysis**

تحليل الوظيفة
Task Analysis

مدخلات
الاحتياجات التدريبية
القوانين واللوائح
نقص في المهارات الأساسية
ضعف في الأداء تكنولوجيا
حدیثة
معايير أداء نموذجية
وظائف جديدة

شكل رقم (1) يوضح مواقع تحديد الاحتياجات التدريبية في المنظمات

- وتتعدد وتنوع الأساليب والوسائل التي يتم من خلالها التعرف إلى الاحتياجات التدريبية المختلفة والتي يترتب عليها تصميم برامج التدريب والتنمية البشرية وتنفيذها، ومن أحدثها ما يلي :
1. مقارنة معدلات الأداء المطلوبة للوظائف بمعدلات أداء العاملين الفعلي الذين يشغلونها.
 2. دخول معدات وتكنولوجيا جديدة في التعليم .
 3. آراء الرؤساء في مرؤوسيهم والعكس .
 4. الاجتماعات بين الرؤساء ومديري التدريب .
 5. الدراسات والبحوث التربوية للباحثين وأساتذة الجامعات والكليات التربوية .
 6. المسوح الهاتفية عن طريق الاتصال العشوائي بالأطراف المستفيدة من التدريب.
 7. اللجان الاستشارية على مستوى الإدارة العليا ومستوى الإدارة الإشرافية ومستوى الإدارة التنفيذية .

وفي ضوء ما تقدم فإن الرؤية المستقبلية لتحديد الاحتياجات التدريبية تكون عملية مستمرة وشاملة ومتكاملة، فما يجري من إصلاحات وتجديدات تتطلب إعادة رسم للسياسات التعليمية والتربوية لبناء بيئة تعليمية توظف مستجدات العصر من تكنولوجيا متقدمة ومعارف ونظريات إدارية وتربوية وتعليمية يترتب عليها إجراء تعديلات أساسية وجوهرية في وظائف وأدوار القائمين على النظام التعليمي والتدريبي، وفي نفس الوقت تختلف عن توصيف وظائفهم الحالية مثل دورهم في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيفها في البيئة التعليمية، كالوسائط المتعددة، والواقع الافتراضي، واستخدام استراتيجيات التعلم الحديثة : كالتعلم النشط والتعلم الابتكاري والتعلم الذاتي، وبالتالي تظهر احتياجات كثيرة ومتنوعة نتيجة تنوع رغبات وحاجات خاصة مثل : برامج تدريب مهارات التعامل مع التكنولوجيا الرقمية، وبرامج التميز والإبداع .

كذلك تستمد عملية تحديد الاحتياجات التدريبية استمراريته وشموليتها وتكاملها من ارتباطها ليس باحتياجات المتدربين فقط وإنما باحتياجات عمل المنظمة والمجتمع معاً، فالعلاقة بينهم علاقة تبادلية

وتكاملية يسودها التعاون والاتصال الجيد، كما تتم وفق عدد من الإجراءات بمشاركة الأطراف المستفيدة من مخرجات التدريب جميعها، لكي تتحقق النتائج المرجوة منها.

تصميم البرامج التدريبية :

تتطلب التحولات المعلوماتية والتكنولوجية والاقتصادية المتسارعة وما يترتب عليها من تغييرات في السياسة وبالأخص الاقتصادية والتعليمية منها إحداث نقلة نوعية في مهارات الأفراد العاملين في ميدان التربية والتعليم لتحقيق التقدم الاقتصادي والتنافس العالمي . وللحصول على هذه المهارات يتم تصميم برامج تدريبية تقوم على عدد من المبادئ والأسس لتجاوز التغيرات والعيوب التي لحقت ببرامج التدريب التقليدية كما تشكل هذه المبادئ والأسس الأطر والقواعد التي يتم في ضوءها بناء خطوات البرامج التفصيلية والتوصيات ، على النحو التالي :

1. اعتماد أسلوب النظم في تصميم البرامج التدريبية .
2. صياغة أهداف البرنامج التدريبي في صورة السلوك المتوقع الذي سيتقنه المتدرب بعد إتمام التدريب .
3. اعتماد إطار أو نموذج نظري للبرنامج التدريبي لتوجيه النشاطات والممارسات التدريبية في البرنامج .
4. تلبية الحاجات المهنية للمتدربين لمساعدتهم على أداء الأدوار والمستويات المنوطة بهم .
5. صياغة محتوى البرنامج في صورة وحدات تعليمية Modules توفر للفرد حرية في التدريب الفردي أو الجماعي من خلال استخدام مصادر تعليمية متنوعة كالتعينات الدراسية، وحقائب التعلم الذاتي، والحقائب التعليمية، والتعليم المصغر، وأشرطة الفيديو التفاعلية، وبرمجيات الوسائط المتعددة Multimedia والواقع الافتراضي Virtual reality على أن يتضمن كل خطوة فيه تغذية راجعة فورية عن أداء المتدرب .
6. مشاركة المتدربين في صنع القرارات المتعلقة ببرامجهم التدريبي وتيسير فرص النمو الذاتي Self Actualization لامتلاك المهارات والكفايات المهنية الضرورية لمهنة التعليم .

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

7. تفريد التدريب : Individualized Training من خلال تضمين البرنامج التدريبي أساليب تدريب تتفق وقدرات ومهارات كل متدرب بما يساعده على النمو الذاتي وفق معايير عامة تنطبق على جميع المتدربين في البرنامج .
8. استثمار نتائج البحوث والدراسات العلمية كأساس لتطوير وتحسين البرنامج التدريبي وتعد هذه النتائج عنصراً رئيسياً في بناء البرنامج التدريبي من أجل التحسينات والتعديلات نحو برامج المستقبل .

مجلة ورسائل في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

علاقة الملك عبدالعزيز بالقوى الخارجية

1317 - 1343هـ / 1900 - 1925م

م. هبة بنت محمد السبيعي.

جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية

تاريخ الإيداع 2019/06/24م تاريخ التحكيم 2019/07/02م تاريخ القبول 2019/07/10م

ملخص: حرص الملك عبدالعزيز منذ بداية انطلاقته لتأسيس الدولة السعودية الحديثة على توطيد علاقاته مع القوى المحيطة، خاصة بريطانيا صاحبة القوى الكبرى والنفوذ الفعلي في منطقة الخليج العربي والساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. وقد اختار الملك عبدالعزيز التركيز في توجهه بالتواصل وبناء علاقات جيدة مع بريطانيا، لاسيما وأنه يهدف لتأسيس دولته ما يعني الصدام لا محالة مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة على المنطقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذلك كان هدف الملك عبدالعزيز بتأسيس دولة مستقلة يدفعه للحاجة لقوة كبرى كبريطانيا آنذاك لتقف معه، وتوفر له الحماية بادئ الأمر. وبالفعل تمكن الملك عبدالعزيز تدريجياً من توسيع مناطق نفوذه وصولاً للساحل الشرقي حيث المصالح البريطانية، الأمر الذي دفع بريطانيا لقبول بالدخول في اتفاقية معه حماية لمصالحها في المنطقة، وقد تواكب ذلك مع خسارة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي صب في مصلحة الملك الصاعد حيث تمكن من مد نفوذه أكبر وصولاً للحجاز ليصبح قوة يعتد بها في المنطقة، ويعترف بها من قبل العالم.

الكلمات المفتاحية: الملك عبدالعزيز، القوى الكبرى، بريطانيا، الدولة العثمانية.

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

King AbdulAziz's Relationship with External Powers 1317-1343 H/ 1900- 1925 AD

MA. Hibah Mohammed Alsubaie

King Faisal University – Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

Since the inception of King Abdulaziz he has been keen to establish relations with the surrounding powers, especially Britain, which has great powers the real authority in the Gulf region and the southern coast of the Arabian Peninsula. King Abdul Aziz has chosen to focus on communication and building good relations with Britain, especially as he aims to establish his state, which means inevitably clash with the Ottoman Empire, which has sovereignty over the region, whether directly or indirectly. Therefore, King Abdulaziz's goal to establish an independent state pushed him into needing a great power such as Britain to stand with him and provide him with protection at first. And indeed, King Abdul Aziz gradually managed to expand his areas of influence to the eastern coast where the British interests lie, which prompted Britain to accept an agreement with him to protect their interests in the region. This was accompanied by the loss of the Ottomans in World War I, which benefited the King where he was able to extend his influence even more to Hijaz and became a force that is recognized by the world.

Key Word: King Abdul Aziz, great powers, Britain, Ottoman Empire.

مقدمة:

كان ظهور الملك عبدالعزيز (الزركلي، 1998، ص 649- 651) على مسرح الأحداث في شبه الجزيرة العربية بداية لاتصالاته بالقوى المحيطة به، وكما سعى هو بنفسه إلى بعض القوى سعت إليه أخرى. ولم تكن جميع علاقاته معهم ودية.

أدرك الملك عبدالعزيز منذ بداية انطلاقته لتأسيس الدولة السعودية الحديثة، بأن الحفاظ على بقاء وأمن هذا الكيان الجديد يعتمد إلى حد كبير على علاقاته مع القوى المحيطة، فاتبع سياسة مرنكة ركز فيها على علاقاته مع القوى الكبرى ذات المصالح في المنطقة، وهو الأمر الذي تركز عليه الدراسة. وقد كانت هناك قوتان بارزتان على الساحة: فهناك الدولة العثمانية صاحبة السيادة على جميع الأراضي العربية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهناك بريطانيا صاحبة النفوذ الفعلي في منطقة الخليج العربي والساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية.

ومع حرص الملك عبدالعزيز في بادئ الأمر على عدم اثاره القوى الموجودة بالمنطقة ضده، إلا أن هذا كان لإدراكه بأنه لم يملك القدرة والقوة التي تمكنه من ذلك، ولذا سارت تحركاته، وعمليات مد نفوذه متوازية من نمو قوته.

ولقد حرص الملك عبدالعزيز خاصة وأنه يريد الاستقلال بأراض تعتبرها الدولة العثمانية خاضعة تحت سيادتها، بأن يحصل على دعم قوة أخرى تملك نفوذاً أكبر من العثمانيين، وبالتالي يمكنه بدعمها أن يصل إلى أهدافه التي رسمها، وهذا ما وجده في بريطانيا، لذلك حرص منذ بداية تحركاته على التواصل مع المبعوثين والمعتمدين البريطانيين في المنطقة، وإرسال الرسائل للحكومة البريطانية على أمل الدخول في اتفاقية معها.

إن بريطانيا كقوى كبرى كانت قد اتبعت سياسة واضحة في منطقة الخليج العربي، تقوم على التمركز في السواحل وحميتها باعتبارها مناطق مصالح بريطانية، مع

الامتناع عن الدخول والتدخل في النزعات والأحداث الداخلية في شبه الجزيرة العربية، ولذا حينما بدأ الملك عبدالعزيز تحركاته لم ترى فيه ما يدفعها للقبول باعتباره حليفاً لها أو بالتعهد بحمايته.

كانت الأحداث في داخل شبه الجزيرة العربية تتطور سنة بعد أخرى، وأستطاع الملك عبدالعزيز من مد نفوذه تدريجياً حتى وصل إلى الساحل الشرقي، وتمكن من طرد العثمانيين، الأمر الذي جعل بريطانيا تأخذه على محمل الجد، وتسعى لعقد اتفاقية معه، لضمان الحفاظ على مصالحها في الساحل الذي أصبح تحت نفوذه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت تريد ضمان عدم دخوله إلى جانب العثمانيين في الحرب العالمية التي لاحت بوادرها وأوشكت على الانفجار.

حدد الملك عبدالعزيز بوصلته، قاطعاً صلاته مع الدولة العثمانية تماماً بنشوب الحرب العالمية الأولى، متجهاً نحو مد نفوذه ومدعماً لعلاقاته مع بريطانيا، وقد أثبتت الأحداث المتتالية التي حصلت بعد ذلك بأنه كان مصيباً، حيث سقطت الدولة العثمانية واستطاع أن ينال استقلاله والاعتراف بحكمه من بريطانيا أولاً ومن بقية العالم بعد ذلك.

مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في الكشف عن طبيعة العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية في الفترة من عام 1317هـ - 1900م/ إلى عام 1343هـ - 1925م، ودراسة جوانبها كافة، وأثر الظروف الإقليمية والخارجية المختلفة على سير تلك العلاقات.

أهداف الدراسة:

يهدف موضوع الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

أولاً: التعرف على صلات الملك عبدالعزيز مع القوى الأجنبية منذ بداية تحركاته، والظروف المحيطة بتلك الأحداث.

ثانياً: تحليل مختلف العوامل التاريخية التي دفعت الملك عبدالعزيز للتوجه في إقامة علاقاته مع بريطانيا.

ثالثاً: تتبع التطور التاريخي لمنظومة العلاقات السياسية بين الملك عبدالعزيز والقوى الموجودة بالمنطقة، مع ملاحظة التغيرات التي طرأت عليها.

رابعاً: تقصي جوانب التواصل الذي تمت بين الأطراف المعنية بالبحث، ودورها في توجيه الأحداث المستقبلية.

خامساً: التعرض للأحداث الإقليمية التي أثرت على سير تلك العلاقات وكانت سبباً في تأرجحها بين مد وجزر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراسة علاقات الملك عبدالعزيز بالقوى الخارجية في هذه الفترة المحددة من عام 1317-1343هـ/ 1900-1925م، في كونها تمثل أصعب الفترات التي مر بها المؤسس، ذلك أنه لم يصل بعد إلى مرحلة من القوة تجعله في مأمن من منافسيه والقوى الأخرى الطامعة، ولذا كان بحاجة إلى حليف قوي يستطيع بالتحالف معه أن يمضي قدماً في تحقيق أهدافه، وبالطبع لن يكون هذا الحليف متمثلاً في الدولة العثمانية لأنها لن تقبل بطبيعة الحال وهي صاحبة السيادة آنذاك بدعم قائد يهدف إلى تأسيس كيان جديد ومن ثم الاستقلال به. ولذا كان الخيار بالتحالف مع بريطانيا هو الأمثل لتحقيق هدف تأسيس الدولة الجديدة، لكن في الوقت ذاته كان

على الملك عبدالعزيز أن يجد سبلاً توصله للتحالف معها، فلم تكن قوى كبرى كبريطانيا لتقبل بسهولة بالدخول في تحالف معه دون وجود مصلحة فعلية تعود عليها، خاصة وان بريطانيا كانت قد اتبعت سياسة عدم التدخل في أحداث الظهير الصحراوي في المنطقة "الداخل"، ولذا فقد كانت مهمة الملك عبدالعزيز صعبة في بادئ الأمر، اتبع فيها كل السبل الدبلوماسية أولاً، ومن ثم سلك طرق فرض الأمر الواقع، بمد النفوذ، واثبات قوته وقدرته، ليجعل من مشروع الدولة الجديدة أمراً واقعاً، على الآخر الاعتراف به، والتحالف معه، حفاظاً على مصالحه في المنطقة.

وعلى ذلك فإن هذه الدراسة عبارة عن قراءة تهدف لفهم السياسة التي انتهجها الملك عبدالعزيز مع القوى الأجنبية المتواجدة بالمنطقة، وذلك بتتبع جذور تلك العلاقات والاتفاقات المعقودة والتي تسهم في تحليل سير ما بعدها من أحداث.

الدراسات السابقة:

إن ما يميز الدراسة التي بين أيديكم هي فترتها التي المحددة زماناً ومكاناً، وتركيزها على القوى ذات التأثير، إلا أن هناك دراسات أكاديمية أخرى تناولت الموضوع في طياتها، منها:

- أباطة، فاروق عثمان. (1987م). دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين. د. ط. دار المعارف. الإسكندرية.
- إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني. (1981م). السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1947م "دراسة وثائقية". ط1. دار المريخ، الرياض.
- آل سعود، خالد بن ثنيان. (2002م). العلاقات السعودية البريطانية 1341-1351 هـ "دراسة وثائقية". ط3. مكتبة العبيكان. الرياض.

مجلة ورسالت في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- العرينان، منيرة عبدالله. (1990م). علاقات نجد بالقوة المحيطة، 1319-1332هـ/ 1902-1914م. د. ط. ذات السلاسل. الكويت.

منهج الدراسة:

يبحث موضوع الدراسة علاقة الملك عبدالعزيز بالقوى الخارجية، ولهذا سيتم الاعتماد على المنهجية التاريخية في جمع وتحقيق وتحليل وقراءة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع. وستستند الدراسة في توثيقها للمعلومات على مجموعة من المصادر من الكتب، والوثائق المنشورة والغير منشورة، والمراجع ذات العلاقة.

حدود الدراسة:

تم الاقتصار في فترة الدراسة على المدة الزمنية الممتدة من عام 1317هـ - 1900م/ إلى عام 1343هـ - 1925م، وهذا سيجعلها أكثر عمقاً وتفصيلاً.

تقسيمات الدراسة:

وحرصاً على تنظيم طرح موضوعات الدراسة، وخدمة لأهدافها، فسوف يتم تقسيم المادة العلمية إلى مرحلتين زمنية، لكلا منهما سماته الخاصة، وتستعرض فيها الأحداث حسب تسلسلها الزمني، أما المواضيع فهي كالتالي:

- المرحلة الأولى: منذ استرداد الرياض حتى ضم الاحساء: (1319 - 1331هـ/ 1902 - 1913م).

- المرحلة الثانية: من الحرب العالمية الأولى الى ضم الحجاز: (1332 - 1344هـ/ 1914 - 1925م).

وسوف تنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وأخيراً ثبت المصادر والمراجع، ويتضمن المصادر والمراجع التي استندت عليها الدراسة في موضوعها.

المرحلة الأولى: منذ استرداد الرياض حتى ضم الاحساء

1319-1331هـ / 1902-1913م

تميزت هذه المرحلة من مراحل تأسيس الدولة السعودية الحديثة بأهميتها؛ كونها تمثل الانطلاقة الأولى للملك عبدالعزيز، وبالتالي كانت الأهم والأصعب؛ حيث تبدأ بعام 1319هـ / 1902م، وهو تاريخ استرداد الرياض وترسيخ عاصمة الدولة الجديدة، وتنتهي بعام 1331هـ / 1913م، وهو تاريخ ضم الاحساء، ووصوله إلى ساحل الخليج العربي، والذي يعني وصوله لمنطقة المصالح البريطانية، ومن ثم اضطرارها للتسليم بوجوده.

تبع الملك عبدالعزيز في هذه المرحلة التاريخية من تأسيس الدولة سياسة متوازنة حذرة في اتصاله بالقوى الأجنبية الموجودة بالمنطقة، خاصة ذات السيادة والهيمنة وهما الدولة العثمانية و بريطانيا. وقد بدأت هذه القوى برصد تحركات الملك عبدالعزيز منذ أن بدأت محاولاته لاسترداد الرياض. فعند طريقه إليها عام 1319هـ / 1902م، (بن هذلول، 1961، ص 59) أسرع ابن رشيد بإرسال شكواه إلى الدولة العثمانية التي منعت بدورها تموين الملك عبدالعزيز من الاحساء. الا أنه واصل سيره إلى الرياض، (المختار، د.ت، ص 34-35) وتمكن من ضمها. (قدورة، د.ت، ص 20) ولعدم إغضاب الدولة العثمانية بعث الملك عبدالعزيز فور استعادته للرياض برسالة إليهم مؤكداً على بقاء ولائه للسلطان العثماني. (Aljaziri, 1971, p.30) أما بريطانيا صاحبة النفوذ الأكبر فكانت هي الأخرى ترصد تحركات الملك الصاعد، وهو

ما توضحه مراسلات مقيمها السياسي في بوشهر ومساعدته في البحرين؛ (1900-9-4, (1), (4) R/15/1/473) حيث تشير العديد من الوثائق البريطانية أن الوكالات البريطانية كانت تتبع تحركات الملك عبدالعزيز عن طريق الأخبار التي ترددها من الشيخ مبارك الصباح وعن طريق مخبريها في المنطقة، وكانت تبعث بتحذيرات في الوقت نفسه للشيخ مبارك -على اعتبار أنه حليفها في المنطقة- بعدم الدخول في الصراع القائم بين الملك عبدالعزيز وابن رشيد. (L/P & S/ 20/ 1908-1-30, L/P & S/ 10/ 50, FO 12, 21-11-1902) وقد كان هذا الموقف البريطاني يعود إلى تخوفها مما قد تأول إليه الأمور؛ حيث كانت تخشى من نجاح احد الطرفين؛ ذلك أن غلبة ابن رشيد وتفوقه قد يجعله مصدر قلق وخطر على حليفها في الكويت، ونجاح الملك عبدالعزيز قد يشجعه في المضي قدماً ومد نفوذه للساحل الشرقي كما فعل أسلافه ومن ثم تعريض نفوذها وحلفائها للخطر. (فيلبي، 1997، ص 43) هذا بالنسبة للموقف البريطاني، أما بالنسبة للملك عبدالعزيز فقد كان مدركاً تماماً لقوة بريطانيا وتأثيرها في المنطقة بحكم معرفته بأساليب حكومة الهند البريطانية والتي تشرها بحكم نشأته في كنف الشيخ مبارك الصباح. (إبراهيم، 1981، ص 161) لذلك أراد الاتصال بها للحصول على دعمها. فبادر الإمام عبدالرحمن والد الملك عبدالعزيز في 1319هـ/ مايو 1902م بكتابة رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في بوشهر المقدوم/ س. أ. كمبال Colonel C.A. Kembal وعرض عليه إبرام اتفاقية مع بريطانيا. (L/P & S/ 20/FO12(1), 22- 5- 1902, 23-5-1902) ذكراً لهم بأنه يفضل مساعدتهم على العروض الروسية التي قدمت له. إلا أن طلبه لم يجاب عليه من منطلق أن سياسة الحكومة البريطانية تقضي بالابتعاد عن التدخل في شئون المناطق الداخلية ونجد خاصة لأنها لم تكن مستقرة حينذاك. (لوريمر، 1996، ص 164) وقد كان

القنصل الروسي في 1319هـ / 1901م، قد عرض على الإمام عبدالرحمن في الكويت الاتفاق معه ومساعدته لتحقيق أهدافه. (السيبيعي، 2016، ص 45)

وفي عام 1320هـ / 1903م تلقى الملك عبدالعزيز للمرة الثانية عرضاً روسية، وكان حينها في زيارة للكويت، وافق وجوده فيها وصول السفينة الروسية بويارين (Poyarin)، فجرى لقاء ودي بينه وبين القنصل الروسي في بوشهر، (لوريير، د.ت، ج1، ص 571؛ ريزفان، 1990، ص 87-88) وخلال تلك الفترة أرسل القنصل الروسي في بوشهر إلى الملك عبدالعزيز يعرض عليه الاتفاق معه ومساعدته، ولكن الملك عبدالعزيز ووالده رفضا ذلك. وتوأكب ذلك اللقاء مع وصول البارجة البريطانية سفنكس (Sphinx) إلى الكويت، وتفاجأ قبطانها حينها لما سمع بأخبار زيارة المقيم الروسي، وحث القبطان البريطاني الملك عبدالعزيز على عدم التعامل معهم، موضحاً له بأن بريطانيا لا تنظر بعين الرضى للتدخلات البريطانية في المنطقة. (1904- 5- 1- (3) 476 / 15/ R)

وتم لقاء آخر في العام 1320هـ / 1903م بين مبعوث سعودي والكابتن بيرودكس (Perodix) وكيل المقيمة البريطانية في البحرين، وأعرب الملك عبدالعزيز لهم حينها عن رغبته في طرد الأتراك من الإحساء، لكنه يريد أن تمنع بريطانيا وصول الإمدادات التركية لحاميتها بحراً. ولم يتحمس بيرودكس لهذا الرأي انطلاقاً من سياسة حكومة الهند البريطانية الثابتة وهي عدم التدخل في أحداث الظهير الصحراوي. وبالفعل أتى رد أمين الشؤون الخارجية بحكومة الهند وقتها برفض الطلب السعودي على أن تبقى حبال الاتصال ممدودة، فلربما يستفاد من الملك عبدالعزيز يوماً. (إبراهيم، 1981، ص 163) كما قد حذروا الشيخ مبارك مراراً وتكراراً من أن يتدخل في شؤون نجد اتقاءً للمشاكل مع الدولة العثمانية. (1904- 5- 1- 24 / 15/ R، 1903، 11- 29، (3) لكنه وعلى

الرغم من التحذيرات أكدت الوثائق البريطانية على استمراره في تقديم الدعم للملك عبدالعزيز في حربه مع ابن رشيد. 1904-4-29, 24/5/15/R))

أما بالنسبة للأوضاع مع الدولة العثمانية، ففي خلال تلك الأحداث أرسل ابن رشيد برقية إلى الصدر الأعظم في القسطنطينية يوم 19 شوال 1293هـ/7 يناير 1904م يبلغه بان الملك عبدالعزيز يحاول أن يقيم علاقات مع بريطانيا، وأنه من المحتمل أن تقدم له الأسلحة والذخائر. وبناء على ذلك أرسل الباب العالي لابن رشيد في نفس السنة كمية من الأسلحة والذخائر من بغداد دعماً له، كما صدرت الأوامر بتجميع القوات التركية في السماوه على نهر الفرات تحسباً لأي طارئ. (لوريمر، 1996، ص 148) وأشارت الوثائق البريطانية إلى تحرك هذه القوات بعد ذلك إلى نجد. (1904-6-1, 24/5/15/R)

وفي أول ذي الحجة 1321هـ/7 فبراير سنة 1904م، (لوريمر، 1996، ص 148) توجه الملك عبدالعزيز لضم القصيم ونجح في ذلك، وهو الأمر الذي زاد من قلق الباب العالي؛ ذلك لأن انتصارات الملك الجديد ستجعل العديد من الحكام المحليين يحذون حذوه، الأمر الذي يقوض من سلطة الدولة العثمانية في تلك المنطقة. (Aljazaii, 1971, p. 28) لذا سير العثمانيون حملة من العراق لمساندة ابن رشيد بقيادة أحمد فيضي باشا وصدقي باشا لمواجهة الملك عبدالعزيز. إلا أن الملك تغلب عليهم. (العرينان، 1990، ص 126-127) ثم أرسلت الدولة العثمانية سامي الفاروقي القائد الذي كان في المدينة المنورة. وهناك اجتمع الفاروقي بالملك عبدالعزيز طالباً أن تكون القصيم تحت السيادة العثمانية وهذا ما لم يوافق عليه الملك عبدالعزيز وطلب منهم المغادرة، وتم ترحيلهم تحت حماية الملك لكي يضمن عدم مرورهم بمحائل والالتقاء بالرشيد. (الزركلي، 1985، ج1، ص 173-174؛ الريحاني، 1928، ص 145-146) لكن رحيل الجند العثمانيين من القصيم اعتبر

ضربة لهيبة الدولة العثمانية. (العربان، 1990، ص 132- 133) ذلك لأن انسحابهم قد يؤثر في ثقة العرب تجاههم. (لوريمر، 1996، ص 162) إلا أن انتصارات الملك عبدالعزيز كانت سبباً في اقتناع الأتراك بضرورة الوصول إلى تفاهم معه للاحتفاظ بقدر من النفوذ في وسط شبه الجزيرة العربية ولذلك اضطرت إلى الاعتراف بالملك عبدالعزيز والياً على نجد، وقبل الملك بذلك الاعتراف، واتفق الطرفان، على أن تظل القصيم تحت إدارة الدولة العثمانية. وهكذا أصبحت هذه الاتفاقية بمثابة اعتراف عثماني شبه رسمي بنفوذ الملك عبدالعزيز. (إبراهيم، 1981، ص 164) وفي خضم كل تلك الأحداث كانت بريطانيا تتابع عن بعد وترصد تلك الأحداث الدائرة. (FO 406/ 20, 14- 2- 1905)

وبالرغم من التحسن النسبي في علاقة الملك عبدالعزيز بالدولة العثمانية إلا أنه كان حريصاً على استمرار اتصالاته مع بريطانيا، ففي العام ذاته 1321هـ/ 1904م كتب الأمير عبدالعزيز رسالة إلى شيخ الكويت الذي نقلها بدوره إلى السير برسي كوكس Sir Percy Cox المقيم السياسي في الخليج يجدد فيها طلبه للحماية متخذاً من فكرة إمكانية قبوله للمساعدة الروسية ورقة ضغط عليهم. إلا أن بريطانيا ظلت باقية على موقفها المتمثل في عدم التدخل في داخل شبه الجزيرة العربية "الظهر الصحراوي". (FO 406/ 20, 14- 2- 1905) مما جعل الملك عبدالعزيز يفكر باتخاذ خطوة أولية يقوم فيها بزيارة الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية - مناطق النفوذ البريطاني- إلا أن هذا الخبر أزعج بريطانيا واعتبرت أي محاولة من قبله لزيارة الساحل له نتائج خطيرة على سلطتها ونفوذها. (L/ P & S/ 20/ FO 31) (1906- 1- 17، (1)؛ لوريمر، ص 166- 167؛ العربان، 1990، ص 129- 131) خوفاً من أن تنضم القبائل إليه أو يتجدد النزاع بينهم. (العربان، 1990، ص 129)

لم يستطع الملك عبدالعزيز أن يمتثل طويلاً لرغبة البريطانيين في البقاء بعيداً عن مناطق نفوذها؛ ذلك لأن إمكانات نجد قد استنزفت بفعل الحروب وبالتالي كان ضم الاحساء يمثل حلاً لمشاكله الاقتصادية. ولكي يضمن عدم اثاره بريطانيا قرر أن يطلعهم على خطته ويضمنهم بالحفاظ على مصالحهم، فاتصل في العام 1324هـ/ 1906م بالبريطانيين في الخليج يخبرهم بنيته ورغبته في الحصول على دعم الأسطول البريطاني لحملة هذه والتي تهدف إلى إخراج العثمانيين من الاحساء. (L/ P & S/ 1906 - 11 - 17, (2), 10/ 50/ 50؛ آل سعود، 2002، ص 17 - 18) كما أرسل في العام ذاته رسولاً إلى البحرين للتفاوض مع البريطانيين حول ذلك وأنه على استعداد لإبرام اتفاق معهم أسوة بالاتفاقات المبرمة بين شيوخ الساحل المهادن ويتعهد لهم في المقابل بحماية التجارة البريطانية ووضع وكيل بريطاني في إحدى مدن الساحل. (لوريمر، 1996، ص 167؛ إبراهيم، 1981، ص 166) وقد رحب بيرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بهذه الفكرة، وحث حكومته على ضرورة الاتصال بالملك عبدالعزيز معللاً ومحللاً توجهه هذا بجملة من الأمور التي يرى منطقيتها، وأنها تصب في صالح دعم وتمكين النفوذ البريطاني في هذه المنطقة، وكانت كالتالي:

- مقتل ابن رشيد منافس الملك عبدالعزيز، وخلافته من قبل شاب صغير بعمر 18 عاماً، الأمر الذي يُصعب عليه -وفقاً لرأي كوكس- اتخاذ أي موقف جدي مستقبلاً تجاه الملك عبدالعزيز. وهو الأمر الذي يجعل من هذه المرحلة التاريخية الأنسب لإعادة دراسة ومراجعة الحالة السياسية في وسط شبه الجزيرة العربية من قبل الحكومة البريطانية، وإعادة تقييم موقفها من الملك عبدالعزيز.
- إن العقيدة السلبية التي تبنتها الحكومة البريطانية والقائمة على الانطواء فيما يخص الأمور الحاصلة في وسط شبه الجزيرة العربية، وإهمالها لعرب نجد، قد ينعكس عليها سلباً خاصة إذا بادلتنا زعاماتهم تلك العدواة.

- طلب الملك عبدالعزيز فعلياً من الحكومة البريطانية حمايتها، لكن وحتى الوقت الحاضر فإنه ليس هناك وجود لحل عملي بيننا وبينهم.
 - إن نية الملك عبدالعزيز بالتوجه للساحل الشرقي قد أوجدت تحوفاً لدى زعامات الساحل، والتي يمكن السيطرة عليها بالتفاهم مع الملك عبدالعزيز واعلامه إن أي نزول لقواته على الساحل العماني يعني تمهيداً لتمزيق العلاقات مع الحكومة البريطانية.
 - إن قبول التعامل مع الملك عبدالعزيز سيساعد البريطانيين في عمليات ضبط القرصنة في الجزء الشمالي من الخليج.
 - إن التفاهم مع الزعماء المحليين سيسهل للضباط البريطانيين القيام بجولاتهم في البلاد، والتي ستساعد في الحصول على معلومات دقيقة بخصوص علم الطوبوغرافيا، القبائل، السياسة العشائرية، وغيرها من المعلومات التي يعتبر معرفتنا بها ضئيلة. (L/ P &)
- S/ 10/ 50, 16- 9- 1906

لكن وعلى الرغم من كل ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تفسد العلاقة التي بينها وبين الدولة العثمانية والقائمة على مبدأ الحفاظ على الوضع الراهن، ولهذا فقد رفضت الدخول في علاقة رسمية مع الملك عبدالعزيز. (العيدروس، 2009، ج5، ص 102) وعلى ذلك بعث المقيم البريطاني والقنصل العام في بوشهر برسالة إلى المعتمد السياسي في الكويت يعلمه بقرار الحكومة البريطانية تجاه الوضع السياسي القائم بنجد، وأنها ما زالت ملتزمة بقرارها السابق والقاضي بحصر نفوذها وتدخلها في الساحل، ويطلب منه إبلاغ الشيخ مبارك -الذي عن طريقه تلقت طلب الملك عبدالعزيز- بالموقف البريطاني بأسرع وقت. (6- 22- 479, 1/ 15/ R/) (1907)

وفي عام 1325هـ/ 1907م ومع تنامي قوة الملك عبدالعزيز ساد القلق الدوائر العثمانية خوفاً من أن يقوم الملك عبدالعزيز بمهاجمة الخط الحديدي الذي

كانت تعمل عليه في الحجاز والمعول عليه تعزيز وتدعيم نفوذها بالجزيرة. (لوريمر، 1996، ص 162) ولمواجهة ذلك أمدت الدولة العثمانية الحسين الذي عين شريفاً على مكة في عام 1326هـ / 1908م بالمال والرجال، خصوصاً بعد أن ضعف آل رشيد وأصبح من غير الممكن الاستفادة منهم في إضعاف قوة الملك عبدالعزيز الصاعدة. (العرينان، 1990، ص 135-137) وفي الوقت نفسه بقت الدوائر العثمانية خطوط التواصل مفتوحة مع الملك عبدالعزيز، ودارت في هذه الاثناء مراسلات بين الدولة العثمانية وبين الملك عبدالعزيز أهمها تلك التي كانت مع والي البصرة سليمان شفيق باشا الذي أرسل له يريد أن يتبين من أهدافه وموقفه من الدولة العثمانية. وأوضح الملك بدوره لهم عن رأيه في الحكم العثماني على البلاد العربية مبيناً أوجه القصور فيها ومبدأ الحلول لها، (بن هذلول، 1961، ص 96-97) وقد كان رأيه محل استحسان من قبل والي سليمان شفيق باشا الذي بدوره أرسله للأستانة لكنه لم يلقى استحساناً من السلطات الذين وجدوا في رأيه كثير من الصواب الذي لو تم الأخذ به سيعلي من شأنه وبالتالي سيعظم نفوذه في الجزيرة وهذا خلاف ما ترغب به الدولة العثمانية.

ومنذ عام 1911م دخلت العلاقات البريطانية-السعودية طوراً جديداً، حيث بدأ نوع من الاتصال المباشر بين الطرفين وإن كان غير رسمياً، وتمثل ذلك في عقد عدد من الاجتماعات مع بعض البريطانيين. (آل سعود، 2002، ص 19) من ذلك مقابلة شكسبير وكيل المقيمة البريطانية بالملك عبدالعزيز في الكويت والتي جدد فيها الملك طلبه للحماية البريطانية. وقام كوكس بإرسال تقرير شكسبير إلى حكومة الهند موصياً بأن تظل حبال الصداقة ممدودة للملك عبدالعزيز "ليستعان به عند الحاجة" غير أن الحكومة البريطانية درست التقرير، وأشارت بعدم التدخل. (إبراهيم، 1981، ص 168-169)

وفي عام 1331هـ/ أوائل مايو 1913م قضى الكابتن وليم شكسبير Captin William Shakespear المعتمد السياسي البريطاني فترة في الكويت التقى فيها بالأمير عبدالعزيز الذي أعرب له عن عزمه الراسخ على إخراج العثمانيين من الاحساء. (Aljazairi, 1971, p. 33) ولم يحظ الأمير بتأييد الكابتن شكسبير إذ أدلى الأخير بتصريح مفاده أن بريطانيا تعمل على مفاوضات مهمة مع العثمانيين حول سكة حديد بغداد، وعلى ذلك فأنها ليست في موقف يسمح لها بتأييد الملك عبدالعزيز فيما يعزم عليه. (1913- 5- 15 (5) R/ 15/ 5/ 27 ؛ آل سعود، 2002، ص 19) وبالفعل تم الوصول إلى اتفاق أنجلو عثماني في 29 يوليو 1913م فيه اتفقت الحكومتان رسمياً على مناطق نفوذهما في الخليج. (إبراهيم، 1981، ص 118؛ آل سعود، 2002، ص 21) إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد كانت الأحداث في شرق الجزيرة العربية تسير بشكل مغاير، حيث تحرك الملك عبدالعزيز (1913- 5- 16/ 384, L/ P & S/ 10/ 2003، ص 198) للسيطرة على الاحساء، وكان أسرع بعملية الضم خشية من أن يتقرر شيء في الاتفاق البريطاني العثماني بالنسبة للإحساء يقطع عليه السبيل مستقبلاً بضمها. (العرينان، 1990، ص 207) وبالفعل توجه بجيشه للإحساء، ووصلها 5 جمادى الأولى من نفس العام /13 نيسان 1913م وتمكن أن ضمها بعد أن استسلمت الحامية العثمانية فيها. ثم أرسل سرية إلى القطيف ودخلوها أيضاً دون قتال بعد أن فر الجند العثمانيون بجزراً. (1913- 5- 20 R/ 15/ 5/ 27، 1928، ص 187- 188)

المرحلة الثانية: من الحرب العالمية الأولى الى ضم الحجاز

1332- 1344هـ/ 1914- 1925م

تعتبر هذه الفترة فاصلة في تاريخ تأسيس الدولة، ذلك انها تبدأ بعقد اتفاقية مع بريطانيا، الأمر الذي يعني الاعتراف بنفوذه وحمائته من القوة صاحبة النفوذ والهيمنة في المنطقة. وتنتهي بضم الحجاز التي فتحت له باباً على العالم الخارجي وسهلت عملية الاعتراف الدولي به، كونها تضم عدداً كبير من قنصليات الدول الأجنبية، هذا عدا مكانتها الدينية التي أعطته مكانة هامة على مستوى العالم الإسلامي.

حينما نجح الملك عبدالعزيز بضم الاحساء لم يرغب في تصعيد الموقف بينه وبين الأتراك أكثر، لذا انصرف بعد ذلك إلى تسوية علاقاته معهم، وانتهت المفاوضات بينهما إلى اتفاق تم التوقيع عليه في 20 جمادى الآخرة 1332هـ/ 15 مايو عام 1914م اعترف فيه الملك عبدالعزيز بالسيادة التركية على نجد و الاحساء. وارتضى بموجب المادة الثانية من الاتفاق بتعيينه والياً من قبل الدولة العلية على نجد طيلة حياته على أن يرثه في الحكم أولاده وأحفاده. (العيدروس، 1996، ص 225)

وخلال تلك الأحداث، بدأت القوى الموجودة بالمنطقة والتي لها مصالح فيها ترى ضرورة تحسين علاقتها بالملك عبدالعزيز الذي وصل للساحل الشرقي، وعلى رأسهم بريطانيا بطبيعة الحال، كونها القوى صاحبة النفوذ في الخليج، ولذا فالتتبع للوثائق البريطانية التي صدرت تلك الفترة يلحظ على الفور الاهتمام الكبير من قبل المعتمدين البريطانيين في المنطقة بسرد التقارير المطولة، والتي تحرص على ذكر جميع التفاصيل المتعلقة بالملك عبدالعزيز وبالأحداث الدائرة في هذه الفترة تحديداً، وعدم اغفال أي خبر ولو كان تافهاً أو غير هام. من ذلك تقارير ورسائل شكسبير التي تورد تفصيلاً للعديد من الأمور؛ فمثلاً نجده يتحدث عن تحالفات وعلاقات الملك عبدالعزيز بالزعامات المحلية وبعامات العشائر وتكوينهم تحالفات للوقوف بوجه أي خطر عثماني مرتقب، كما يتحدث عن الدعم التركي لابن رشيد والأسلحة والمعدات التي وصلت إليه، ويهتم بذكر تفاصيل استعدادات الملك عبدالعزيز للتصدي للأتراك

وغيرهم محلاً دوافعه ومخاوفه، كما يسرد توقعاته المتعلقة بالوجود التركي في المنقطة وأثر بروز الملك عبدالعزيز عليها؛ وفي ذلك يقدم نصحه للحكومة البريطانية بأن سياستها القائمة على إبقاء تركيا قوية في آسيا لن يتم إذا استمرت الحكومة التركية تتبع سياستها التقليدية في التعامل مع الزعامات المحلية سارداً لتعليل ذلك في جملة من الأمور والتي يتمثل أهمها برأيه في التالي:

- عدم ادراك الحكومة العثمانية لضعف مكانتها ووجودها في المنطقة، وعدم ادراكها في الوقت نفسه مدى قوة وشجاعة الزعماء العرب.
 - إن الحكومة التركية بموقع لا يسمح لها بإرسال حملات للبلاد العربية في الوقت الحاضر، ولعدة السنوات القادمة، كما أن ارسالها لأي حملة مستقبلية ضد أي زعيم من المحتمل أن سبب انقلاباً عاماً ضد الأتراك.
 - فقدان الدولة التركية سمعتها نتيجة الحروب التي خاضتها في طرابلس والبلقان.
 - إن الرهان القائم على عدم قدرة القبائل العربية على التوحد وانشاء جبهة متحدة قد يخسر مقابل بروز زعيم قوي كالمملك عبدالعزيز لما يملكه من تأثير، ويحظى به من ثقة شعبه، الأمر الذي يجعل شيوخ بقية القبائل يأخذون بنصحه خاصة في تلك الأمور التي تتعلق بعلاقاتهم مع الدولة العثمانية.
 - إن استمرار الدولة التركية في سياستها التقليدية في بلاد العرب لا شك أنه سينتهي بكارثة؛ حيث أنها لا تملك القوة لإخضاعهم، أما بالنسبة للنتيجة المحتملة فستتمثل في توحد كل القبائل العربية وطردهم للقوات والمسؤولين الأتراك. ثم سيقومون شكلاً من أشكال الاتحاد الكبير يكون الملك عبدالعزيز رئيساً عليه.
- وبعد أن يورد شكسبير تعليلاته تلك، يقدم اقتراحات للحكومة البريطانية إن هي اختارت الاستمرار بسياستها القائمة على الحفاظ على بقاء الدولة العلية وإن المخارج أمامها تتمثل في التالي:

- قبول الحكومة التركية بالاستقلال الفعلي للزعيمات الكبرى، والاكتفاء بالإبقاء على الهيمنة الأسمية لها فقط.
 - أن يكون للحكومة التركية موقفاً صريحاً وصادقاً تجاه الزعامات الكبرى.
 - على الحكومة التركية الوثوق بالسياسة البريطانية في البلاد العربية، وأن تعترف بالموقع الخاص الذي تتمتع به بريطانيا هناك.
 - ينبغي على الحكومة التركية إشراك الحكومة البريطانية فيما يختص بالشؤون العربية. (FO 424/ 252, NO. 197, 27- 6- 1914)
- وكما نرى فإن التقارير البريطانية كانت تدرس بدقة بل وتستشرف مستقبل المنطقة عن طريق رصدتها الدقيق والمتعمق للأحداث، الأمر الذي جعل بوصلتها تدلها على الطريق الصحيح الذي باتباعه استطاعت أن تحفظ مصالحها.
- وهكذا بدأت بريطانيا ترى أن الوجود التركي آيل للزوال، وأن هناك ضرورة للبدء والدخول في علاقات رسمية مع الملك عبدالعزيز، تضمن من خلالها مصالحها في الساحل، فأرسلوا المعتمد السياسي في البحرين، والمتعمد السياسي في الكويت، حيث قابلا الملك عبدالعزيز في العقير، وكان ذلك في 16- 17 محرم 1332هـ/ 15- 16 ديسمبر 1913، ويعد هذا أول لقاء شبه رسمي بين الطرفين، وتحدثا عن المصالح المشتركة، وعن عدة أمور أخرى مثل علاقة الملك عبدالعزيز بالدولة العثمانية، وخصومه الفارين منه، ومسألة تدخله وإثارته القلق في الساحل المهادن، والتجارة في هذه المنطقة. وفي المقابل فقد أوضح لهم الملك عبدالعزيز رغبته في إقامة علاقة رسمية بينه وبين بريطانيا، واطلعهم بالتسوية التي اقترحتها عليه الحكومة التركية، ورغبته بأن يتم هذا الأمر تحت الرعاية البريطانية كونه لا يثق باستمرارية صلاته تلك مع الأتراك. (الساكا، 2016، ص 977)

وقد خلفت الاتصالات التمهيدية بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا انطباعاً سيئاً لدى الحكومة التركية، ذلك لأنها ترى أن المناطق التي مد الملك عبد العزيز نفوذه إليها تعتبر تحت التبعية التركية وفقاً للمعاهدة التي وقعت مع بريطانيا. وبطبيعة الحال فإن بريطانيا كانت مدركة لذلك إلا أنها لا تستطيع بحكم تطور مجريات الأحداث أن تتجاهل هذا الزعيم الصاعد الذي وصل إلى مناطق مصالحها على الخليج العربي. (الساكار، 2016، ص 978)

لم تكن بريطانيا وحدها هي التي تريد إقامة علاقات معه؛ فخلال تلك الأحداث وصل إلى الرياض، في ربيع ثاني 1332هـ/ مارس 1914م مندوب فرنسي. واجتمع بالملك عبدالعزيز، عارضاً عليه مساعدة مالية سنوية كبيرة تقدمها إليه الحكومة الفرنسية، على أن يؤمن لها حرية التجارة بالأسلحة في العقير أو القطيف. (الزركلي، 1985، ص 280) لكن لم تكن هناك استجابة من قبل الملك عبدالعزيز حيث كانت عينه على بريطانيا.

وهكذا استمر التواصل بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية عن طريق مبعوثيها؛ وفي هذه الفترة نشبت الحرب العالمية الأولى، ودعت الحرب إلى أن تتخلى بريطانيا عن سياستها المبنية على حظر التدخل في الظهير الصحراوي، وقررت ارسال حملة من الهند إلى الخليج العربي لتعمل على مقاومة الدعاية التركية والألمانية وسط العرب والمسلمين ومواجهة القوة التركية عسكرياً. (إبراهيم، 1981، ص 161) وعلى الرغم من أن البريطانيين كان لهم حليفاً آخر في شبه الجزيرة العربية تمثل في شخص الشريف الحسين إلا أنهم أيضاً كانوا يريدون من الملك عبدالعزيز شيئاً واحداً، وهو ان يشل حركة ابن الرشيد "حليف العثمانيين" في شمال شبه الجزيرة العربية، والذي يهدد جناح الجيش البريطاني في جنوب وادي العراق مما يعيق البريطانيين. (العيدروس، 1996، ج5، ص 109)

أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد أرسلت للملك عبدالعزيز برقية تأمره بحشد قواته للدفاع عن البصرة بالتعاون مع ابن رشيد، ولكنه اعتذر بأنه لا يمكنه ان يتعاون مع ابن الرشيد، وقد خشى الملك عبدالعزيز من ان يستغل ابن الرشيد خروجه فينقض على الرياض. (العرينان، 1990، ص 245) وفي مقابل ذلك اتصل ببريطانيا لتأمين نفسه فبعثوا إليه بكتاب يطلبون منه فيه الالتحاق بشيخي الكويت والحمرة لمساندة البريطانيين في الاستيلاء على البصرة، كما طالبوه بحماية ممتلكات المدينة والحيلولة دون سلب التجار البريطانيين وتأمين الأوربيين في البصرة وذلك في مقابل الاعتراف به حاكماً مستقلاً على نجد والاحساء، وحمائته من أي هجوم يتعرض له عن طريق البحر من قبل الأتراك. (الخصوصي، 1988، ص 184) وهكذا دخل التحالف البريطاني مع الملك عبدالعزيز حيز التنفيذ الفعلي، حيث بدأت المفاوضات بين الطرفين، وطلب شكسبير من الملك عبدالعزيز أن يعد مسودة مبدئية يضع فيها مرئياته وما يرغب بالاتفاق مع بريطانيا عليه وكانت أهم بنودها كالتالي:

- الاعتراف بحكمه، وأن يكون وراثياً، على المناطق التي سيطر عليها. والاعتراف باستقلاله، وبحدود دولته. وعدم منح أي جزء من أراضيه لأي أجنبي دون ارادته.
- أن تتعهد بريطانيا بحمايته من أي اعتداء، وباحترام الرعايا السعوديين.
- يتعهد الملك عبدالعزيز بحماية التجارة على أراضيه وسواحلها، وبالامتناع عن الاتجار بالسلاح، وبمعاملة الرعايا البريطانيين بالمثل.

وبعد عدة مداوولات بين الدوائر البريطانية، استقر الرأي بعقد معاهدة مع الملك عبدالعزيز عرفت باسم معاهدة دارين، وتم التوقيع عليها في 18 صفر 1334هـ/ 26 ديسمبر 1915م. وتمثلت أهم بنودها في اعتراف بريطانيا بالحكم الوراثي للملك عبدالعزيز على مناطق نفوذه وباستقلاله، وتعهدا بحمايته، ويتعهد الملك عبدالعزيز بالمقابل بعدم عقد أي اتفاقية او معاهدة أو منح امتياز لأي دولة

اجنبية دون الحصول على الموافقة البريطانية (الساكر، 2016، ص 98- 983) وبذلك اطمأنت بريطانيا بأنه يمكنها الاعتماد عليه في الحرب، (FO 371/ 1915- 12- 29، 2479) كما صدر أمراً فورياً بإرسال مجموعة من الأسلحة للملك عبدالعزيز، إضافة إلى مساعدة شهرية تبلغ خمسة آلاف جنيه إسترليني. (1916- 12- 7، NO.980، FO 371/ 3047) وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن مجريات الحرب جعلت بريطانيا تنظر لتلك المعاهدة على أنها لم تكن ناجحة فعلياً لأنها لم تلزم الملك عبدالعزيز باتخاذ خطوات فعالة ضد العثمانيين. وفي واقع الأمر كانت هناك عدة أسباب أبطأت من تحرك الملك عبدالعزيز؛ على رأسها تأييد البريطانيين للشريف حسين في مكة، (وليمز، 1952، ص 186) ودعمهم له على أنه قائد لثورة العرب ضد العثمانيين ورئيساً مرشحاً مستقبلاً لدولة عربية مؤيدة لبريطانيا. (Leatherdal, 1983, p. 1983)

وتطورت الأمور بعد ذلك فبدأت بريطانيا تقلل من تأييدها للأمير عبدالعزيز عندما بات لها أن انتصارها على الدولة العثمانية أصبح وشيكاً، وكان الملك عبدالعزيز يحاصر حينها حائل محققاً انتصارات على خصمه ابن رشيد، وهو الأمر الذي ربما يفسر الموقف البريطاني؛ حيث أن انتصاراته تلك قد تكون قد جعلت بريطانيا تتخوف من ان يتحول إلى الحجاز فيما بعد. (مهنا، 2003، ص 258)

التفت الملك عبدالعزيز بعد ذلك إلى ترسيم حدود دولته، وكانت كل الحدود فيما عدا الجنوب- متاخمة لدول تحت الحماية البريطانية أو تحت انتدابها. فتمت تسوية الحدود مع العراق؛ بعقد اتفاق بين ممثلي نجد والعراق وبريطانيا في المحمرة، في رمضان 1340هـ/ مايو 1922م وتحددت الحدود بينهما بعد ذلك في بروتوكولات تالية لهذا الاتفاق، تم التوقيع عليها في العقير في ربيع آخر 1341هـ/ ديسمبر 1922م، كما سويت الحدود أيضاً بينه وبين الكويت. (وليمز، 1952، ص

192 - 193) كما كان على بريطانيا أن تقوم بتسوية بين الشريف حسين وبين الملك عبدالعزيز لأن الطرفين كانا من حلفائها. (أبازة، 1987، ص 23) ولأن المادة الأولى من معاهدة العقير كانت تنص على أن تتحمل بريطانيا مسؤولية التحكيم في أي نزاع اقليمي ينشب بين الملك عبدالعزيز والشريف. (Aljazairi, 1971, p.) (34)

وعلى الرغم من ذلك إلا أن وتيرة الأحداث تصاعدت؛ حيث وجد الملك عبدالعزيز نفسه مدفوعاً لحرب الشريف حسين، وقد كان للتقاعس البريطاني في تقديم المعونة المالية المقررة للملك عبدالعزيز في 25 شعبان 1342هـ/ 31 مارس عام 1924م دوراً كبيراً في اتخاذه قرار ضم الحجاز. واختارت بريطانيا أن تظل محايدة في هذه الحرب خصوصاً أن مسألة الخلاف كان لها صبغة دينية؛ كون الحجاز تضم المشاعر المقدسة. (Troeller, 1976, p. 216) هذا إضافة إلى أن التقارير التي كانت تصل إلى الحكومة البريطانية عن الشريف حسين كانت تعكس وجود سخط داخلي في الحجاز عليه. (Aljazairi, 1971, p. 36) وعلى كل فقد اجتمع الملك عبدالعزيز بالإخوان وقادة جيشه لاستطلاع رأيهم حول مهاجمة الحجاز، فوافقوه على ذلك، (Toynbee, 1927, p. 296- 297) وتوجه جزء من القوات للطائف في 1343هـ/ 1924م وعندئذ انسحب جند الأشراف الموجودين فيها إلى مكة. (أبازة، 1987، ص 29) ووافق أهالي الطائف على تسليم المدينة دون قتال، ودخل الإخوان الطائف في 6 صفر 1343هـ/ 5 سبتمبر 1924م. (Toynbee, 1927, p. 297) وكانت تلك بداية النهاية للحرب القائمة بين الأشراف والملك عبد العزيز في الحجاز.

توجه جيش الملك عبدالعزيز بعد ذلك إلى مكة ودخلوها في 17 ربيع أول 1343هـ/ 15 أكتوبر 1924م. (الريحاني، 1928، ص 318) لكن علي "ابن

الشريف حسين"، أعلن حينها تصميمه على المقاومة، وكتب إلى الملك عبد العزيز رسالة يبدي فيها رغبته في الصلح، لكن الملك لم يرضَ بديلاً عن تخلي الملك علي عن الحكم. (بن هذلول، 1961، ص 156؛ الريحاني، 1928، ص 319) وفي أثناء ذلك تلقى قادة جيش الملك عبدالعزيز في مكة رسائل من معتمدي الدول الأجنبية وقناصلها في جدة الذين التزموا الحياد طالبين منهم أن يتكفلوا بالحفاظ على أمن وسلامة رعاياهم وأموالهم الموجودين في أي مكان كانوا وفي أي وقت كان. (بن هذلول، 1961، ص 163) وتوجه الأمير عبدالعزيز بجيش كبير ودخل مكة المكرمة في 7 جمادى الأولى عام 1343هـ/ 4 ديسمبر 1924م. (الريحاني، 1928، ص 338) وبقي هناك شهراً حاولت خلاله أطراف عديدة أن تصلح بينه وبين الملك علي لكنها لم تنجح. (العثيمين، د.ت، ص 195)

واصل الملك عبدالعزيز تقدمه، وأمر بالزحف إلى جدة في 7 جمادى الآخرة 1343 / 3 يناير 1925م، وشدد الحصار عليها. (الزركلي، 1985، ص 344) ولم يحاول أن يقتحم تلك البلدة لأنه يدرك حجم الخسائر التي قد تنجم عن الاقتحام، كما كان يخشى وقوع خطر على ممثلي الدول الأجنبية الموجودة هناك فتقف حينها ضده. (العثيمين، د.ت، ص 194) ومن ناحية أخرى وجد الملك حسين نفسه في مركز حرج خاصة وان سيطرة الملك عبدالعزيز على حائل قد قطعت الصلة بين الحجاز والعراق وشرق الأردن. (أباظة، 1987، ص 29) واجتمع الاشراف وقرروا أنه لا بد أن يتنازل الملك حسين عن الحكم لأن ذلك في مصلحة البلد وأهله، فتنازل الحسين بناء على ذلك مضطراً عن عرشه في 18 ربيع أول 1344هـ / 5 أكتوبر 1925م، وقام الحزب الوطني الحجازي بإعلان ابنه الأكبر "علي" ملكاً على الحجاز. (Aljazairi, 1971, p. 37)

وخلال هذه الأحداث أرسلت الحكومة البريطانية السير جلبرت كلايتون (Jelbert Clayton) في بعثة خاصة إلى جدة في صفر 1344هـ/ سبتمبر 1925م، للعمل على تسوية مشاكل الحدود التي لازالت عالقة وجرت المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقية بحرة في 15 ربيع آخر 1344هـ/ 1 نوفمبر 1925م، واتفاقية حدة في 16 ربيع آخر 1344هـ/ 2 نوفمبر 1925م. وكانت هاتان الاتفاقيتان بداية تحسن ملحوظ في العلاقات بين نجد والدولتين الشمالييتين "العراق والأردن". (وليمز، 1952، ص 194)

وتزامناً مع تلك الأحداث أرسل الملك عبدالعزيز إلى المدينة المنورة جند آخرين وحاصروها إلى أن اتفق الطرفان على التسليم شريطة أن يؤمنهم الأمير على دماءهم وأموالهم، وكان ذلك في الثامن عشر من جمادى الأولى عام 1344هـ، الثالث من ديسمبر عام 1925م، ودخلها الأمير في اليوم التالي. (الزركلي، 1985، ص 346)

أما جدة فأزداد موقف المحاصرين حرجاً لقلّة الأطعمة ومياه الشرب والذخيرة والأموال. وأمام هذا الوضع المتزدي أدرك الملك علي أنه لا بد من مفاوضة الملك عبدالعزيز حول تسليم البلاد إليه. (الزركلي، 1985، ص 347-348؛ العثيمين، د.ت، ص 200) فناشد الحزب الوطني الحجازي بريطانيا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، وروسيا، وإيران للتوسط بين الحكومة الحجازية وبين الملك عبدالعزيز، وناشد الحزب أيضا ابن سعود للتوقف عن القتال والتفاوض من اجل احلال السلام. (Aljazairi, 1971, p. 38)

واخيراً وضعت الوساطة البريطانية نهاية لهذا الموضوع إذ اتصل الملك علي بالمعتمد البريطاني في 29 جمادى الأولى 1344هـ/ 14 ديسمبر 1925م، وطلب منه أن يتوسط في الأمر موضحاً شروطه المبدئية للتسليم. وأطلع المعتمد البريطاني

الملك عبدالعزيز عليها. وبعد إدخال تعديلات طفيفة قبل بها الملك ووقع عليها في أول جمادى الآخرة. كما قد وقع عليها الملك علي مساء اليوم ذاته. (الزركلي، 1985، ص 347-348؛ العثيمين، د.ت، ص 200) وبذلك انتهى حكم الاشراف للحجاز، وتوحدت هذه المنطقة مع ما عمل الملك عبدالعزيز على ضمه مسبقاً من مناطق البلاد. وغادر علي بن الحسين جدة في 6 جمادى الآخرة 1344هـ، 21 ديسمبر 1925م. ثم دخلها الملك عبدالعزيز، (العثيمين، د.ت، ص 201) وفي اليوم الخامس والعشرين من جمادى الثانية سنة 1344هـ الموافق اليوم العاشر من يناير 1926م، حيث بويع الملك عبدالعزيز، ملكاً على الحجاز في المسجد الحرام بمكة المكرمة، (الريحاني، 1928، ص 389) وأصبح يلقب "بملك الحجاز وسلطان نجد وتوابعها". (أباظة، 1987، ص 31)

كان نجاح الملك عبدالعزيز بضم الحجاز بداية لمرحلة تاريخية جديدة للدولة السعودية الثالثة، على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية، وبداية لصفحة جديدة على مستوى العلاقات مع العالم الغربي والعالم الإسلامي، لما لهذه البقعة من أهمية استراتيجية و دينية، تمكن من سيطر عليها التأثير على الرعايا المسلمين المنتشرين بكافة اصقاع العالم. مما يجعل بقية الدول تحرص على إقامة علاقات جيدة مع حكامها.

خاتمة: إذا أردنا تقييم موضوع الدراسة، نرى أن الملك عبدالعزيز حرص منذ بداية انطلاقته على التحرك بوعي وإدراك عن محيطه، مقدراً ما يمكن أن تؤول إليه الأحداث، حيث ان شبه الجزيرة العربية آنذاك لم يكن فيها وجود إلا لقوتان: تمثلت الأولى في الدولة العثمانية التي قد أصابها حينذاك من الضعف ما أصاب، ولم يبق لها إلا وجوداً شكلياً، وسيادة اسمية. وتمثلت القوى الأخرى في بريطانيا، حيث كانت هي القوة المسيطرة والمهيمنة في المناطق ذات المصالح. ولذلك وبناء على معطيات الواقع نجد الملك عبدالعزيز قرر أن يكون حليفاً لمن يضمن له الوصول لأهدافه، فرسم خطه،

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 (العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

وحدد توجهاته على ذلك الأساس. وبذلك استطاع تحويل حلم بناء الدولة إلى واقع، اضطرت أمامه الدولة العثمانية وحلفائها للانسحاب، واضطر البريطانيون للجلوس على الطاولة والتفاوض حول الاتفاق وحماية المصالح المشتركة.

المصادر والمراجع

الوثائق

L/ P & S/ 20/ FO 12, Later From M. G. Cartwright, Commander and Senior Officer, Persian Gulf to Rear- Admiral Drury, Nov 21, 1902.

L/ P & S/ 10/ 50, British Relations with the Wahabees, Communicated by the India Office, 30 Jan, 1908.

R/ 15/ 5/ 24, Later From A. Godley, the undre Secretary of State, Foreign Office to the India Office, 1 May 1904.

(**R/ 15/ 5/ 24**, Telegraphic from Sir N. O'Connor to the Marquess of Lansdowne, 29 Apr, 1904.

R/ 15/ 5/ 24, Telegram from J.H. Monahan, Esq, Officiating Consul at Basrah, to the Secretary to the government of India, Foreign Department, 1 Jun 1904

FO 406/ 20, Later From Mr. Townley to the Marquess of Lansdowne, 14 Feb 1905.

L/P&S/10/50, Later From Major P.Z. Cox, C.I.E, Political Resident in the Persian Gulf, To Sir Louis W. Dane, K C. I. .E, C.S.I, Secretary to the Government of India in the Foreign Department, 16 Sep 1906.

R/ 15/ 1/ 479, Later From British Residency and Consulate Jeneral, Bushire, to the Political Agent, Koweit, 22 June 1907.

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

FO 424/ 252, NO. 197.Later From W.H.I. Shakespear to Sir Arthur Hirtzel, Jun 27, 1914.

FO 371/ 2479, Telegram From Viceroy addressed to Foreign, repeated to Basra, For the information of Army Commander, 29 Dec 1915.

FO 371/ 3047, NO. 980-S., Telegram from his Excellency the Victory, Delhi, to his Majesty's Secretary of state for India, London, 7 Dec 1916.

مجموعة أخرى من الوثائق البريطانية من كتاب: الملك عبدالعزيز سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، (1) الوثائق البريطانية. (د.ت). الرياض. دار الدائرة.

Col. Charles Arnold Kemball المقيم السياسي البريطاني في الخليج بالنيابة إلى حكومة الهند البريطانية، سملا، بتاريخ: 22 / 5 / 1902م، ص 117.

Col. Charles Arnold Kemball المقيم السياسي البريطاني في الخليج بالنيابة إلى حكومة الهند البريطانية، سملا، بتاريخ: 23 / 5 / 1902م، ص 117.

(4) R/15/1/473: رسالة من علي بن غلوم رضا الوكيل الإخباري البريطاني في الكويت إلى جون كالكوت جاسكن John Calcott Gaskin المساعد السياسي البريطاني في البحرين، بتاريخ: 4 / 9 / 1900م.

(1) R/ 15/ 1/ 473: رسالة من المقيمة السياسية البريطانية في بوشهر إلى شيبلي Shipley، البصرة، بتاريخ: 16 / 9 / 1900م. ص 102.

(3) R/15/1/476: محضر اجتماع مغلق بين نائب الملك في الهند (اللورد كرزون Lord Curzon) والشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت عقد في الكويت على

ظهر السفينة "هاردينج" Hardinge بتاريخ: 1903/11/29م. وثائق الملك عبدالعزيز، (1) الوثائق البريطانية، ص 131.

(1) L/P&S/20/FO 31: رسالة من بيرسي كوكس Major Percy Z.Cox المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) إلى ستوارت جورج نوks بتاريخ: 1906/1/17م. الملك عبدالعزيز سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، (1) الوثائق البريطانية، ص 212؛ ج. ج. لوريمر، مصدر سابق، ص. ص 166، 167.

(2) L/P&S/10/50: رسالة من فرانسيس بريدو Captain Francis B. Prideaux الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى بيرسي كوكس Major Percy Z.Cox المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) بتاريخ: 1906/11/17م. الملك عبدالعزيز سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، (1) الوثائق البريطانية، ص 252.

(3) R/15/1/478: رسالة موقعة من ستوارت جورج نوks Major Stuart George Knox الوكيل السياسي في الكويت إلى بيرسي كوكس Major Percy Z.Cox المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) بتاريخ: 1906/9/18م الملك عبدالعزيز سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، (1) الوثائق البريطانية، ص 243.

(5) R/15/5/27: رسالة من وليم هنري شكسبير Captain William Henry I. Shakespear الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى بيرسي كوكس Col. Percy Z. Cox المقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر)، بتاريخ: 1913/5/15م. الملك عبدالعزيز سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، (1) الوثائق البريطانية، ص. ص 391، 392؛

(1) **L/P&S/10/384**: مذكرة داخلية أعدها آرثر هرتزل F. Arthur Hertzal السكرتير السياسي، وزارة الهند البريطانية، بتاريخ: 1913 /5/16م. الملك عبدالعزيز سيرته وفترة حياته بالوثائق الأجنبية، (1) الوثائق البريطانية، ص 392؛

المراجع العربية

- أباطة، فاروق عثمان. (1987م). دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين. د.ط. دار المعارف. الإسكندرية.
- إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني. (1981م). السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1947م "دراسة وثائقية". ط1. دار المريخ. الرياض.
- آل سعود، خالد بن ثنيان. (2002م). العلاقات السعودية البريطانية 1341-1351 هـ "دراسة وثائقية". ط3. مكتبة العبيكان. الرياض.
- بن هذلول، سعود. (1961م). تاريخ ملوك آل سعود. ط1. مطابع الرياض. الرياض.
- الخصوصي، بدر الدين عباس. (1988م). دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. د.ط. ج2. ذات السلاسل. الكويت.
- الريحاني، أمين. (1928م). تاريخ نجد الحديث وملحقاته. ط1. المطبعة العلمية ليوسف صادر. بيروت.
- ريزفان، يغميم. (1990م). سفن روسية في الخليج العربي 1899-1903م. د.ط. دار التقدم. موسكو.
- الزركلي، خير الدين. (1985م). شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز. ط3. ج1. دار العلم للملايين. بيروت، 1985م.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 - ISSN (ISSN-L):2617-9857

- الزركلي، خير الدين. (1998م). شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز. ج1. دار العلم للملايين. بيروت.
- السبيعي، هبة محمد. (2016م). العلاقات السعودية السوفيتية "المرحلة التاريخية الأولى". د.ط. مركز الإعلام والدراسات العربية - الروسية. موسكو.
- السكاكر، محمد علي. (2016م). موقف بريطانيا من ضم الملك عبدالعزيز للأحساء 1331هـ / 1913م. مجلة العلوم العربية والإنسانية. مج 10. العدد: 2.
- العثيمين، عبدالله الصالح. (د.ت). تاريخ المملكة العربية السعودية. ط5. ج2. العبيكان. الرياض.
- العرينان، منيرة عبدالله. (1990م). علاقات نجد بالقوة المحيطة، 1319-1332هـ / 1902-1914م. ذات السلاسل. الكويت.
- العيدروس، محمد حسن. (1996م). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. ط1. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. د.م.
- العيدروس، محمد حسن. (2009). دراسات في الخليج والجزيرة العربية. د.ط. ج5. دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- فيليبي، سانت جون. (1997م). بعثة إلى نجد. ت.ر: عبدالله العثيمين. د.ط. العبيكان. الرياض.
- قدورة، زاهية. (د.ت). تاريخ العرب الحديث. د.ط. دار النهضة العربية، بيروت.
- لوريمر، ج. ج. (1996م). تاريخ المملكة العربية السعودية في دليل الخليج. ط1. د.ن، د.م.
- لوريمر، ج. ج. (د.ت). دليل الخليج "القسم التاريخي". طبعة جديدة معدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر.

- م. ف سيتون وليمز. (1952م). بريطانيا والدول العربية "عرض للعلاقات الإنجليزية العربية 1920 - 1948". د.ط. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
- المختار، صلاح الدين. (د.ت). تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها. د.ط. دار مكتبة الحياة. بيروت.
- الملك عبدالعزيز سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية: الوثائق البريطانية (1). (د.ت). د.ط. دار الدائرة. الرياض.
- مهنا، محمد نصر. (2003م). في الخليج العربي المعاصر "دراسة وثائقية تحليلية". مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية.

المراجع الأجنبية

- Arnold J. Toynbee. (1927). survey of international affairs 1925. oxford university press. London.
- Briton Cooper Busch. Britain India and Arabia 1914- 1921. (1971). university of california press. London.
- Clive Leatherdale. Britain and Saudi Arabia 1925-1939. (1983). Frank cass. London.
- Gary Troeller. (1976). the birth of Saudi Arabia "britain and the rise of the house of saud". Frank cass, London.
- Mohamed Zayyan AL-Jazairi. Saudi Arabia: a diplomatic history 1924- 1964. (1971). university of Utah, ph. D. modern history.

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 02 العدد 13 بتاريخ 2019/07/25م

ISBN :978-9957-67-204-1 – ISSN (ISSN-L):2617-9857

Le “ON” comme marqueur de polyphonie sémantique dans le slogan publicitaire algérien d’expression française

Dr. Hassi Messaouda
Université de Tlemcen / Algérie

Date du dépôt 06/07/2019- Date de l'arbitrage 23/07/2019- Date de l'acceptation 24/07/2019

Résumé :

Dans cette recherche, nous nous proposons d’étudier le *on* comme marqueur de polyphonie sémantique dans quelques slogans publicitaire d’expression française. Et ce dans le but de connaître les voix qui se cachent derrière le pronom *on* et comment ces voix s’articulent ces énoncés.

Quelles sont les voix qui se cachent derrière le *on* et comment s’articulent -t-elles dans le slogan publicitaire algérien d’expression française ?

Mots-clés :

on, polyphonie sémantique, slogan publicitaire.

The "ON" as a marker of semantic polyphony in the Algerian French-language advertising slogan

Dr. Hassi Messaouda
University of Tlemcen / Algeria

Summary:

In this research, we propose to study of “on” French impersonal pronoun as a semantic polyphonic marker in some French-language advertising slogans. And this in order to know the voices behind the pronoun and how these voices articulate these statements. What are the voices behind “on” and how are they articulated in the Algerian slogan of French expression?

Key-words

On, semantic polyphonic, advertising slogans.

Le slogan est une courte phrase accrocheuse à laquelle les entreprises ont souvent recours pour se positionner dans l’esprit des clients. Il est le fil rouge dans l’appréciation et la réception du discours publicitaire et il joue pleinement son rôle dans l’activité publicitaire à côté des autres éléments constituant le message publicitaire. C’est le « roi clandestin d’une

époque » en termes de Simmel (1917, cité par Lee 2014 : 115) ou le « roi secret de la pensée » (Ibid).

L'objectif du présent travail est de connaître les voix qui se cachent derrière le pronom personnel indéfini *on* et comment ces voix s'articulent dans le slogan publicitaire algérien d'expression française. Notre problématique est donc la suivante :

Quelles sont les voix qui se cachent derrière le *on* et comment ces voix s'articulent dans le slogan publicitaire d'expression française ?

Méthodologie

Nous avons travaillé sur un corpus de slogans publicitaires algériens d'expression française créés par le Quotidien d'Oran1 pour différents produits et services. Les slogans sélectionnés sont bien entendu les slogans contenant le pronom *on*.

Le point de vue adopté dans cette recherche est purement *descriptif*. Il s'agit de déconstruire le discours et d'essayer de retrouver ses composantes afin de dégager la logique qui préside à l'élaboration d'un discours en fonction des données socioculturelles. Autrement dit, voir comment le locuteur (publicitaire) construit son message en se servant des mots de la langue et des discours précédents pour persuader sa cible.

Approche d'analyse

L'approche polyphonique part du principe qu'on ne peut pas prendre la parole sans parler dans telle ou telle langue, sans s'inscrire dans tel ou tel genre de discours. Cette approche doit son origine aux travaux de Bakhtine (1978), qui affirme qu'on ne peut pas discourir sans rencontrer les discours des autres.

La théorie polyphonique de Ducrot (1980,1984) a eu un très grand succès. Ce linguiste s'est intéressé particulièrement à des énoncés de phrases complexes contenant des connecteurs, mais il a affirmé que même des énoncés de phrases syntaxiquement simples peuvent être polyphoniques.

La notion de polyphonie a été développée ensuite dans le cadre de la ScaPoLine (la Théorie Scandinave de la Polyphonie) et celui de la praxématique. La première pose la polyphonie comme concept central et le fait travailler à un niveau inférieur de l'énoncé fragment, celui des mots et des phrases de la langue. La deuxième, en se fondant sur les travaux de Bakhtine, utilise le concept de dialogisme défini comme la « capacité de l'énoncé à faire entendre, outre la voix de l'énonciateur, une ou plusieurs voix qui le feuilletent énonciativement » (Détrie et al 2001 : 83, cité par Nowakowska 2005 :19).

La polyphonie linguistique est constituée de polyphonie sémantique (qui appartient à Ducrot), et polyphonie intertextuelle (qui appartient à Bakhtine). C'est plutôt la première qui nous intéresse dans ce travail ayant pour objectif l'étude du pronom *on* comme marqueur de polyphonie sémantique dans le slogan publicitaire algérien d'expression française.

La polyphonie sémantique est l'allusion par un unique énoncé à plusieurs contenus. Le locuteur fait volontairement entendre plusieurs contenus sans qu'il lui soit possible de nier les avoir évoqués. Exprimés en même temps, ces contenus s'ajouteraient pour constituer le sens de l'énoncé.

Selon Ducrot (1984), certaines parties du discours sont des marqueurs de polyphonie sémantique. Les pronoms, en particulier le "*on*" est un de ces marqueurs.

Le *on* : un vague sujet

Uniquement employé comme sujet, le pronom *on* vérifie pleinement sa définition dans les mots croisés " vague sujet". Sa valeur de base est en effet, celle d'un pronom indéfini renvoyant à une personne ou un groupe de personnes d'extension variable, que le locuteur ne peut ou ne veut identifier de façon précise. Cette indétermination le rend apte à fonctionner comme substitut de tous les autres pronoms personnels en rejetant leur référent dans l'anonymat.

Ce pronom remplace dans le français moderne (surtout à l'oral), le pronom *nous* (qui inclut *je* dans un ensemble dont le reste de la composition est indéterminé). Il recouvre tous les emplois du *nous*, y compris celui de modeste.

Il est employé à la place de *toi* et de *vous*, ce qui estompe, selon Riegel et al (2004), le rapport direct que ces deux pronoms instaurent entre le locuteur et son ou ses interlocuteurs.

Dans *On fait aller* en réponse à *Comment ça va ?* Le locuteur s'autodésigne tout en se confondant dans la masse anonyme de ses semblables évoquée par la forme indéfinie.

Substitué à *il(s)*, *elle(s)* anaphoriques, *on* également marque une distance, parfois ironique, avec le référent de ces pronoms, par exemple dans *Elle n'a pas répondu à ta lettre ? C'est qu'on a sa fierté*.

Le "on" : Le producteur, le publicitaire, les Algériens et la sagesse populaire

L'emploi du *on* comme marqueur de la polyphonie est favorisé par l'incertitude de la position (d'inclusion ou d'exclusion) du locuteur et de son (ou ses) interlocuteurs dans sa référence, autrement dit, son manque de statut énonciatif (Atlani 1984, François 1984, Mellet 2000, Blanche-Benvéniste 2003, cités par Jonasson 2005 : 283).

Dans :

(1) *Sur chaque Expert ou Boxer que vous achetez, nous, on saura vous rendre la monnaie !*

On, tout comme *nous* renvoie à la fois au publicitaire et à la maison de voiture Peugeot. Dans ce slogan, on entend outre la voix du publicitaire, la voix du producteur et celle de la maison Peugeot en Algérie. L'expression *on saura vous rendre la monnaie* fait entendre que les voitures *Expert* et *Boxer* sont vendues à un prix bas. De plus, l'utilisation du pronom *nous* avant le *on* renforce cette idée. En effet, le locuteur de (1) communique à la fois que la maison Peugeot saura rendre la monnaie à ses clients et que les

autres maisons ne le sauront pas. Il s'agit bel et bien d'une comparaison de prix de voitures où le publicitaire veut montrer que les prix de *Expert* et de *Boxer* ne sont pas chers.

L'objet de la prise de parole du locuteur de (1) est le contenu *sur chaque Expert ou Boxer que vous achetez, nous, on saura vous rendre la monnaie* et à ce premier contenu s'ajoute un second (Les autres ne sauront pas vous rendre la monnaie), que le locuteur accepte également même s'il n'est pas l'objet déclaré de sa prise de parole. Le premier contenu est qualifié de posé, le second de présupposé. Ce deuxième contenu s'ajoute au premier pour constituer le sens du slogan : le publicitaire qualifie le prix des produits promus (les voitures Expert et Boxer) de convenable, et l'utilisation du mot *monnaie* appuie cette idée. En effet, ce mot est utilisé quand il s'agit de petites sommes d'argent. Ceci permet au publicitaire de transmettre l'idée qu'il y a des remises sur ces deux voitures, mais aussi que son prix n'est pas élevé : l'emploi du mot *monnaie* indique que le client ne va payer qu'une petite somme d'argent s'il choisit d'acheter une Expert ou une Boxer.

Il est de même pour le slogan créé pour Toyota Algérie à l'occasion de remises faites sur les prix de voitures de marque Toyota:

(2) *TOYOTA ALGERIE... On prolonge, continuez à rouler gagnant !*

Où le *on* renvoie au *nous* incluant à la fois le publicitaire et la maison Toyota Algérie pour dire au consommateur potentiel que le délai de remises sur les voitures Toyota a été prolongé.

Ce slogan est donc polyphonique grâce à l'emploi du pronom personnel indéfini *on*, qui cache derrière lui à la fois la voix du publicitaire et celle du propriétaire de la maison Toyota Algérie.

Dans (3) *Il est né chez nous, on doit lui faire confiance !*

Le *on* renvoie aux Algériens. Le publicitaire essaie de convaincre les consommateurs potentiels de Cristor (digital receiver) de faire confiance à un produit fabriqué en Algérie, sachant que les Algériens ne font pas

confiance aux produits fabriqués en Algérie, surtout en matière d'électroménagers.

Le publicitaire mise sur le sentiment d'appartenance du destinataire à une patrie qu'il aime et qu'il veut contribuer à améliorer les conditions de vie dans son pays. *On doit lui faire confiance* pousse le destinataire à acheter ce produit pour encourager les produits locaux et par conséquent contribuer à améliorer l'économie algérienne.

Dans la première partie du slogan, le publicitaire joue sur le sentiment d'appartenance du destinataire à une patrie qu'il aime (*Il est né chez nous*), où il se base sur une métaphore (le comparé est le produit et le comparant est un bébé). Cela veut tout dire car quand on parle de bébé, de l'enfant, on parle de son avenir, et par là même de l'avenir du pays, comme si le publicitaire disait que l'avenir de ce produit qu'on vient de fabriquer en Algérie dépend de votre confiance. Et dans la deuxième partie du slogan, le publicitaire mise sur le devoir du destinataire (*on doit lui faire confiance*) d'acheter les produits locaux.

(3) est polyphonique dans la mesure où, grâce à l'emploi du *nous* et du *on* (qui renvoient tous les deux aux Algériens) fait entendre, outre la voix du publicitaire, celle de tous les Algériens.

Contrairement à *on* dans (3) qui désigne les Algériens,

(4) *On n'est jamais mieux que chez soi*

Fait entendre outre la voix du publicitaire celle de la sagesse populaire. En effet, le pronom *on* ne renvoie pas ici à une personne mais à une communauté linguistique en termes de Putman ou l'opinion publique en termes d'Anscombe. Son rôle est le plus souvent de dénoter une doxa anonyme.

La sagesse populaire cherche à unir dans le proverbe une vérité de l'expérience vécue dans la vérité de la langue. Cette dernière vient appuyer la vérité du message proverbial. C'est ce qui fait du proverbe un énoncé crédible.

Lorsqu'un locuteur utilise une phrase stéréotypique, il la présente comme le point de vue d'une communauté linguistique à laquelle il dit ou pas appartenir. La phrase *On n'est jamais mieux que chez soi* n'est pas à vrai dire énoncée mais convoquée. Il s'agit d'un proverbe utilisé par le publicitaire pour dire aux clients qui ont déjà choisi d'acheter une voiture de marque Peugeot qu'en restant fidèles à cette marque et en choisissant le réseau Peugeot ils seront chez eux, ils seront à l'aise et mieux servis qu'ailleurs. Le slogan produit son effet en disant autre chose, s'abritant derrière le déjà-dit.

Polyphoniquement, le locuteur « abandonne sa voix et en emprunte une autre pour proférer un segment de la parole qui ne lui appartient pas en propre, qu'il ne fait que citer » Grésillon et Maingueneau (1984 :112).

Le proverbe est le discours rapporté par excellence, il reprend non les propos d'une personne en particulier, mais ceux de tous les autres, fondus dans ce ON caractéristique de la parole proverbiale. Cette polyphonie mêle la voix du locuteur à toutes les voix qui ont proféré avant lui le même adage. De cette façon, le locuteur s'efface derrière un autre énonciateur, ON qui est le véritable garant de vérité du proverbe.

En guise de conclusion

L'analyse de quelques slogans publicitaires algériens d'expression française contenant le pronom *on* nous a permis de connaître les voix qui se cachent derrière ce pronom, et de voir comment ces voix s'articulent à l'intérieur du slogan.

Il s'agit d'abord du *nous* incluant le publicitaire et le propriétaire du produit grâce à l'emploi du *on*, le slogan est polyphonique et fait entendre outre le contenu posé, qui est l'objet de prise de parole du locuteur, un contenu présupposé. Ce contenu s'ajoute au contenu posé pour constituer le sens de l'énoncé.

Le *on* représente aussi la voix des Algériens. Cet emploi du *on* permet au publicitaire de persuader le consommateur potentiel afin d'acheter le produit promu, tout en le sensibilisant pour acheter des produits

fabriqués en Algérie et contribuer à l'épanouissement de l'économie de son pays.

Enfin, il renvoie à la sagesse populaire par le biais du détournement proverbial. Ce détournement du proverbe permet au publicitaire de laisser percevoir derrière son énoncé un énoncé célèbre et de faire passer son slogan du statut du JE-vérité à celui de ON-vérité. Prenant part à la fois à la chaîne citative et à la co-énonciation du détournement proprement dit, l'énonciataire y joue un rôle majeur.

As a conclusion

The analysis of some Algerian French-language advertising slogans containing the pronoun has allowed us to know the voices behind this pronoun, and to see how these voices are articulated within the slogan.

It is first of all us including the advertiser and the owner of the product through the use of one, the slogan is polyphonic and is heard in addition to the content, which is the object of speaking speaker, a presupposed content. This content is added to the content posed to constitute the meaning of the statement.

The *on* also represent the voice of Algerians. This job allows the advertiser to persuade the potential consumer to buy the promoted product, while raising awareness to buy products made in Algeria and contribute to the development of the economy of his country.

Finally, it refers to popular wisdom through proverbial diversion. This hijacking of the proverb allows the advertiser to let a famous utterance appear behind his utterance and to pass his slogan from the status of the I-truth to that of ON-truth. Taking part in both the chain of quotation and the co-enunciation of the diversion itself, the enunciator plays a major role.

Bibliographie

ADAM J-M., BONHOMME M. 2007. *L'argumentation publicitaire : Rhétorique de l'éloge et de la persuasion*. Paris : Armand Colin. (1^{ère} éd 2003).

- ANSCOMBRE J-C. 2005. « Le ON-locuteur : une entité aux multiples visages ». Bres, J., Haillet, P.P., Meillet, S., Nølke, H. & L. Rosier (éds.), *Dialogisme et polyphonie. Approches linguistiques*, Bruxelles : Duculot, 75-94.
- BAKHTINE M. 1978. *Esthétique et théorie du roman*. trad.fr. Paris : Gallimard (1^{ère} édition 1975).
- CAREL M., DUCROT O. 2009. « Mise au point sur la polyphonie », *Langue française n° 164*, pp 33-43.
- CATHELAT B. 2001. *Publicité et société*. Paris : Payot et Rivages.
- DUVILIER F. 1990. *Dictionnaire bilingue de la publicité et de la communication*. Paris : Bordas.
- CHARAUDEAU P. 1983. *Langage et discours. Eléments de sémiolinguistique (Théorie et pratique)*. Paris : Hachette.
- CHARAUDEAU P, MAINGUENEAU D. 2002. *Dictinnaire d'analyse du discours*. Paris : Seuil.
- DAYAN A. 1995. *La publicité. Que sais-je*. Paris : PUF.
- DUCROT O. 1980. *Les mots du discours*. Paris : Minuit.
- DUCROT O. 1984. *Le dire et le dit*. Paris : Minuit.
- GRESILLON A. , MAINGUENEAU D. 1984. « Polyphonie, proverbe et détournement ». *Langages n°73*.pp.112-125.
- GRUNING B. 1990. *Les mots de la publicité : L'architecture du slogan*. Paris : Presses du CNRS.
- JONASSON K. 2005. « Deux marqueurs de polyphonie dans les textes littéraires : le pronom *on* et le déterminant possessif *ce* ». Dans *Dialogisme et polyphonie : Approches linguistiques*. Jacques BRES (Dir.). Bruxelles : Duculot. pp 281-295.
- KERBRAT-ORECCHIONI C. 1999. *L'énonciation : de la subjectivité dans le langage*. Paris : Armand Colin.
- LEE C-H. 2014. *Le slogan publicitaire, dynamique linguistique et vitalité sociale. La construction d'une esthétique sociale à travers la communication publicitaire*. Thèse de doctorat. Université Paul-Valéry Montpellier III. Sous la direction de Philippe Joron.
- MAICHE H. 2010. « Le discours publicitaire algérien : la conciliation culture, langue et discours » *Synergies Algérie N° 10*.pp 289-297.
- NØLKE H. 2002. « La polyphonie comme théorie linguistique », in M. Carel (éd.), *Les facettes du dire*, Paris : Kimé, pp 215-224.

- NOREN C., 2009, « La ScaPoLine appliquée sur corpus. L'exemple du pronom on », *Langue française n° 164*, Paris : Armand Colin, pp 137-148.
- NOWAKOWSKA A., 2005. « Dialogisme, polyphonie : des textes russes de M Bakhtine à la linguistique contemporaine ». Bres, J., Haillet, P.P., Meillet, S., Nølke, H. & L. Rosier (éds). *Dialogisme et polyphonie : approches linguistiques*. Bruxelles : Duculot. pp 19-32.
- RIEGEL M., PELLAT J.-C., RIOUL R. 2004. *Grammaire méthodique du français*. 3^{ème} édition (1^{ère} édition 1994) Paris : PUF. 646p.
- SARFATI G-E. 1997. *Eléments d'analyse du discours*. Paris : Nathan.

Bibliography

- ADAM J-M., BONHOMME M. 2007. *The Advertising Argument: Rhetoric of Praise and Persuasion*. Paris: Armand Colin. (1st ed. 2003).
- ANSCOMBRE J-C. 2005. "The ON-speaker: an entity with many faces". Bres, J., Haillet, P.P., Meillet, S., Nølke, H. & L. Rosier (eds.), *Dialogism and polyphony. Linguistic approaches*, Brussels: Duculot, 75-94.
- BAKHTINE M. 1978. *Aesthetics and Theory of the Roman*. trad.fr. Paris: Gallimard (1st edition 1975).
- CAREL M., DUCROT O. 2009. "Focus on polyphony", *French language n° 164*, pp 33-43.
- CATHELAT B. 2001. *Advertising and society*. Paris: Payot and Rivages.
- DUVILIER F. 1990. *Bilingual dictionary of advertising and communication*. Paris: Bordas.
- CHARAUDEAU P. 1983. *Language and speech. Elements of Semiolinguistics (Theory and Practice)*. Paris: Hachette.
- CHARAUDEAU P, MAINGUENEAU D. 2002. *Dictinnaire of speech analysis. Paris: Threshold*.
- DAYAN A. 1995. *Advertising. What do I know*. Paris: PUF.
- DUCROT O. 1980. *The words of the speech*. Paris: Midnight.
- DUCROT O. 1984. *Say it and say it*. Paris: Midnight.
- GRESILLON A., MAINGUENEAU D. 1984. "Polyphony, proverb and diversion". *Languages n°73*. pp.112-125.
- GRUNING B. 1990. *The words of advertising: The architecture of the slogan*. Paris: Presses of the CNRS.

JONASSON K. 2005. "Two markers of polyphony in literary texts: the pronoun on and the possessive determinant this". In *Dialogism and Polyphony: Linguistic Approaches*. Jacques BRES (Dir.). Brussels: Duculot. pp 281-295.

KERBRAT-ORECCHIONI C. 1999. *The enunciation: of subjectivity in language*. Paris: Armand Colin.

LEE C-H. 2014. *The advertising slogan, linguistic dynamics and social vitality. The construction of a social aesthetic through advertising communication*. Doctoral thesis. University Paul-Valéry Montpellier III. Under the direction of Philippe Joron.

MAICHE H. 2010. "Algerian Advertising Speech: Conciliation Culture, Language and Speech" *Synergies Algeria N ° 10*.pp 289-297.

NØLKE H. 2002. "Polyphony as linguistic theory", in M. Carel (ed.), *The facets of saying*, Paris: Kimé, pp 215-224.

NOREN C., 2009, "ScaPoLine applied to corpus. The example of the pronoun ", *French language n° 164*, Paris: Armand Colin, pp 137-148.

NOWAKOWSKA A., 2005. "Dialogism, polyphony: from Russian texts of M Bakhtin to contemporary linguistics". Bres, J., Haillet, P.P., Meillet, S., Nølke, H. and L. Rosier (eds). *Dialogism and polyphony: linguistic approaches*. Brussels: Duculot. pp 19-32.

RIEGEL M., PELLAT J.-C., RIOUL R. 2004. *Methodical grammar of French*. 3rd edition (1st edition 1994) Paris: PUF. 646p.

SARFATI G-E. 1997. *Elements of discourse analysis*. Paris: Nathan

Notes:

- 1 Le Quotidien d'Oran est un journal algérien francophone qui a un très grand lectorat en Algérie, et surtout dans la région oranaise.